المجلس المصري للشئون الخارجية

ECFA

التقرير السنوي

2020

تحرير وتقديم

د. عزت سعد

ECFA المجلس المصري للشئون الخارجية

التقرير السنوي 2020

Annual Report 2020

The Egyptian Council for Foreign Affairs ECFA

The Egyptian Council for Foreign Affairs

ECFA

Annual Report

2020

Edited by

Dr. Ezzat Saad

المجلس المصري للشئون الخارجية

التقرير السنوي

2020

تحرير وتقديم

د. عزت سعد

المجلس المصري للشئون الخارجية

برج 2 فاخر – أبراج عثمان، كورنيش النيل بالمعادي
تليفون: 6– 25281091 (202) فاكس: 25281093 (202)
الموقع الإلكتروني: www.ecfa-egypt.org
البريد الإلكتروني: info@ecfa-egypt.org – ecfa.egypt@yahoo.com

الأعضاء المؤسسون:

- السفير/ عبد الرؤوف الريدي
- السفير/ د. محمد إبراهيم شاكر
- الدكتور/ أسامة الغزالي حرب
- الدكتور/ بهي الدين حسن الإبراشي

أعضاء مجلس الإدارة:

• السفير/ السيد عبد الرؤوف الريدي	الرئيس الشرفي
• السفير/ د. محمد منير زهران	رئيس مجلس الإدارة
• الأستاذة/ أنيسة عصام حسونة	نائب رئيس مجلس
• السفير/ هشـــام الزميتي	أمين عام المجلس
• الدكتور/ حازم عطية الله	أمين الصندوق
• السفير/ د. حسين عبد الخالق حسونة	
• السفيرة/ منى عمر عطية	
• السفير/ د. محمود كارم محمود	
• الدكتور/ أسامة الغزالي حرب	
• الأستاذ/ د. علي الدين هلال	
• السفير/ سيد أبو زيد	
• السفير/ د.عزت سعد السيد	مديرالمجلس

فهرس

• **كلمة رئيس المجلس: سفير د. منير زهران**..... 7

• **كلمة المحرر: سفير د. عزت سعد**..... 11

الفصل الأول: المؤتمرات والندوات وورش العمل..... 17

• حوار مائدة مستديرة حول اخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل..... 19

• حلقة نقاشية حول «دور مراكز الفكر وأهميتها فى ضوء التطورات العالمية»..... 21

• ندوة حول كتاب الكاتب الصحفي/ عاطف الغمري: «عملاء وجواسيس: لعبة المخابرات الأجنبية»..... 22

• ندوة حول «خطة ترامب للسلام»..... 25

• حلقة نقاشية حول «تطورات ملف السد الإثيوبي»..... 27

• مشاركة المجلس في فعاليات برنامج مراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني..... 32

• ندوة تشاورية للمجلس والسفارة الصينية بالقاهرة..... 34

• ندوة حول «أزمة سد النهضة الإثيوبي»..... 37

• ندوة حول «العرب والأكراد في مواجهة الأطماع التركية»..... 39

• حلقة نقاشية حول «اتفاق التطبيع الإماراتي مع إسرائيل وتداعياته الإقليمية والدولية»..... 40

• جلسة عصف ذهني حول أبعاد الدُور الإقليمي لمصر والتحديات ذات الصِلة في ضوء الأوضاع الإقليمية والدَولية المُتغيِرة..... 44

• ندوة بمناسبة مرور 75 عاماً على تأسيس الأمم المتحدة..... 62

• حوار مائدة مستديرة حول "مستقبل السودان الجديد والعلاقات مع مصر"..... 64

• ندوة حول «نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة على سياسة الإدارة الجديدة تجاه الشرق الأوسط ومستقبل العلاقات المصرية – الأمريكية»..... 66

المناقشات..... 76
الفصل الثاني: زيارات ومقابلات..... 79
• **شخصيات:**..... 81
• محاضرة للسفير/محمد العرابي- وزير الخارجية الأسبق..... 81
• لقاء مع مدير مشروع عملية السلام في الشرق الأوسط، بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى..... 83
• لقاء مع وزير خارجية ليبيا الأسبق..... 85
• لقاء مع السفير التشادي بالقاهرة..... 91
• لقاء مع السفير السنغالي بالقاهرة..... 92
• محاضرة للأستاذ/ هاني توفيق- الخبير الإقتصادي..... 94
• مقابلة مع سفير البرازيل في القاهرة..... 96
• لقاء مع سفير سنغافورة الجديد في القاهرة..... 98
• لقاء مع القائم بأعمال سفارة إسرائيل بالقاهرة..... 99
• لقاء مع السفير المجري بالقاهرة..... 102
• زيارة السفير الصيني للمجلس..... 103
• ندوة وزير الخارجية والتعاون الدولي الليبي السابق السيد/ محمد الدايرى..... 106
• لقاء مع ممثل الإتحاد الأوروبي لدى مصر..... 110
• لقاء مع سفيري تشاد والنيجر بالقاهرة..... 114
• لقاء مع رئيس حزب التشاور الوطني الصومالي..... 117
• لقاء مع السفير الروسي بالقاهرة..... 118
• زيارة وزير الشئون الدينية والأوقاف بالسودان للمجلس..... 120
• **وفود:**..... 121
• زيارة وفد من برنامج مبادرة إدارة الأزمات التابع لمركز «مارتي أيتساري» الفنلندي..... 121

الفصل الثالث: البرنامج السنوي التدريبي للمجلس: 123
• التعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية..... 125
• دورات تدريبية لطلبة وطالبات كليات الاقتصاد والعلوم السياسية..... 127
الفصل الرابع: مشاركات الأعضاء..... 129
• مشاركة مدير المجلس في ندوة على هامش الاحتفال بالعيد القومي الصيني..... 131
• تقرير السيد/ فادي خليل عن مشاركته في أعمال مائدة مستديرة حول «فلسفة السياسة الضريبية والعدالة الإجتماعية في مصر»..... 133
• مشاركة السفير/ عزت سعد في احتفالية المجلس الأعلى للثقافة حول «العلاقات المصرية/ الروسية...البعد الثقافي»..... 134
• مشاركة السفير/ عزت سعد في احتفالية المجلس الأعلى للثقافة حول « العلاقات المصرية/ الإندونيسية...البعد الثقافي»..... 138
• لقاء أعضاء مجلس الإدارة بالسيد وزير الخارجية..... 142
الفصل الخامس: بيانات صحفيَة..... 143
• «صفقة القرن»..... 145
• الأوضاع في ليبيا..... 146
• نعي وفاة الفريق/ محمد العصار- وزير الدولة للإنتاج الحربي..... 147
• تضامن المجلس مع حكومتي وشعبي السودان..... 148
• «اليوم العالمي للازالة التامة للأسلحة النووية»..... 149
• الاحتفال بمرور 75 عاماً على انشاء الأمم المتحدة..... 151
• دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية "TPNW" حيز النفاذ 156
• اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني..... 158

كلمة رئيس المجلس

تغمرني السعادة البالغة باستهلال التقرير السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية لعام 2020 بكلمة لتقديم ذلك التقرير الذي جمع بين دفتيه اهم الانشطة والندوات وورش العمل التي نظمها المجلس.

وقد تأثر برنامج عمل المجلس خلال ذلك العام بجائحة وباء كورونا المستجد «Cov-id 19 » الذي اجتاح العالم بأسره بدءاً من الصين، وتأثرت به مصر منذ مارس 2020، واضطرت الحكومة المصرية إلى اتخاذ اجراءات احترازية بتخفيض عدد الاجتماعات والغاء بعض الأنشطة فى مختلف الوزارات والمحافظات، وهو ما انعكس ايضًا على انشطة المجتمع المدني بما فى ذلك المجلس المصري للشئون الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين الأنشطة التي قام بها المجلس خلال تلك السنة، لقاء المجلس مع السيد السفير محمد العرابي وزير الخارجية الاسبق في يناير 2020 للحديث عن الاوضاع الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، وتنظيم المجلس لمائدة مستديرة بالتنسيق مع معهد الأمم المتحدة لبحوث السلام ونزع السلاح UNIDIR حول مدى التقدم في انشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي وغيره من اسلحة الدمار الشامل، ودور مراكز الفكر واهميتها فى ضوء التطورات العالمية بالتنسيق مع جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة.

كما تداول المجلس حول برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ومناقشة خطة الرئيس السابق ترامب عن السلام في الشرق الاوسط، وتنظيم مائدة مستديرة لبحث مستجدات بناء سد النهضة الإثيوبي وانعكاساته على دولتي المصب، مصر والسودان، وحلقة نقاشية حول اتفاقيات السلام بين إسرائيل وبعض دول الخليج وتداعياتها وابعاد الدور الإقليمي لمصر فى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. استضاف المجلس وزير خارجية ليبيا السابق السيد/ محمد الدايرى للحديث عن تطورات الاوضاع في ليبيا،

وكذلك العديد من سفراء الدول المعتمدين في مصر. وشارك المجلس في ندوة مع الأمم المتحدة وعدد من السفراء المعتمدين فى مصر بمناسبة الاحتفال بمرور 75 عاما على انشاء الأمم المتحدة.

والتقى مجلس ادارة المجلس مع السيد/ سامح شكري وزيرة الخارجية للتحدث عن علاقة المجلس بوزارة الخارجية واستعراض السياسة الخارجية لمصر.

ولم يتسن للمجلس الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية السنوية عام 2020 وكذلك المؤتمر السنوي لظروف جائحة الكورونا بعد التشاور مع وزارة التضامن الاجتماعي في ظل الاجراءات الاحترازية وضرورة التباعد الاجتماعي لتفادى انتشار الوباء.

ولا يفوتني أن اعبر عن خالص عبارات الشكر والتقدير للمساهمات القيمة من اعضاء المجلس فى الانشطة والندوات التي نظمها المجلس خلال عام 2020، وأخص بالذكر السيد السفير د. عزت سعد مدير المجلس لجهوده في إعداد هذا الكتاب السنوي والتشاور والتنسيق مع اعضاء مجلس الإدارة حول أنشطة وفعاليات المجلس على مدار العام 2020؛ ويعتبر الكتاب السنوي للمجلس مرجعًا اكاديميًا يستفيد منه الباحثون والمهتمون بالعلوم الإنسانية وقضايا السياسة الخارجية لمصر والعالم العربي.

وبالله التوفيق ,,,

رئيس المجلس

منير زهران

كلمة المحرر

يُسعد المجلس إطلاق هذا الإصدار الخامس للتقرير السنوي للمجلس لعام (2020)، وهو العام الذي اتسم بصعوبات لايُستهان بها بسبب وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بتداعياته الكارثية على كافة الأصعدة، بما فيها الصعوبات المرتبطة بالتباعد الإجتماعي وانحسار الأنشطة التفاعلية المباشرة للمجلس لصالح الفعاليات الافتراضية.

ورغم التداعيات السلبية للوباء على أداء المجلس ومستوى الإقبال على أنشطته إلا أنه بفضل حماس وتفاعل عدد لايُستهان به من الأعضاء ، أمكن للمجلس القيام بعدد لابأس به من الأنشطة ما بين مؤتمرات وحلقات نقاشية وندوات وورش عمل بجانب استقبال بعض الضيوف في مقر المجلس في حدود ماسمحت به الظروف.

وعلى حين لم يقم المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير بأية زيارات خارجية، نظراً لظروف الإغلاق في ظل انتشار الوباء، إلا أنه استقبل العديد من الشخصيات والوفود الأجنبية للتشاور وتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا المحلية والدولية الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، واستقبل المجلس نحو 15 طالب وطالبة من كليات الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعات المختلفة في إطار برنامجه التدريبي السنوي.

وقد وفرَّت لقاءات المجلس بالشركاء والضيوف الفرصة لإطلاعهم على التطورات الداخلية في مصر، لاسيَما برنامج الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي، وماتحقق من نتائج إيجابية أشادت بها مؤسسات التمويل الدولية وبيوت الخبرة المعنية، كما تم التأكيد على دور الدولة في مكافحة الإرهاب واستعادة الأمن والاستقرار الداخلي الضروري للتنمية الشاملة والمستدامة. وتناولت أنشطة المجلس بعض الملفات ذات الأولوية من منظور الأمن القومي المصري مثل: الملف الفلسطيني والتطورات فيه والأزمة الليبية وتعقيداتها والملف السوري، بجانب التداعيات المحلية والإقليمية والدولية لوباء فيروس كورونا، حيث قدَم

الأعضاء مساهماتهم في هذا الشأن وتم نشرها في إصدار **بعنوان**» أزمة وباء فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية»، ويمكن الإطلاع عليه على موقع المجلس على شبكة الأنترنت تحت بند»الإصدارات». كذلك اهتم المجلس بإستذكار ذكرى مرور 75 عاماً على قيام الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ساهم المجلس بالتعاون مع المنسق المقيم للأمم المتحدة بالقاهرة في الاحتفال بمرور 75 عاماً على قيام المنظمة بندوة تحت شعار «إنقاذ التَعدُديَة»، وندوة أخرى بمقر المجلس في 24 أكتوبر 2020، الذي يُوافق ذكرى دخول ميثاق المنظَمة العالمية حيِز النَفاذ، قدَم فيها الأعضاء مساهماتهم وشارك فيها السيد السفير/إيهاب عوض- نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الأمم المتحدة، حيث عرض دور مصر في مجلس الأمن منذ إنشائه، ومساهمات مصر خلال دورات خمس تمتَعت فيها بالعضوية غير الدائمة في المجلس. كذلك حظيت نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية في 3 نوفمبر 2020 بتغطية جيدة، حيث نظَم المجلس ندوة نُوقشت فيها هذه النتائج والمقاربة المحتملة للإدارة الأمريكية الجديدة لقضايا المنطقة وللعلاقات مع مصر. ورغم ظروف الوباء، استقبل المجلس عدد من السُفراء الأجانب المعتمدين لدى القاهرة، والذين عرضوا تطورات علاقات بلادهم بمصر، وموقف كلٍ منها من القضايا الإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك. ولقد كان من المقرَر أن يعقد المجلس مؤتمره السنوي في شهر ديسمبر – كعادته كل عام- إلا أن ظروف تزايد حالات الإصابة بالوباء حالت دون ذلك، وعقد المؤتمر في 20 فبراير 2021 تحت شعار» **الاستراتيجية المصرية للطاقة في شرق المتوسط...الفرص والتحديات**»، حيث تناول خلال أعمال **الجلسة الأولى**» مقومات مصر كمركز إقليمي للطاقة»، **محاور تعلقت بـ**» الموارد الهيدروكربونية في منطقة شرق المتوسط وموقع مصر منها، البنية التحتية لمصر في مجال الطاقة، مستقبل الطاقة البديلة في مصر»،وتناولت **الجلسة الثانية** «ترسيم الحدود البحرية وتقاسم الثروات»، **محاور عن**» الوضع بالنسبة لاتفاقيات ترسيم الحدود البحرية فيما بين دول المنطقة، منتدى غاز شرق المتوسط، تعقيدات إدارة منظومات الطاقة»، وأخيراً سلَطت **الجلسة الثالثة**»التحديات أمام التعاون الإقليمي للاستغلال الأمثل للطاقة شرق المتوسط» الضوء على» السلوك التركي في المنطقة، تهديدات دول الجوار والمناخ الأمني في المنطقة، مواقف القوى الكبرى».

ويُلقي التقرير الضوء على الأنشطة المعتادة مثل مشاركات الأعضاء، بما فيها المحاضرات والندوات وورش العمل..إلخ.

هذا ونأمل أن يحقق هذا الإصدار الهدف المرجو منه، وأن يُحقق الفائدة المرجوة، خاصةً بالنسبة للسيدات والسادة الأعضاء الذين حالت ظروفهم دون المشاركة في هذه الأنشطة على مدار العام، وأن يكون مرآة صادقة لجهود المجلس وأعضائه الكرام على مدار العام الذي يغطيه التقرير.

د. عزت سعد
مدير المجلس

الفصل الأول

المؤتمرات والندوات
وورش العمل

حوار مائدة مستديرة حول اخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

استضاف المجلس يوم 22 يناير 2020، بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح **"UNIDIR"** وبمبادرة منه، حوار مائدة مستديرة عن تطلعات مصر لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وشارك في الحوار بالإضافة إلى باحثين من معهد الأمم المتحدة برئاسة مديرة المعهد السيدة "ريناتا دوان" من أيرلندا، خبراء نزع السلاح من أعضاء المجلس وغير الأعضاء.

وقد تناول الحوار القضايا التالية بصفةٍ خاصة:

- **الارهاب والهاجس الأمني.**
- **محاذير استخدام الارهابيين لأسلحة نووية.**
- **مؤتمر مدريد للسلام والمحادثات التي جرت في إطار لجنة ضبط التسلُح والأمن الإقليمي.**
- **الأمم المتحدة وانشاء المنطقة، وتطور هذا الملف في إطار المنظمة العالمية منذ عام 1974 وحتى الآن.**
- **قرار الشرق الأوسط والمد اللانهائي للمعاهدة في ختام مؤتمر عام1995.**
- **مؤتمرات مراجعة المعاهدة في الألفية الثالثة.**
- **مؤتمر الشرق الأوسط الذي دعا اليه الأمين العام للأمم المتحدة في نوفمبر 2019، برئاسة الأردن**وشاركت فيه جميع الدول العربية ومنها مصر، بالإضافة إلى

إيران، وقاطعته الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما شاركت فيه الدول النووية الأربع الأخرى أي انجلترا وفرنسا والاتحاد الروسي والصين، وانتهى يوم 22 نوفمبر2019 باعتماد تقرير إجرائي، وإعلان سياسي، نص على عقد مؤتمر الشرق الأوسط في نوفمبر من كل عام إلى أن ينجح في إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل، وأن تكون رئاسة المؤتمر بترتيب الحروف الأبجدية لدول المنطقة بعد الأردن. كما نص الاعلان السياسي على فقرة تنص على دعوة جميع دول المنطقة على المشاركة في المؤتمر (بدون الاشارة إلى إسرائيل)، كما طالب الإعلان جميع الدول الأخرى بدعم إنشاء المنطقة وعدم إعاقة أعماله (بدون النص على اسم الولايات المتحدة).

- **عناصر ونطاق المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل.**

- **تنفيذ ترتيبات المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل ودور الدول من خارج المنطقة في تنفيذ المعاهدة**

هذا ويمكن الرجوع لتفاصيل المناقشات ومانتهت إليه على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

حلقة نقاشية حول
"دور مراكز الفكر وأهميتها فى ضوء التطورات العالمية"

دعا المجلس إلى حلقة نقاشية حول "دور مراكز الفكر في ضوء التطورات العالمية"، يوم الخميس الموافق 30 يناير 2020، في إطار دعوة السيد/ **James McGann**، والتي عُقِدت بموجبها أكثر من مائة وخمسين حلقة في كثيرٍ من مدن العالم، مستمدةً موضوعها من العنوان الأساسي **"Why Think Tanks Matter?".**

وقد تناول المتحدثون معايير عملية اختيار وترتيب مراكز الفكر المختلفة على مستوى العالم وفقاً لجامعة بنسلفانيا الامريكية، ودور مراكز الفكر في مصر والحاجة إلى التفاعل فيما بينها، وبينها وبين مراكز الفكر في الخارج، لاسيما في إفريقيا.

ويمكن الإطلاع على تفاصيل النقاش على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

ندوة مناقشة كتاب الكاتب الصحفي/ عاطف الغمري: "عملاء وجواسيس: لعبة المخابرات الأجنبية"

استضاف المجلس الاثنين 10 فبراير 2020، ندوة تحدث فيها الكاتب الصحفي/ عاطف الغمري، مدير مكتب الأهرام الأسبق بواشنطن، عن كتابه "عملاء وجواسيس: لعبة المخابرات الأجنبية". وافتتح الندوة السفير/ د. منير زهران، رئيس المجلس، وحضرها عدد من السفراء وصحفيو الأهرام وبعض الصحف المصرية الأخرى.

وقد أشار السيد/ الغمري إلى أن هناك كتباً أخرى أعدها في هذا الشأن **مثل:** المؤامرة الكبرى واختطاف الثورة ووثائق البيت الأبيض تتحدث، ولكن ما دفعه إلى صياغة كتابه موضوع الندوة هو ملاحظة أن ما يحدث في الساحة العربية تكمن ورائه أجهزة المخابرات، لاسيما المخابرات الأمريكية؛ حيث كانت هذه الأخيرة أداة رئيسية فيما يحدث في مصر وباقي الدول العربية، مضيفاً ان هذا الإدعاء ليس بجديد. فقد إعترف رئيسين أمريكيين بأن ما يحدث في العالم جزء من مخططات الإدارة المركزية ومؤامراتها؛ الأول كان جيرالد فورد الذي أفصح عن تفاصيل المخططات وأنها تقوم على الاغتيالات والحروب بالوكالة واستخدام تنظيمات إرهابية لتحقيق المآرب والانقلابات وإشعال الحروب الأهلية والإقليمية، بل والدولية. الأمر الذي دفع فورد إلى إصدار بيان رئاسي يقضي بضرورة وقف المؤامرة كآداة في السياسة الخارجية الأمريكية، والثاني كان الرئيس رونالد ريجان الذي وجَّه بتشكيل لجنة تابعة للكونجرس الأمريكي لبحث تفاصيل المؤامرة وأصدر بياناً كذلك بوقفها.

وبالفعل توقفت المؤامرة، إلى أن عادت مرة اخرى فى عهد جورج بوش الابن الذي أعلن أننا في زمن حرب، تستدعي اتخاذ أي وسيلة لمواجهتها، متذرعاً بالإرهاب على خلفية أحداث 11 سبتمبر 2001. وقد استمرت المؤامرة كذلك في عهد أوباما الذي مهَّدت إدارته للثورة المصرية في يناير 2011، واستهدفت تمكين الإخوان، ما كان دافعاً لإصدار الغمري كتابه "اختطاف الثورة". وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لإستطلاع للرأي

في الولايات المتحدة حول الإيمان بقضية المؤامرة في السياسة الخارجية الأمريكية، تبين أن 52 % ممن شملهم الاستطلاع يؤمنون بوجود هذه المؤامرة مقابل 48 % رافضين لذلك، ما يعني أن الأغلبية مؤمنة بذلك، حتى وإن أنكرها البعض.

ولقد أشار الغمري إلى أن العالم العربي كان، ومازال، يشكل مجالاً لتعاون مخابراتي مشترك بين الأجهزة الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وقد نقل "مارتن كوكس" من الأرشيف البريطاني ما يثبت وجود علاقات غير معلنة بين الإخوان والحكومة البريطانية، كما أشار "روبرت ديفوس" في أحد مؤلفاته أن حسن البنا كان عميلاً لبريطانيا في منطقة قناة السويس، وفي مصر كلها تالياً، وأن البريطانيين دعموه وموَّلوه لأداء مهامه.

من جهةٍ أخرى، قدمت الولايات المتحدة دعمها هي الأخرى للإخوان؛ فلقد دعا "برنارد لويس" فى إحدى مقالاته القديمة إلى الاستفادة من المنظمات والجماعات الإسلامية من قِبل الولايات المتحدة، تلك الفكرة التي أعجبت جون فوستر دالاس الذي قام بعرضها على الرئيس الأمريكى الأسبق أيزنهاور، والذي أبدى إعجابه الشديد بها. وبالفعل، عُقد اجتماع مع عدد من قيادات الاخوان مثل سعيد رمضان، زوج بنت حسن البنا، للتشاور حول ذلك الأمر. وجاءت بعد ذلك محاولات اغتيال عبد الناصر، والتي تمت بالتعاون بين جهاز المخابرات البريطاني MI6 والمخابرات الأمريكية والإخوان في مصر، وذلك وفقاً لوثائق رسمية أُفرج عنها لاحقاً.

هذا ولم يكن الإسرائيليون بعيدون عن الساحة، حيث يُذكر أنه في عام 1970 كانت نسبة 50 % من عمليات الموساد موجهة لمصر والباقي لمختلف دول العالم الأخرى. وتجدر الاشارة إلى أن جواسيس الموساد ليسوا هواة، وإنما محترفين يتحدثون اللغة العربية بطلاقة وينخرطون في المجتمعات العربية بسهولة، ولعل سبب ذلك هو اعتماد الموساد أكثر في تجنيده لجواسيسه في الدول العربية على اليهود الذين كانوا يعيشون في هذه الدول وعادوا لإسرائيل، ومن بينهم نجد رجال الاعمال والسياح وأصحاب المهن المختلفة. ويذكر الغمرى أنه التقى في أحد الاجتماعات بالولايات المتحدة في عام 1996 بامرأة تُدعَى "توبي"، وكانت وقتها مديرة العلاقات العامة في الآيباك، وذُهِل حينما علم

منها أنها كانت خريجة كلية الآداب جامعة القاهرة، ودخلت مصر بجنسية أمريكية. ولا ريب في أن هذا يدل على أننا مخترقين إلى حدٍ كبير، وإلى المدى الذي تشكله التهديدات المختلفة للأمن القومي المصري.

في سياق متصل، تحدث "روجر هاوارد" في كتاب له عن الجواسيس في مصر، وذكر أن شخصاً يُدعى كوهين كان قد تخرج في جامعة الإسكندرية ثم ذهب إلى إسرائيل وعمل بها ضابطاً، ثم انتقل إلى سوريا تحت رعاية الموساد، ووصل فيها إلى منصب نائب وزير الدفاع في سوريا في حرب عام 1967. وفي كتاب The Bomb، يتحدث المؤلف عن أزمة حادة وقعت بين أول رئيس وزراء لإسرائيل ديفيد بن جوريون والرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدى، على خلفية وصول معلومات للأخير بأن إسرائيل تسعى للحصول على القنبلة النووية، ما دفع كينيدى للإصرار على إرسال علماء أمريكان لإسرائيل لكشف حقيقة ذلك الامر، لاسيما وأن كينيدي قد رفض مطلقاً مسألة حصول إسرائيل على هذه القنبلة. ومع ذلك، أصر بن جوريون على أن امتلاك القنبلة النووية من قِبل إسرائيل أمر وجودي بالنسبة لها، ثم قدم استقالته ليحدث أزمة بين البلدين. وهناك العديدين الذين يفهمون اغتيال كينيدي في هذا الإطار.

وفي الختام أشار الغمري إلى أن للجاسوسية دور حيوي في إدارة شئون الدول وعلاقاتها الخارجية، نظراً لطبيعة العالم الذي نعيش فيه من كون التنافسية أحد أبرز سماته، حتى ولو كانت خطوط المواجهة بين الدول فى حالة صدام، أو كانت تشهد تعاوناً وتهدئة. وإذا كان عالم التجسس قد تغير بدخول العالم عصر ثورة المعلومات، التى تستعمل فيها مختلف وسائل التكنولوجيا الحديثة، مثل الطائرات بدون طيار، والهجمات عبر الفضاء السيبراني، واستخلاص معلومات منتقاة من وسائل التواصل الاجتماعي، وإخضاعها للدراسة والتمحيص - إلا أن ذلك لم يغير من استمرارية وجود العنصر البشري فيها، فهو القادر على استكشاف نوايا مَن يستهدفهم بنشاطه، وهو ما لا تقدر عليه الأجهزة الإلكترونية.

هذا ويُمكن الإطلاع على مناقشات الأعضاء حول مضمون ماعرضه السيد/ عاطف الغمري على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

ندوة حول "خطة ترامب للسلام"

بتاريخ 11 فبراير 2020، نظم المجلس ندوة حول "خطة ترامب للسلام" أو مايُسمَى بـ"صفقة القرن"، ومستقبل الصفقة وكيفية التعامل معها. وشارك في أعمال الندوة السفير الفلسطيني بالقاهرة، وعدد من أعضاء السفارة الفلسطينية بالقاهرة، بمشاركة رئيس المجلس ومديره وعدد من الخبراء والأكاديميين والسفراء السابقين.

وتضمنت محاور الندوة مايلي:

1. العناصر الأساسية لخطة السلام الأمريكية.
2. الموقف الفلسطيني من الصفقة.
3. الموقف الإسرائيلي من الصفقة.
4. الموقف العربي من الصفقة.
5. الموقف الدولي من الصفقة.
6. إلى أي مدى يمكن أن يساهم اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية في دعم الموقف الفلسطيني.
7. فرص تنفيذ خطة السلام.

وقد بدأت أعمال الندوة بترحيب السفير رئيس المجلس بالمشاركين وسفير دولة فلسطين وأعضاء السفارة، منوهًا لأن المجلس قد أولى اهتمامًا خاصة بمتابعة كافة التطورات المرتبطة بملف الصفقة وتم عقد العديد من اللقاءات لمناقشتها. وفور صدور الإعلان الأمريكي عن الصفقة أصدر المجلس بياناً لإدانة الصفقة بتاريخ 30 يناير 2020.

وأكد رئيس المجلس أن الصفقة المعلنة تتناقض مع قواعد وأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية التي أكدت إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية على حدود 4 يونيو 1967.

عقب ذلك أعطى رئيس المجلس الكلمة **للسفير/إيهاب وهبة – منسق اللجنة الدائمة للشئون العربية بالمجلس،** لإدارة الندوة، حيث أكد أن صفقة القرن في الواقع تعتبر سرقة القرن مشيداً بالموقف العربي حيال الصفقة، مؤكداً أن الدول العربية أصدرت بياناً قوياً لمعارضة وإدانة الصفقة بدون تحفظات، مطالباً بالتمسك بالمبادرة العربية عام 2002، مؤكداً أن الصفقة انتهاك صارخ للقانون الدولي وجهود السلام، وجاء الإعلان عنها بمثابة تتويجًا لمجموعة عناصر مجحفة شملت الاستيطان والقدس واللّاجئين.

وأضاف أن الصفقة تسعى إلى القضاء على مبدأ حل الدولتين كمبدأ أساسي لحل الصراع العربي/الإسرائيلي وخلق دولة منزوعة السلاح وضم المستوطنات لإسرائيل والجدار العازل.

هذا ويُمكن الإطلاع على مداخلات المتحدثين والمناقشات حول محاور الندوة تفصيلاً على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

-

حلقة نقاشية حول
"تطورات ملف السد الإثيوبى"

استضاف المجلس حلقة نقاشية حول تطورات ملف السد الاثيوبي أو مايسمى بـ "سد النهضة"، وذلك يوم 18 مارس 2020، شارك فيها عددٌ من السفراء والخبراء المعنيين بملف السد وحوض النيل وإفريقيا، بما فيهم عضو من فريق التفاوض حول السد من وزارة الخارجية وآخر من وزارة الري والموارد المائية الذي تناول الجوانب الفنية.

استهل السفير رئيس المجلس الحلقة بالتأكيد على أهمية تناول تطورات هذا الملف، لاسيَّما بعد الرفض الإثيوبي التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في العاصمة الأمريكية واشنطن في 28 فبراير الماضي، بحضور ورعاية الولايات المتحدة والبنك الدولي، مصممةً على فرض الأمر الواقع ببدء ملء السد في يوليو القادم، قبل توقيع اتفاق يراعي مصالح الأطراف. وفي هذا السياق، ثمَّن السفير/ زهران الجولات الخارجية التي يقوم بها وزير الخارجية المصري سامح شكري لتوضيح موقفنا من السد والتنبيه على مخاطره، معرباً عن أمله في أن تنجح هذه الجولات في حشد الزخم الدولي اللازم للضغط على إثيوبيا لتوقيع مشروع الاتفاق والالتزام به، وإدراك أهمية الشعور بمسئولية التوصل إلى اتفاق نهائي قبل ملء السد الإثيوبي لتلافى أية مخاطر وتهديدات.

وقد تناولت الندوة التطور التاريخى لمسألة إنشاء السد، حيث أشار ممثل وزارة الخارجية إلى الآتي بصفةٍ خاصة:

(1) أن الجانب الإثيوبي صرَّح أكثر من مرَّة بأن قضية السد هي شأن سيادي إثيوبي محض، وأن هدفه تحقيق التنمية في إثيوبيا. وتُكرِس أديس أبابا جهودها في الوقت الحالي للعمل على حشد الرأي العام العالمي لدعم موقفها، عبر خلق الزخم الشعبي اللازم لذلك والإيعاز إلى المؤسسات التعليمية والفكرية في البلاد إلى التأكيد على هذا الموقف.

(2) وجوب النظر إلى قضية سد النهضة كجزء من صورة كبيرة متشعبة وتخفي وراءها الكثير من الأمور، من بينها السعي الإثيوبي لفرض واقع جديد على دول حوض النيل؛ والسيطرة على النيل الأزرق الذي يغذي نهر النيل بنسبة تتراوح ما بين 80 و85 % من المياه؛ والرغبة الإثيوبية في أن تكون مركزاً للطاقة في منطقة شرق إفريقيا؛ ويتجلَّى هذا من أن السدود الإثيوبية التي أُقِيمَت غير سد النهضة يمكنها تخزين نحو 200 مليار م3 من المياه، وهو ما يكفي لتوليد قدر كبير من الطاقة يزيد عن الحاجة الإثيوبية، وبالتالي فإن الإصرار الإثيوبي على إقامة سد النهضة لتوليد الكهرباء لا يمكن تفسيره إلا في إطار رغبتها في تصدير الطاقة إلى الخارج، وسعيها لأن تكون مركزاً إقليمياً للطاقة، ودعم الربط الكهربائي بين شرق إفريقيا وجنوبها، هذا فضلاً عن رغبتها أيضاً في تصدير الطاقة إلى خارج إفريقيا، وتدل على ذلك مذكرات التفاهم التي أخذت تبرمها مع عدد من الدول الخليجية، وكذا التواصل مع الصين للدخول على خط ربط الطاقة على المستوى العالمي.

(3) أبدى الجانب الإثيوبي، منذ إطلاق المفاوضات وحتى الآن، تعنُّتاً واضحاً تمثل في رفض إجراء الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الخاصة بالسد، وما بدأ من دراسات فى هذا الشأن، عرقلها الجانب الإثيوبي وأفشل عملية إتمامها. فى سياقٍ متصل، بدا التعنت الإثيوبي وعدم جديته في التوصل لاتفاق من غيابه عن اجتماعات واشنطن في27 و28 فبراير 2020. وقد انطوت مفاوضات واشنطن، التي جرت في الفترة من 6 نوفمبر 2019 وحتى 28 فبراير من العام التالي، ولأول مرة، على نقاش فني جاد بين الدول الثلاث بصورة بعيدة عن المراوغة، بفضل وجود المراقبين الدوليين.

(4) إن اتفاقية عام 1959 لم تمنع، وفقاً لمادتها الخامسة، من إقامة مشروعات على أعالي النهر، شريطة التعاون والتشاور المسبق لمراعاة مصالح كافة الأطراف المعنية، وعدم الإضرار بأيٍ منها. وقد أقامت إثيوبيا سدوداً أخرى غير "سد النهضة"، ولم تمنعها مصر، لأنها لم تؤثر كثيراً على حصتنا من المياه، ولكن سد النهضة يختلف في طبيعته وآثاره عن غيره من السدود، علماً بأن مصر سعت إلى مساعدة إثيوبيا في تحقيق نهضتها التنموية عبر تقديم عددٍ من المبادرات، ولكن قوبلت جميعها بعدم الاهتمام من الجانب الإثيوبي، من بينها على سبيل المثال الخطاب الذى أرسلته مصر إلى البنك الدولي للتشاور حول عددٍ من المشروعات التنموية ودعمها في إثيوبيا، دون

الإضرار بمصر؛ واقتراح إقامة صندوق مشترك للمشروعات والبنية التحتية لكلٍ من مصر والسودان وإثيوبيا، وتتحمل مصر العبء الأكبر فيه، ولكن التشاور بشأنه لم يتعد اجتماعاً واحداً فقط؛ وأيضاً اقتراح مصر إنشاء منطقة صناعية في إثيوبيا، ولكنه لم يلقَ قبولاً ولا تحركاً يُذكَر من الجانب الإثيوبي.

(5) وقعت مصر مشروع الاتفاق الذي جرى التفاوض عليه في واشنطن بالأحرف الأولى رغبةً منها في إثبات نيتها الصادقة والجادة في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن السد، لاسيَّما أنه تطرق لنقاط غير موجودة في اتفاقيات حوض النيل السابقة.

(6) تقوم مراكز الفكر الإثيوبية والمؤسسات التعليمية هناك، وبتوجيه ودعم من الدولة الإثيوبية، بدورٍ كبير لدعم توجهات الدولة وموقفها من قضية السد، فيما لا يوجد الشئ نفسه في مصر؛ حيث هناك توجهات مختلفة وآراء مشتتة من مراكز الفكر المصرية وعدم دراية كافية بالمعلومات حول هذه القضية المهمة، لاسيَّما في ظل عدم وجود تأثير لرأي عام شعبي على غرار ما يحدث فى إثيوبيا. لقد استطاع أبي أحمد حشد الرأي العام الإثيوبي ضد الاتفاق، مدعياً أن بلاده تضغط عليه لعدم التوقيع على الاتفاق، مما يعطينا مؤشراً قوياً على أنه لن يقوم بالتوقيع على هذا الاتفاق عاجلاً أم آجلاً. كما استخدم ملف السد للادعاء بأنه مهم في الانتخابات الداخلية المزمع إجرائها في أغسطس القادم، متجاهلاً الضغط المصري الداخلي الهائل بشأنه. كما يسعى الآن إلى حشد دول حوض النيل لدعم موقفه وخلق مسار بديل لمسار واشنطن.

(7) من الأمور الجيدة التي تصب في صالح مصر هو جديتها في التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاق، وكذا طلب الوساطة الأمريكية منذ البداية، وعرض قضيتها بشكلٍ واضح وعادل، على عكس الجانب الإثيوبي، الذي أخذ يشيع في الوقت الحالي بأن لديه طرح بديل لاتفاق واشنطن للخروج من المأزق الذي وجد نفسه فيه. وقد شهد الأسبوع الماضي محادثات بين الخرطوم وواشنطن حول رفع العقوبات.

وقد عرض ممثل وزارة الري والموارد المائية في الندوة الجوانب الفنية المتعلقة بالسد، مشيراً إلى أن هناك الكثير من المخاطر الفنية التي ينطوى عليها بنائه، والتي يجب التعاطي معها بكل جدية قبل الشروع في ملء السد، منها ما يتعلق بأمان السد،

فضلاً عن مشكلات تتعلق بالتشغيل طويل المدى، هل بعد الملء سيكون التشغيل أحادي أم تعاوني؟ كيف سيكون التعامل في أوقات الجفاف سواء كان مؤقتاً أو ممتداً؟ ... إلخ. **وفي هذا الصدد أشار إلى ما يلي بصفةٍ خاصة:**

(1) أن لدى مصر عجز مائي أصلاً بدون سد النهضة، وتحاول تدبير مواردها المائية عن طريق ترشيد استخدام مياه النيل، والمياه الجوفية التى تعتمد بشكلٍ كبير على مياه النيل، وكذا المياه الناتجة عن محطات الخلط، كما تتحمل تكاليف باهظة لصيانة الترع وإنشاء محطات لرفع المياه واستصلاح أراضي زراعية وزراعة محاصيل معينة يقوم عليها غذاء الشعب المصري. وليس لدى الجانب الإثيوبي أي مشكلة بشأن كل هذه الأمور، لاسيَّما وأن ما يهبط على الهضبة الإثيوبية من أمطار يتجاوز 930 مليار م3 سنوياً، يأتى لمصر والسودان معاً منها ما لا يتجاوز 5 %، أي أن إثيوبيا لا تعاني من أزمة مياه أو أنها في حاجة للمياه كما تدَّعي لبناء نهضتها التنموية.

(2) أن تصرفات الجانب الإثيوبي خلال فترة المفاوضات الشاقة، على مدي سنوات، اتسمت بالمراوغة، لفرض الأمر الواقع ومحاولة السيطرة على مياه النيل. ورغم عدم استكمال الدراسات الفنية الخاصة بالسد وتوقفها، فإنها قامت باستحضار 16 توربيناً لتوليد الطاقة من السد، وتقوم بتغيير خططها لاستخدام تلك التوربينات والتعديل في ما تم إنشاؤه من السد بشكلٍ دوري، نظراً للعجلة التي اتسم بها المشروع، وغياب أرضية علمية أُنشىء عليها السد، وأن الشركات المنفذة أخذت أوامرها من القيادة السياسية الإثيوبية بالبناء في المكان الذي أقيم به السد، دون أي دراسات تُذكر. حتى أنه عندما تم إنشاء اللجنة الدولية للخبراء بشأن السد، ذكر أحد أعضائها أن مثل هذا المشروع لو أُقِيم في ألمانيا سيكون مصير القائمين عليه هو المحاكمة، مما وضع الجانب الإثيوبي في حرج شديد.

(3) أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في واشنطن في فبراير 2020، ورغم أنه لا يلبي كل طلبات مصر، يعد أحد النجاحات المهمة التي يمكن لمصر استغلالها بقوة في هذا الملف الشائك، خاصة وأنه يراعي الحالة الهيدرولوجية لمياه النيل دون التقيد بسنوات محددة بشأن القضايا المتعلقة بملء السد وتشغيله، كما يتضمن مادة حول التعريفات

الفنية المرتبطة بالسد وتشغيله وكافة التفاصيل ذات الصلة بطريقة علمية ومحددة قانوناً، وكذا آلية للتنسيق الدوري المشترك بين الدول الثلاث على المستويين الوزاري والفني للإشراف على تنفيذ الاتفاق.

وقد تداول الحضور بشأن ماأثير ومايمكن عمله في المرحلة القادمة لمواجهة التعنُت الإثيوبي، كما تم التوصل إلى عدد من الاستخلاصات المحددة في هذا الشأن والتي يُمكن الإطلاع عليها على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

مشاركة المجلس فى فعاليات برنامج مراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني التابع لجامعة بنسلفانيا (13 مايو و30 يونيو 2020)

في سياق الاهتمام العام بأزمة وباء (كوفيد-19) العالمي، عقد برنامج مراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني التابع لجامعة بنسلفانيا عدة جلسات لمناقشة الآثار المترتبة على انتشاره واستشراف وتحديد أفضل السيناريوهات التي يمكن من خلالها التصدي لهذا الوباء العالمي أو على الأقل التخفيف من حدته على المجالات المختلفة المنوطة بالمجتمعات البشرية. في هذا السياق، شارك نحو 1200 فرداً من الباحثين ومديري المراكز الفكرية من جميع أنحاء العالم في اللقاءات الثلاثة التي عقدها برنامج مراكز الفكر تحت عنوان "saving lives and livelihoods"، في أيام: 7 إبريل و13 مايو و30 يونيو من العام 2020. وقد شارك المجلس المصري للشئون الخارجية في الحدثين الأخيرين، بانضمام كلٍ من السفير/ د. منير زهران، رئيس المجلس، والسفير/ د. عزت سعد، مدير المجلس.

وبينما عُنِي اللقاء الأول ببحث التداعيات الجوهرية المترتبة على الوباء وكذا الاجتهاد في استشفاف الاستجابات المحتملة للأوبئة المماثلة في عالم ما بعد كورونا، تقرَّر في اللقاء الثاني تكوين خمس مجموعات عمل، لأجل صياغة تقارير تتضمنه سيناريوهات مختلفة لمواجهة تداعيات الوباء على مختلف مجالات الحياة، ومن ثمَّ إرسال تلك التقارير إلى سكرتارية مجموعة العشرين (G20) لتضمينها في الأوراق الختامية لاجتماع المجموعة المقبل. هذا، وعُني اللقاء الثالث باستعراض ما تحتويه التقارير الخمسة، **والتي تطرقت على نحوٍ خاص إلى كلٍ مما يلي**: معالجة أزمة الصحة العامة؛ الاستراتيجيات الوطنية والدولية المعنية بإعادة إحياء الأنشطة الاقتصادية وتحسينها؛ إعداد استراتيجيات مبتكرة وشاملة، على الصعيدين العام والخاص، لمساعدة المجموعات الأكثر تضرراً من آثار الوباء؛ كيفية توثيق التعاون الدولي من قبيل إنشاء أنظمة أكثر سرعة ومرونة واستجابة للأزمات المستقبلية؛ الجاهزية لمستقبل يفتقد إلى

اليقين بالنسبة لعمل مراكز الفكر المتنوعة، من حيث الكشف عن أنماط عمل جديدة لهذه المراكز في كلٍ من مهامها البحثية ووسائل اتصالها ومصادر تمويلها.

وقد خلصت فعاليات البرنامج ولقاءاته إلى عددٍ من التوصيات الهامة، والتي من بينها: ضرورة توحيد جهود مراكز الفكرة المختلفة في الدولة الواحدة لخدمة الصالح العام واستبعاد المنافسة؛ العمل على تبني آلية التواصل عبر وسائل الاتصال المختلفة لإنجاز المهام المختلفة، وإمكانية تعظيم الاستفادة من ذلك مستقبلاً؛ الشروع في معالجة مختلف الأمراض باستخدام الوسائل الطبية التقنية الحديثة، وضمان التوزيع العادل لمختلف العقارات الطبية على الأفراد ذوي الصلة؛ ضرورة تبني السياسات الاقتصادية المستدامة؛ وتعظيم التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني للمعاونة في التخفيف من التداعيات السلبية التي سببها الوباء؛ ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم وتسهيل الإجراءات المالية والقانونية اللازمة لممارسة مهامها؛ العمل على تعزيز التعاون فيما بين الدول لأجل التغلب الناجع على تداعيات الأزمة ومثيلاتها مستقبلاً.

ندوة تشاورية بين المجلس والسفارة الصينية بالقاهرة

بتاريخ 14 يوليو 2020 عقد المجلس ندوة بتقنية الفيديو كونفرانس مع السفير الصيني بالقاهرة وأعضاء سفارته، بناءً على طلبه. وشارك من جانب المجلس السفراء: منير زهران وعزت سعد وهشام الزميتي وعلي الحفني وأسامة المجدوب.

وقد تناول اللقاء مايلي بصفةٍ خاصة:

-1 أثار كلاً من رئيس ومدير المجلس الموقف الصيني من السد الإثيوبي، عندما عرض الملف على مجلس الأمن في يونيو الماضي، حيث أعربا عن الأسف إزاء عدم مراعاة الوفد الصيني في مجلس الأمن الأهمية الحيوية لموضوع مياه النيل بالنِسبة لمصر وحقيقة انخراط الشَركات الصِينية في توريد توربينات السد دون مراعاة لحساسيَات هذه القضية لدى الرَأي العام المصري، وأكدا أن المجلس في كل اتصالاته السابقة بالجانب الصيني، قام بحثِه على إيلاء هذا الموضوع مايستحقُه من اهتمام.

وفي هذا السياق، أعرب المجلس عن أمله في أن يكون الموقف الصيني إيجابياً عند معاودة طرح الموضوع على مجلس الأمن إذا مافشلت المفاوضات بين الأطراف الثلاثة في التوصُل إلى اتفاق مُلزم يُراعي مصالح الجميع.

-2 تناول السفير الصيني لياو لي تشيانغ في مداخلته ماأسماه بالأوضاع المتغيرة في منطقة الشرق الأوسط وتداعيات وباء (كوفيد-19) على اقتصاديات المنطقة وجهود الحكومة الصينية للمساعدة في إحتواء وتخفيف الآثار الكارثية للوباء. وفي هذا السياق، عرض للتعاون الصِيني المصري في مجال مكافحة الوباء منذ بداية تفشيه وحتى الآن والاتصالات الرِئاسية والمساعدات المتبادلة ارتباطاً بذلك. **وأضاف**:

- - أن هذا العام يوافق مرور 64 عاماً على قيام العلاقات بين البلدين، وأن الشركات الصينية العاملة في مصر حريصة على استمرار عملها ومعدَلات إنتاجها رغم ظروف

الوباء، وأن التبادل الثقافي بين البلدين لم يتوقَف رغم ظروف الوباء.

• - حرص السفير على توجيه الشُكر لمصر لدعمها للصين في مواجهة ماأسماه بالاتهامات الغربية بأنها أصل أو سبب الوباء، مشيراً إلى أنه بمثابة تحدي للبشريَة جمعاء وليس لدولة بعينها.

• - أحاط السفير المجلس بالتَطورات في هونج كونج، مشيراً في ذلك إلى قانون الأمن القومي الذي أقرَه البرلمان في 30 يونيو الماضي، مؤكداً أن الغرب يسعى لتسييس هذا الموضوع في الوقت الذي يستهدف فيه القانون حفظ الأمن والنِظام في الإقليم باعتباره مسئولية الحكومة المركزيَة في بكين وفقاً للاتفاق الخاص بذلك مع المملكة المُتحدة. وقد أعرب عن تقدير الحكومة الصينية لمصر لتأييدها - ضمن دول أخرى عديدة- الموقف الصيني في هذا الشأن في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منوهاً إلى أن القانون الجديد هو ضمانة أساسية لتنفيذ مبدأ "بلد واحد ونظامين" وأنه لن يمس حقوق الإنسان في المدينة بأي صورةٍ من الصُور.

• - أشار إلى العقوبات الأمريكية الأخيرة على بلاده ارتباطاً بأوضاع المسلمين في إقليم شينجيانج، مؤكداً أن ذلك يُعد تدخُلاً صارخاً في الشئون الداخلية وأن ماتقوم به الحكومة الصينية من تدابير في الإقليم هي لمكافحة الإرهاب وأعمال العنف واتجاهات الانفصال. وأضاف أنه يوجد في الصين 20 مليون مسلم وأن هناك 24.000 مسجد في إقليم شينجيانج وحده. وقد وجَه الشُكر لمصر لموقفها من هذا الملف أيضاً.

• - حول موضوع السَد الإثيوبي، أشار السفير إلى أنهم مهتمون بهذا الموضوع وأنه رغم كون الصين دولة منبع إلاَ أنها تقف مع مصر قدر الإمكان وتشجع حلَ الخلاف عبر الحوار. وقد علَق السفير/عزت سعد بأن إثيوبيا تُماطل على مدى عشر سنوات لفرض الأمر الواقع، وأنه خلال هذه الفترة الطويلة كان بوسع الصين التَدخُل للقيام بدورٍ ما بحكم استثماراتها الضَخمة في إثيوبيا وعلاقاتها المُتميزة بالطَرفين. وأضاف أن مصر لجأت لمجلس الأمن للحفاظ على حقوقها أمام سوء نوايا إثيوبيا وسلبية أصدقاء أطراف الخلاف، وأكد أن تعاظم المصالح الاقتصادية والتجارية للصين في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا وفي العالم العربي تتيح لها القيام بدور سياسي إيجابي

لدعم واستقرار هذه المنطقة التي تقع في قلب مبادرة الحزام والطريق التي كثيراً ما توصف من قبل القيادة الصينية بأنها هدية الصين الاستراتيجية للعالم في القرن الحادي والعشرين.

- تطرق السفير لعلاقات بلادِه بالولايات المتحدة الأمريكية، مشيراً إلى أن واشنطن تحاول التغطية على فشلها في إدارة أزمة الفيروس باتهام الصين بالتسبُب في نشر الوباء، وهو أمرُ غير مقبول. وأضاف أن وزير خارجيتهم ألقى كلمة مؤخراً أمام أحد مراكز الفكر الأمريكية المعنيَة بالشأن الصيني/الأمريكي أكَد فيها الحاجة إلى التعاون الصيني/الأمريكي وتهدئة التَوتُرات بين البلدين بحكم إقتصادهما الأقوى في العالم، وذلك بما يُساهم في مكافحة الوباء.

-3 من جانبه، أشار السفير/ أسامة المجدوب - سفيرنا السابق لدى الصين- إلى أن مصر قامت بدعم مبادرة الحزام والطريق بإعتبار أن هدفها تنموي. وأضاف أن المبادئ العامة التي تقوم عليها سياسة الصين الخارجية تستوجب منها اتخاذ مواقف عملية دون أن يكون مطلوباً منها التضحية بمصالحها في إثيوبيا أو غيرها، وأنه يجب عليها إقناع أديس أبابا بتبني صوت العقل ومراعاة مصالح دولتي المصب. وفي ذات الاتجاه ذهبت مداخلتي الزميلين علي الحفني وهشام الزميتي.

هذا وفي ختام حديثه أكد السفير الصيني دعم بلاده لمصر في القضايا المختلفة وتقديرهم لموقف القاهرة من قضاياهم. وأضاف أنه أخذ علماً بطلبات المجلس حول أهمية قيام الصين بلعب دورٍ أكبر في موضوع سد النهضة وأنه سيبلغ بكين بهذه الطلبات، مضيفاً أنهم يأملون في توصُل الدول الثَلاث لحل تفاوضي في القريب.

ندوة "أزمة السد الإثيوبي"

بتاريخ 22 يوليو 2020، استضاف المجلس ندوة لمناقشة تطورات ملف سد النهضة الإثيوبي، وذلك بالتعاون مع معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل – جامعة الفيوم.

وقد انتهت الندوة إلى عددٍ من الاستخلاصات، من بينها:

1 - أن أولوية التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل السد وإدارته، كمطلب أساسي للمفاوضات الجارية، تستوجب تحركاً مصرياً قوياً يكون أساسه "وثيقة واشنطن".

2 - ضرورة أن يتأكد الجانب المصرى من أن صيغة التقرير، الذي سيصدر عن الاتحاد الإفريقي في ختام دوره في عملية التسوية، تعكس شواغل ومصالح مصر بصورة واضحة ومنضبطة لا لبس فيها، وبما يفوِّت الفرصة على الأطراف الأخرى، بما فيها جنوب أفريقيا، لتبني صياغة تقبل التأويلات.

3 - ارتباطاً بما تقدم، تم التأكيد على أنه حتى في حالة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم مع إثيوبيا، إلا أنه لا توجد ضمانات بأن أديس أبابا ستحترمه. وفي كل الأحوال، يجب على مصر أن تفوِّت أية فرصة على إثيوبيا لاستخدام السد للتحكم الكامل في تدفق مياه الهضبة الإثيوبية لمصر. ولكي يتم ذلك، أكَّد المشاركون على ضرورة الحضور المصري الفاعل في القرن الأفريقي من خلال خريطة طريق على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وذلك بما يُشعِر إثيوبيا بأن استخدامها السد كوسيلة لوقف تدفق المياه أمر ذو تكلفة عالية. ويفترض تنفيذ خريطة الطريق هذه تنسيقاً وثيقاً فيما بين الجهات المصرية التنفيذية المعنية، وهو تنسيق رأت الندوة أنه مفقود حتى الآن.

4 - فى السياق عاليه، أكَّد المشاركون أن تطوير علاقات مصر بكلٍ من السودان

وجنوب السودان وإريتريا وجيبوتي وكينيا بات مسألة حيوية يتعيَّن أن تحظى بالأولوية في استراتيجية السياسة الخارجية المصرية للسنوات الخمسين القادمة.

5 - النظر في إنشاء مجلس استشاري دائم من الخبراء المتخصصين والأكاديميين المعنيين بالشأن الأفريقي لتقديم المشورة لمتخذ القرار المصري بالتنسيق مع الجهات السيادية في كل ما يتعلق بملف النيل حالياً ومستقبلاً، بما في ذلك علاقات مصر بدول الحوض ودول القرن الأفريقي وشرق إفريقيا عامة.

ندوة حول
"العرب والأكراد في مواجهة الأطماع التركية"

بتاريخ 12 أغسطس 2020 استضاف المجلس ندوة، حول **"العرب والأكراد في مواجهة الأطماع التركية"**، بدأت بترحيب السفير/د. عزت سعد – مدير المجلس بالمشاركين، منوهاً إلى أن الندوة تأتي في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة وبصفةٍ خاصة الممارسات التركية في منطقة شرق المتوسط وشمال إفريقيا والتي تهدد الأمن القومي للعديد من الدول، وتستوجب التعاون لمواجهة تلك الأطماع. **وأشار في هذا الصدد إلى المحاور التالية للندوة:**

1 - الإرث العثماني في مصر/ وهم العثمانية الجديدة.

2 - الأطماع التركية في المنطقة.

3 - فرص توحيد القوى الكردية ومواقف الأطراف الفاعلة (تركيا- الولايات المتحدة- روسيا).

4 - إسرائيل والتقارب العربي/الكردي.

5 - فرص التقارب العربي/الكردي لمواجهة العدو المشترك (القواسم المشتركة والتباينات).

هذا ويُمكن الرجوع إلى مداخلات المتحدثين والمناقشات حولها على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

حلقة نقاشية حول
"إتفاق التطبيع الإماراتي مع إسرائيل وتدعياته الإقليمية والدولية"

بتاريخ 17 سبتمبر 2020 استضاف المجلس حلقة نقاشية مغلقة حول اتفاق التطبيع الذي أبرمته دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذا دولة البحرين، مع إسرائيل، افتتحها السفير/د. منير زهران – رئيس المجلس، وبمشاركة عدد من السفراء والخبراء والأكاديميين والمتخصصين.

وفيما يلي أهم الاستخلاصات مما جرى من نقاش خلال الحلقة:

1 - هناك العديد من الاعتبارات والدوافع التي تقف وراء توجه كلٍ من الإمارات والبحرين للتطبيع مع تجاه إسرائيل، وذلك رغم الخلافات حول تفسيرها. **وتشمل التبريرات الشائعة في** هذا الصدد ما يلي:

- الرغبة في تعزيز الأمن القومى للبلدين ضد التهديدات الإيرانية وخطورتها.

- الاعتبار السيادي لكلٍ من البلدين فى تقرير ما يصلح لكلٍ منهما، فهذا الاعتبار لا يُعلَي عليه، وهو بالمناسبة كان أكثر العناصر المنغصة دوماً لإقامة منظومة عربية متماسكة وفعَّالة.

- اعتبار اتفاقيتَي التطبيع الإماراتية والبحرينية مع إسرائيل مثل الاتفاقيتين اللتين وقعتهما مصر والأردن؛ فالبلدان الأخيران لم يتخلَّا عن الثوابت العربية تجاه إسرائيل ولا عن القضية الفلسطينية رغم الاتفاقين.

وقد ذهب معظم المشاركين في الندوة إلى ترجيح أن يكون السبب الرئيس وراء تلك التطورات الهامة هو العامل الإيراني، وأن توجهات الإدارة الأمريكية الحالية ضد إيران سرَّعت في حدوث التطبيع. ومن ثَّم، جاءت خطوة التطبيع كدعم للرئيس الأمريكي الذي

يناصب إيران العداء صراحة دعماً لإسرائيل واللوبي المسيحي الصهيوني الداعم لها، كما يرغب في دعم موقفه في الانتخابات بالتطبيع العربي مع إسرائيل.

2 - توافق المشاركون على أن التداعيات المترتبة على اتفاقيتي التطبيع مع إسرائيل بالنسبة للجانب الفلسطيني هى كارثية على أقل تقدير، فضلاً عن أنها كشفت عن أن القضية الفلسطينية لم تعد القضية العربية الأولى ذات التأثير الحاكم على طريقة تعاطي الدول العربية مع إسرائيل. إذ أن موقع هذه القضية قد تم ملؤه بأمور أخرى مشتركة بين الدول العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، ويأتي في مقدمة ذلك مواجهة التهديدات الإيرانية والاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي.

3 - في تقدير المشاركين، قضت اتفاقيتا السلام الجديدتان على أية فرصة لإحياء مبادرة السلام العربية، على الأقل في الوقت الحالي، الأمر الذي يفرض التفكير خارج الصندوق، دون التخلي عن الثوابت. وفي هذا السياق، تم التأكيد على أن الاتفاقيتين تمثلان أول تجاوز رسمي للمبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت 2002 بناء على اقتراح ولي العهد السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز، والتي نصت على تطبيع عربي كامل للعلاقات مع إسرائيل بعد أن تلبي المطالب العربية المتضمنة في المبادرة وعلى رأسها الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود 4 يونيو 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة 194 لعام 1948. وقد رأى المشاركون في رفض مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، في دورته العادية الـ 154 الأخيرة في سبتمبر الماضي، مشروع القرار الفلسطيني بإدانة أو رفض الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي مدخلاً لفكرة البدء بالتطبيع قبل الاستجابة للمطالب العربية، خاصة مع استراتيجية الإمارات الطموحة للغاية.

4 - في السياق عاليه، تم التأكيد على أن الاتفاقيتين تُبرِزان الإطار العام لخريطة الشرق الأوسط التي تتبلور أمامنا اليوم، والدور الأمريكي فيها، وأنه من المهم لإعداد تصور لهذه التطورات أن نأخذ في الاعتبار الخطوط الثابتة للسياسة الأمريكية وتلك المتغيرة لارتباطها بشخص رئيس أو ظروف إدارةٍ ما. **ويمكن إيجاز هذا التصور في النقاط التالية:**

- توصلت النخبة الأمريكية إلى أن الشرق الأوسط لم يعد يحتل الأولوية التي كان

يمثلها في السابق، وبالتالي يتعيَّن الحفاظ على المصالح الأمريكية به بقدر أقل من التكلفة المادية ومستوى أدنى من المخاطرة بأرواح الأمريكيين.

• تحتل إيران منذ فترة موقعاً مركزياً في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بوصفها الدولة الإقليمية الوحيدة القادرة على تهديد المصالح الأمريكية ومواجهة إسرائيل. ويستند الموقف الأمريكي في عددٍ من نزاعات المنطقة إلى الحاجة لاحتواء التمدد الإيراني. وكان توصل إدارة أوباما وحلفائها للاتفاق النووي الإيراني، والذي أشَّر لامتلاك إيران لقدرات نووية للاستخدام العسكري، مرتبطاً في التصور الأمريكي بترتيبات إقليمية موازية لاحتواء السلوك العدواني الإيراني، ووجدت الفرصة سانحة لأن تكون إسرائيل في قلب هذه الترتيبات. وجاءت جهود وزير الخارجية الأسبق جون كيري لإحياء عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية في إطار هذا التصور الإقليمي الأشمل.

• مع انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي الإيراني من جهة، وطرح رؤية ترامب للسلام من جهة أخرى، والتي تهدم أسس التسوية وفقاً للتصورات السابقة، بل تقضي على حل الدولتين، لم تتغير الخطوط العريضة للرؤية الأمريكية، حيث إن رؤية الإدارة للتسوية السلمية – بغض النظر عن مضمونها – لم تكن سوى غطاء سياسي لعملية التطبيع العربي الإسرائيلي تمهيداً لإنشاء نظام أمني إقليمي جديد. وربما كان البعد الأهم في الأفكار التي طرحها ترامب الخطوط العريضة لنظام اقتصادي يربط التطبيع العربي الإسرائيلي بإيجاد متنفس للسكان الفلسطينيين الواقعين تحت نظام الأبارتهايد الإسرائيلي الآخذ في التبلور في شكله الدائم، ومن هنا يمكن أن نرجح أن الإدارة القادمة – بغض النظر عن المرشح الذي سيفوز في الانتخابات – **ستهتم بمحورين رئيسيين في سياستها الشرق أوسطية:**

- استكمال إنشاء النظام السياسي الأمني الاقتصادي الذي يضم إسرائيل والدول العربية، ويحتوي السكان الفلسطينيين بشكل قابل للاستمرار.

- التوصل إلى ترتيبات جديدة مع إيران بشأن برنامجها النووي.

5 - ارتباطاً بما تقدم، وبالنسبة للتأثيرات المتوقعة على المصالح المصرية، توافق

المشاركون على أن التصور الأمريكي – الإسرائيلي، والذي يقوم على رؤية ترامب كغطاء سياسي لعملية التطبيع العربى – الإسرائيلي تمهيداً لإنشاء نظام أمني إقليمي جديد تهيمن عليه إسرائيل، يتعارض بشكلٍ واضح مع تصورنا التقليدي للنظام العربي القادر على مواجهة أطماع الدول الشرق أوسطية غير العربية، ويؤدي إلى مزيدٍ من خلخلة النظام العربي، وإضعاف دور جامعة الدول العربية، ووضع مستقبل الشعوب العربية رهن تفاعلات الأطراف الدولية والإقليمية غير العربية، ومن ثَمَّ فهو يضيق مساحة التأثير المصري، بل وقد يساهم فى تهميش الدور المصري، وقد يضعنا من جهة أخرى تحت ضغوط للانجراف نحو نزاعات مسلحة محتملة لا تتعلق بالأمن القومي المصري بشكل مباشر.

6 - على الصعيد الاقتصادي، أشار المشاركون إلى احتمالات تأثر مصر سلبياً، سواء بالنسبة لإيجاد مسارات للبترول بديلة لقناة السويس أو تحويل إسرائيل إلى مركز توزيع الطاقة إقليمياً، أو توجيه جزء من الاستثمارات والسياحة العربية لإسرائيل، غير أن التأثير الأهم على الإطلاق يتعلق بالدور الذى تحتله سيناء في التصور الأمريكي - الإسرائيلي للتنفيس عن الضغوط الاقتصادية والسكانية في الأراضي الفلسطينية، ما يبرز حساسية الموضوعات التي تواجه صانع القرار المصري فى المرحلة المقبلة، ودقة التوازنات المطلوب مراعاتها.

7 - حول النظام العربي الرسمي، توافق المشاركون على أن هذا النظام تلقَّى ضربة موجعة جداً، وأنه من المصلحة أن تصمد جامعة الدول العربية وأن تسعى للحفاظ على ما تبقى من ذلك النظام، عبر البناء على المشتركات وتجنب إثارة الخلافات. وقد أُشِير في هذا السياق إلى جهود الأمين العام للجامعة لبلورة مفهوم محدد للأمن القومي العربي، والنظر إلى كافة الشواغل والقضايا العربية من منظور أفقي وليس رأسي، بمعنى المساواة بينها جميعاً في أهمية معالجتها، غير أن هذا الطرح لم يلقَ إرادة سياسية جادة تؤدي إلى اعتماده حتى الآن.

جلسة عصف ذهني حول أبعاد الدُور الإقليمي لمصر والتحديات ذات الصلة في ضوء الأوضاع الإقليمية والدَولية المُتغيِرة

بتاريخ 9 أكتوبر 2020، نظَم المجلس جلسة عصف ذهني حول **"أبعاد الدُور الإقليمي لمصر والتحديات ذات الصلة في ضوء الأوضاع الإقليمية والدَولية المُتغيِرة".**

- بدأت أعمال الندوة بترحيب السيد **السفير رئيس المجلس** بالحضور داعياً للوقوف دقيقة صمت على أوراح شهداء السادس من أكتوبر وتهنئتهم بذكرى النصر المجيد، مؤكداً أن السنوات الأخيرة كما في السابق مليئة بالتحديات، سواءً الداخلية أو الإقليمية وحتى الدولية.

وقد تناول رئيس المجلس التطورات الأخيرة ممثلةً في موجة التطبيع مع إسرائيل، وانعكاساتها على الملف الفلسطيني وماتمثِله من تحديَات إقليمية. كما تطرَق إلى السلوك التركي العدواني في منطقة شرق المتوسط وتداعياته على الاستغلال الأمثل لثروات المنطقة، مضيفاً أن تلك التحديات كانت وراء الدعوة التي وجهها المجلس لعقد جلسة العصف الذهني هذه.

وقد توالت مداخلات الأعضاء بدءاً بالأستاذ الدكتور/ علي الدين هلال – عضو مجلس الإدارة، الذي ذكر الآتي:

- أنه لاتوجد دولة في العالم لاتواجه تهديدات، وبالتالي علينا تجاوز أسلوب حصر التهديدات إلى منهج الأولويَات بالنسبة للأمن القومي لكل دولة، ثم القيم الواجب الدِفاع عنها. وبالنسبة للدولة المصرية يمكن القول إن قضية التنمية تمثل أولوية قُصوى بالنسبة للأمن القومي المصري، وبالتالي للتهديدات التي تمس هذه القضية لها الأولوية يليها تهديدات الإقليم.

- ومن واقع الحركة التي تتم على كافة الأصعدة بين رئاسة الدولة ووزارة الخارجية

حيال القضايا المختلفة، يمكن القول إن دوائر الحركة التي تقوم بها الدولة هي المحددة للأمن القومي المصري، **وهذه الدوائر هي**:

- **الأولى** تتمثل في استخدام السلاح والقوة العسكرية لحماية الأمن القومي في سيناء وعلى الحدود الغربية مع ليبيا، وهاتان هما الجبهتان الوحيدتان التي كشفت فيهما الدولة عن أنيابها المسلحة.

- **الثانية** دائرة تمس السد الإثيوبي، فقيادة الدولة تتحاشى التلويح أو حتى الحديث عن استخدام القوة المسلحة وتتبنى نهج التفاوض وبناء التحالفات.

- **الثالثة** دائرة التعاضد وإبداء التأييد اللفظي، من خلال فتح حوارات واستضافة مؤتمرات كما هو الحال إزاء الأوضاع في سوريا والعراق واليمن والسودان ولبنان.

- **دائرة رابعة** روتينية يشوبها توتر متقطع في علاقاتها مع القوى الأخرى تضم منطقة الشمال الإفريقي وبعض الدول الإقليمية.

ويتم التَّعامل مع هذه الدَوائرعبر عدد من الأدوات الرئيسية منها: بناء تحالفات. وفي هذا السِياق، فإن التحالف الرئيسي لمصر سياسياً وتنموياً هو (السعودية والإمارات والبحرين)، وأي حديث عن خلافات مع تلك القوى يُنظر إليها في سياق الحليف الرئيسي السياسي والإقليمي والدولي.

وتتمثل **الأداة الثانية** الرئيسية للتعامل مع تلك الدَوائر في التنسيق السياسي، كما هو الحال مع العراق وسوريا وعقد لقاءات مع رؤساء هذه الدول والوزراء والقوى السياسية، ولايظهر هذا على أنه محور سياسي، أو نوع من المغامرة تتخذها مصر للبحث عن بديل لحلفائها الخليجيين.

أخيراً تتمثَل **الأداة الثالثة** في حرص مصر على تبنِي سياسة خارجيَة مُستقِلَة عن حلفائها الخليجيين الثلاث، رغم التَحالف معها، من خلال خطاب سياسي مستقل وعدم التورط في أية أزمات أو حتى عمليات عسكرية إلا في حال تهديد المصلحة الأساسية للبلاد.

وفي معرض تناوله لخصوم مصر السياسيين أكد أن الخصم الرئيسي لمصر هي

تركيا، في ظل تورطها في منطقة الشمال الإفريقي وتحديداً في ليبيا، وكذا في دعم الإرهابيين في سيناء فضلاً عن موقفها في لبنان (مع التركمان) ونشاطها في شرق المتوسط، تليها كلاً من إيران وإثيوبيا على التوالي ولكن لايُشار إلى استخدام القوة المسلحة لتحجيم نشاط القوتين.

وفيما يتعلق بالدائرة الإفريقية، فهي دائرة مهمة إعلامياً ورمزياً. ومع محدودية الموارد فلن تطالب مصر باستثمارات هائلة في دول القارة ولكنها مطالبة بإطلاق مبادرات لها وقع إيجابي.

وبالنسبة للدائرة الدولية، فرغم وجود شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة، إلا أن مصر تجمعها اتفاقات شراكة استراتيجية مع كلٍ من الصين وروسيا والإتحاد الأوروبي، وبالتالي تلجأ مصرلتنويع شراكاتها من خلال مقومات ثابتة ومستقرة لدعم سياستها الخارجية مع إعطاء الأولوية لدائرة العمل العربي.

- أكد **أ.د. أحمد يوسف أحمد** أهمية التصدي لهذه التهديدات بمنتهى الحيوية، وأنها تُمثل مجموعة متكاملة، ولم تعد تقتصرعلى تهديد رئيسي يأتي من الشمال الشرقي أي من إسرائيل، بل أضحت هناك تطورات أخرى جديدة ترتبط باتفاقية التطبيع الأخيرة بين إسرائيل وكلٍ من الإمارات والبحرين، وهي اتفاقات قد تمتد لدول أخرى وهذا يُثير قضية أكبر وهي قضية العلاقة مع الحلفاء. ويُمكن رصد نوع من أنواع الرغبة السعودية الملحة في الانفراد بالدور الأول في المنطقة، وهو مابدا في سعي المملكة لقيادة تحالف دول البحر الأحمر كنوع من أنواع هذه الهيمنة. أما الإمارات فرغم كونها حليف رئيسي لمصر إلا أن هناك بعض الجوانب المُربكة في سياستها والتغير الجديد الخاص باتفاقيات التطبيع تقتضي إثارة عدد من التساؤلات حول ما إذا كان هذا التوجه ينبع من ضغوط خارجية فقط، في ظل وجود ضغوط أمريكية هائلة وتصديرها لعدد من القضايا بما فيها مثلاً ترسيم الحدود بين الأردن وإسرائيل على أنها جزء من عملية التطبيع وإحلال السلام، مستفهماً عن مستقبل الموقف السعودي من الاتفاقية في ظل الخلافات السابقة داخل الأسرة الحاكمة حول مسألة التطبيع.

وأضاف أن اتفاق التطبيع مع الإمارات هو اتفاق جديد صياغةً ومضموناً، كما أنه

يختلف عن اتفاق السلام المصري الإسرائيلي، كما يجري الحديث عن الإستفادة ممَا تمتلكه إسرائيل من مشاريع وتكنولوجيا رغم انها لاتقتصر فقط على الأخيرة في ظل وجود دول تتمتع بذات الإمكانيات وتوفر ذات المشاريع ذات التكنولوجيا المتقدمة. طارحاً في هذا السياق تساؤلاً حول مستقبل التطبيع في الخليج، فرغم أن قطر تمارس التطبيع إلا أنها تظهر موقف معين داعماً للفلسطينيين، وكذا الحال مع سلطنة عمان، والكويت التي لها اعتبارات وقيود داخلية شعبية على مسألة التطبيع رغم وجود رغبة لدى النظام الحاكم بالنهوض بعلاقتها مع إسرائيل.

وقد أشار **د. أحمد يوسف** إلى أن هذه التغييرات تستدعي التساؤل عن حال النظام العربي، وهل سيؤدي التطبيع لمزيد من الاستقطاب الخليجي/الإيراني، وهل من الممكن أن تكون إسرائيل الدولة الإقليمية الأخرى التي تسعى للعب دور مماثل للقوتين الأخريتين، إيران وتركيا، وهو ماسيتعارض مع المصالح المصرية، خاصةً وأن مصر تعتبر القوة الأكبر القادرة على لعب دور فاعل في المنطقة، وبالتالي فأي ترسيخ لقوى إقليمية سيكون على حساب الدور المصري، وهذه التغيُرات سيكون لها تأثيرات سلبية. وعليه يجب الانتباه إلى أن مايتردد عن أن التطبيع مع إسرائيل سيكون باباً للسلام وحل القضية الفلسطينية غير صحيح إطلاقاً في ظل وجود حديث إسرائيلي عن أن التسوية لن تكون إلا بالسلاح، بل إن هذا التطبيع سيتسبب في عدم الاستقرار ويؤثر على الموقف الفلسطيني المتذبذب والمنقسم.

وخلُص د. أحمد يوسف إلى طرح منهج للتعامل مع هذه التحديات من خلال الآتي:

- الاستمرار في بناء القوة الداخلية والقوة العسكرية. فعملية إعادة البناء هذه مكّنت، وستُمكن، مصر من الاستمرار في لعب دور قوي حيال عدد من الأزمات وعلى رأسها الأزمة الليبية والتي تتطلب من مصر أن يكون لها دوراً فاعلاً. على أن هذا البناء لابد أن يتزامن مع عملية بناء سياسي داخلي. فهناك نقاط ضعف تتعلق ببعض الممارسات التي قد تزيد من الضغوط الخارجية والعمل على مواجهة ضعف وغياب الأحزاب والقوى السياسية.

- التأكيد على أن مصر لايمكن أن تترك الأمور دون مواجهة، فعلى مصر أن تلعب دوراً رشيداً وفاعلاً في المنطقة.

• ضرورة وجود عملية متابعة دقيقة ولحظية لمايحدث في المنطقة بحثياً واستخباراتياً ودبلوماسياً، لأن التطبيع قد ينطوي على مشروعات اقتصادية يُمكن أن تؤثر على المصالح المصرية، وعليه فهل سيتم رفض هذه المشروعات أم ستشارك فيها الدولة المصرية؟

• ضرورة وجود حوار صريح مع شركاء مصر في الخليج لإظهار التنسيق والدَعم مع مصر في بعض الأمور وإبداء القلق من بعض الممارسات.

• لابد من لفت النظر إلى أن القضية الفلسطينية ستظل مصدراً للاستقرار أو عدم الاستقرار في المنطقة، فالتطبيع لن يحل القضية الفلسطينية، وعلى مصر العمل على دفع المصالحة للوقوف أمام أية تدخلات إقليمية.

• على مصر الاهتمام بتوسيع دائرة تحالفتها. فبالإضافة للتنسيق الثلاثي مع دول الخليج، فلابد من توسيع دائرة التحالف من خلال التنسيق مع دول المغرب العربي وشمال إفريقيا، ومحاولة حل أي تعقيدات لدى تلك الدول، ولابد من الاهتمام بإعادة سوريا للأسرة العربية فهي ركيزة للأمن العربي مهما كان نظامها وتحالفها مع إيران، ولابد من لعب دور قوي إزاء ما يجري في لبنان مهما وجدت تحفظات.

• الاستمرار في لعب دور فاعل وهام في الدول لإفريقية خاصةً وأنها تمثل عمق استراتيجي هام للأمن المصري.

- تناول **السفير/د. محمد بدر الدين زايد** تأثير خطوة التطبيع على مصر، وهل من الممكن أن تليها خطوات أخرى على المدى القصير؟ وفي هذا الصدد، أكد وجود حالة من الغموض مرتبطة بحدوث تغيرات في المواقف التقليدية لعدد من الدول وعلى رأسها السعودية التي تتنازعها الأفكار التقليدية الموجودة لدى النظام السعودي والأسرة الحاكمة بضرورة التمسك بحل الدولتين والشرعية الداعمة للقضية الفلسطينية ووجود أفكار مختلفة اليوم لدى القيادات الشابة، وعلى رأسها ولي العهد محمد بن سلمان تطالب بالتطبيع والبدء بمرحلة جديدة بفكر مختلف.

وعليه فهذه التغيرات، تطرح تساؤلاً عمَا إذا كان التطبيع يعني المزيد من التراجع

للدور المصري؟ خاصةً وأن ماكان يتردد في وقت سابق بأن مصر تلعب دور فعّال وقائد في المنطقة لم يكن بالصحيح. فلم تتبع مصر أي دولة حينما وقعت اتفاق السلام مع إسرائيل وحتى الدول التي لم تقطع علاقتها بها، كالسودان وسلطنة عمان، لم تتبعاها في عملية السلام. ومن هنا فهذا يعني ضرورة الوعي وتقدير حجم الدور المصري بالأساس ولابد من إدراك أن الاعتماد الذاتي على تحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية ينطلق من مفتاح الإعتماد على الذات، خاصةً وأن العالم يشهد العديد من التغيرات، وهناك تنافس من القوى الصغرى للعب دور. وعليه فمصر بحاجة إلى رؤية جديدة للتعامل مع الأوضاع الجديدة، وبناء سياسة خارجية تضع في اعتبارها أن تركيا الخصم الرئيسي لها، في حين تتباين وجهتا النظر السعودية والإماراتية في هذا السياق برؤية إيران الخصم الرئيسي لهما. والواقع أنه بعد ثورة يونيو 2013، كانت هناك رغبة خليجية بأن تلعب مصر دوراً فاعلاً لسد الفراغ والوقوف أمام إيران، إلا أن القاهرة فضلت لعب سياسة أكثر رشادة إزاء طهران، ومن هنا كانت التحركات الخليجية الأخيرة. ودعا السفير زايد في هذا السياق إلى استمرار الخطوات المصرية لتنويع الشركاء الاستراتيجين ومصادر السلاح والعمل على تعزيز الأوضاع الاقتصادية والاعتماد على الذات. فضلاً عن ذلك، على مصر الاستعداد لأية تحركات خليجية مستقبلية للتصالح مع قطر.

- لاحظ **د. جمال عبد الجواد** وجود توافق كبير في الرؤى المطروحة وأن هناك اتفاقاً حول **الملاحظات الآتية**:

- أن العالم يتغير، وعليه فالقواعد الحاكمة للعلاقات الدولية تغيَرت، وبالتالي فأي حديث عن التحالفات لايستوجب استدعاء نموذج التحالفات القديمة في ظل ما أصبح يسود العالم من حالة من عدم اليقين لتظهر نماذج جديدة من التحالفات بعد الحرب الباردة بحيث يكون لأطرافها مصالح تتسبب في وجود خلافات وشد وجذب بين أطراف التحالف الواحد. كما يشهد عالم اليوم قدرٌ من السيولة التي كانت الهيمنة الأمريكية تحميها في وقتٍ من الأوقات من خلال قدر من الانضباط وإقامة نظام ليبرالي دولي قائم على قواعد محددة وهو ماانتهى اليوم، لتصبح كل دولة طرف فاعل في النظام الدولي يتولى حماية مصالحه بنفسه، وحتى دخول أي دولة في تحالفات لايعني توافر تطابق تام مع أطراف التحالف، ولاحتى الثقة الكاملة بين أطرافه، ولم يعد ذلك مخالفاً لقواعد

النظام الدولي في ظل مايعتري هذا النظام من فوضى، فضلاً عن حالة السيولة الشديدة التي أصابت منطقة الشرق الأوسط.

وعند النظر لما يحدث في منطقة الخليج، هناك نمط يتكرر بأن الدول الصغيرة تسعى لبناء علاقات مع دول جديدة لتتحرر من القيود التي يفرضها الجوار المباشر، وهو مابدا في التحالف القطري /التركي، وكذا الإماراتي /الإسرائيلي للخروج من الهيمنة السعودية السياسية والأمنية على جيرانها الخليجيين ومحاولة لمواجهة الخطر الإيراني عبر هذه التحالفات. وعليه هناك نمط يتكرر يؤكد أن التباين القائم ما بين العالم العربي وقوى الشرق الأوسط لم يعد ذو قيمة تحليلية كبيرة، في ظل إقليم مخترق والبدء في بناء تحالفات مابين الأطراف العربية والجانب الشرق أوسطي تسود فيه القوى الإقليمية غير العربية في ظل ماتشهده الدولة العربية من حالة من الضعف والانهيار.

وفي معرض تناوله للتطبيع الإماراتي/الإسرائيلي، دعا للتريُث في تحليل الاتفاق الخاص بذلك متوقعاً عدم استمرار حماس اليوم بين الإمارات وإسرائيل على المدى المتوسط، خاصةً وأنه لو كانت هناك رغبة في ذلك، فهناك داخل إماراتي وثقافة سياسية وشعبية متأصلة لاتعبر عنها الأغاني بل هي انطباعات شعبية متأصلة تقف حائطاً مهدداً لصمود هذا التطبيع. وينطبق ذات الأمر مع باقي الشعوب العربية وعلى رأسها الشعب الفلسطيني الذي لن يقبل بهذا التطبيع، وعليه فهذا الأخير، حتى لو تم بين دول المنطقة واليوم مع الإمارات، سيمتاز بكونه تحالفاً أمنياً بالأساس، وقد لايمتد إلى الجوانب الثنائية الأخرى للعلاقات بين البلدين خاصةً وأن ماتمتلكه إسرائيل تمتلكه دول أخرى.

مختتماً حديثه بالتاكيد على أن على مصر أن تكون الطرف القوي الفاعل المتزعم الدفاع عن القضية الفلسطينية، بما تمتلكه من حدود مشتركة مع الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، والوقوف أمام أية أدوار تركية أو إيرانية، ولكن هذا الدعم والدور يتطلب من مصر إعادة تعريف القضية الفلسطينية من مبدأ التطبيع والسلام في ظل مايجمع مصر بإسرائيل من اتفاقية سلام وليس من مبدأ الممانعة الذي تتبناه تركيا وإيران. ومن هذا المُنطلق يجب على مصر العمل على رعاية المصالحة الفلسطينية وتوفير تسهيلات للفسطينيين حال تمامها. ومن ناحية أخرى، على مصر الاستمرار في عملية البناء

الداخلي وتجاوز فكرة الدولة الريعية المعتمدة على الخارج والمتواجدة منذ عقود، وهو مايُساعد في تقليل حدة الخطر القائم من إقامة مشاريع لوجيستية وخطوط أنابيب ممتدة بين إسرائيل والإمارات قد تؤثر على قناة السويس. داعياً إلى ضرورة العمل على حماية المصالح الوطنية المصرية بغض النظر عن مدى التطابق مع موقف الحلفاء الخليجيين، كما يسعون هم لبناء مصالحهم الوطنية.

- أكد **د. محمد كمال** أن العالم يمر بحالة من السيولة والتغيرات الضخمة الواجب على مصر التعامل معها، حيث أصبحت القوة اليوم مرتبطة بالتقدم التكنولوجي وهناك دول رائدة في هذا المجال كالصين، التي لم تعد تخضع للمفاهيم القديمة الحاكمة للنظام الدولي، وفضلاً عن ذلك بدأ العالم يشهد تغيُراً هاماً ارتباطاً بتضاؤل الاعتماد الدولي على البترول كمصدر أساسي للطاقة، والتحول لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، الأمر الذي تسبب بآثار سلبية على بعض الدول المعتمدة على البترول كمصدر أساسي للدخل والثروة ولممارسة نفوذها في العالم.

ويضاف لهذين المتغيرين، متغير يرتبط بعودة دور الدولة بشكل أكبر في مشروعات التنمية والتخطيط، وإحياء مصلحة الأمن الداخلي وحماية الدولة الوطنية وانحسار مفهوم الأمن الإقليمي والعالمي.

وعليه فهذه المتغيرات تعني المزيد من الانكفاء على بناء الداخل وتحقيق المصلحة الوطنية وفق رؤية شاملة لإعادة البناء السياسي والاقتصادي وبناء عناصر القوة الناعمة، وهو مايتطلب مزيداً من الحوار المفتوح والتوافق على العناصر التي يقوم عليها نموذج الدولة القوية، وهو مايستوجب إعادة صياغة لمفهوم المصلحة الوطنية المصرية وأن تكون مكتوبة وموثقة ولايعني ذلك الكمون أو التدخل الزائد بل المفهوم السائد اليوم وهو التدخل الانتقائي وفقاً لموارد الدولة المحدودة. **ووفقاً لهذا المفهوم فإن أولويات مصر تقوم على**:

- تعزيز مكانة مصر الدولية من خلال لعب دور قوي وفعَال في الإقليم حتى تتمكن من لعب دور فعَال في العالم، خاصة وأن لعب مصر دور فاعل في جوارها الإقليمي المباشر في ليبيا والسودان والقضية الفلسطينية وغير المباشر، نظرا لارتباط

ذلك بأمن مصر القومي المباشر وعلى مصر أن يكون لها دور كبير في هذا الصدد.

- أهمية إضطلاع مصر بدور أكبر في المنطقة العربية، وبخاصة في كل من سوريا واليمن ولبنان ولايُقصد بذلك أن يكون دوراً عسكرياً بالضرورة، بل من خلال إطلاق مبادرات لحلحلة الأوضاع، فضلاً عن الانفتاح على الدائرة المغاربية والاهتمام بالعمل العربي المشترك في ظل تراجع الاهتمام العالمي بالعمل المشترك.

- العمل على إعادة الاعتبار لعناصر القوة الناعمة المصرية والقدرة عل توليد المبادرات.

أما فيما يتعلق بدائرة النطاق الجغرافي الأكبر (تركيا- إيران- إثيوبيا)، أعرب الدكتور كمال عن عدم تأييده لنظرية أن تركيا خصم رئيسي لمصر خاصة وأنها كانت في عهد النظام الأسبق صديقاً وحليفاً لمصر ومع رحيل الرئيس مبارك تورطت نتيجة لتحالفها مع الإسلام السياسي، واليوم هناك أنباء تتردد عن رغبة تركية في التوافق مع مصر، لاسيَما وأن ممارساتها في منطقة شرق المتوسط مُوجَهةً بالأساس لكلٍ من قبرص واليونان. أما على صعيد علاقاتها مع إيران، فإن هذه الأخيرة قد تكون ورقة يمكن لمصر استخدامها للعب بذكاء مع دول الخليج خاصةً وأن طهران لاتمانع من أي دور مصري، وكما نعلم فقد رحَبت بوجود مصر في مؤتمر آستانا (نور سلطان الأن) لايجاد تسوية للأزمة السورية، وذات الأمر بالنسبة لإثيوبيا خاصة وأن الحوار المصري رشيد وهناك مساحة للتوافق..

ودعا للاستفادة من الدعوة الفرنسية لإقامة شراكة مع دول جنوب المتوسط لمواجهة مايراه ماكرون اليوم بأن الإسلام الأصولي هو المُهيمن، وإمكانية أن تكون مصر قائدة للإسلام التنويري في جنوب المتوسط. وأضاف أن هناك حاجة لإعادة النظر في علاقات مصر مع القوى الكبرى في ظل تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، والحرص على أن تؤثر العلاقة مع الصين على الولايات المتحدة واليابان والهند، وكذا النظر في مساحة العلاقة مع روسيا ومستقبل تلك العلاقة.

مختتماً حديثه بالتأكيد على أن الخطوة الإماراتية للتطبيع مع إسرائيل تأتي وكأنها

هدية لحملة ترامب الانتخابية بهدف استمالة القاعدة الإنجيلية لدعم ترامب، ومن ناحية أخرى يعني هذا الحراك أن للمنطقة قادة جدد لهم رؤية مختلفة ومتحمسة ويسعون للعب دور إقليمي فعَال وسط تراجع قضية الصراع العربي الإسرائيلي وتقديمه كصراع فلسطيني إسرائيلي مع تآكل للبعد العربي وتراجعه كأولوية من على أجندات القادة الجدد منوهاً لأن التطبيع ذو تأثير محدود على مصر وكذا على العلاقات المصرية/الأمريكية، خاصةً وأن كلاً من الإمارات والسعودية لاتستطيعان لعب دور فعَال ومؤثر لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن أن المنطقة لم تعد تحظي أولوية استراتيجية في السياسة الأمريكية، داعياً مصر لصياغة أسس جديدة لعلاقتها مع الولايات المتحدة. ومع ذلك على مصر التحوُط من الآثار الاقتصادية لاتفاقية التطبيع هذه في ظل مايتردد عن إمكانية تهديد بعض المشروعات المُزمع إقامتها على إيرادات قناة السويس.

- نوه **السفير/ رخا حسن** إلى أن تغوُل بعض القوى الإقليمية في المنطقة هو أمر ناتج عن فراغ نتيجة لتراجع الدور المصري ليحل محله أطراف أخرى، كما أن غياب البعد السياسي في الرؤية المصرية يؤدي لسلوكيات بعض الدول. وعليه فقد نوَه إلى أن مصر بحاجة لنموذج تنمية اقتصادي متكامل بدلاً من الاعتماد الحالي فقط على تنمية البنية التحتية لجذب الاستثمارت، خاصةً وأن المستثمر ينظر دوماً لآلية اتخاذ القرار وعليه فمصر بحاجة للاهتمام ببناء عناصر القوة الشاملة للدولة وعلى رأسها دوائر صنع القرار السياسي في البلاد والتركيز على النواحي الإنتاجية. فضلاً عن الحاجة لتوحيد التيار المدني للوقوف خلف الدولة المصرية، والعمل على إشراك كافة مؤسسات الدولة المصرية في عملية صنع القرار السياسي وهو مايتطلب عملية بناء سياسي لمؤسسات الدولة.

أما فيما يتعلق بالموقف العربي، والذي يفتقر للتنسيق مع الموقف المصري، هناك حاجة لإعادة النظر في التداعيات السياسية والاقتصادية المستقبلية لأية تغيرات محتملة خاصةً وأن مصر لايمكنها معاداة بعض التغيرات كاتفاقيتي التطبيع الأخيرة في ظل وجود اتفاق سلام مع إسرائيل.

- الحاجة لإعادة النظر في السياسات الراهنة والمتبلورة حول محاربة الإرهاب

والإخوان المسلمين خاصةً في ظل انحسار نفوذهم والبدء في اتخاذ سياسات تتناسب مع المتغيرات المحيطة بالدولة المصرية ، خاصةً وأن جمود السياسات المتخذة وتبلورها حول محاربة فصيل الإسلام السياسي أينما كان يضر بعلاقات مصر بعدد من الدول وعلى رأسها دول المغرب العربي والتي يمثل الإخوان المسلمين فيها فصيلاً هاماً وأساسياً وسيلعبون دوراً في رسم مستقبل هذه الدول حتى ولو كان محدوداً، وعليه فالسياسات الحالية قد تكلف الدولة المصرية ثمن سياسي كبير.

وبالنسبة للدائرة الدولية، وتحديداً العلاقات مع الولايات المتحدة، فمصر ليست بحاجة لتأييد طرف على حساب الآخر على الانتخابات الأمريكية. وليس صحيحاً القول بتراجع المنطقة في أجندة الاهتمامات والمصالح الأمريكية خاصةً وأنها لاتزال ذات أهمية حيوية للاستثمارات الأمريكية وممرات الطاقة، كما لايمكن تسوية أية أزمات في المنطقة بدون تدخل أمريكي.

- من جانبها أكدت **أ.د. أماني الطويل** أن مصر حرصت خلال الفترة الماضية على تعزيز قوتها العسكرية ولكنها لاتزال تفتقر النموذج الذي يمكن أن تقدمه للدول الإفريقية مما يجعل حجم التلاقي مع الأخيرة محدوداً، كما أن سوء الفهم والإدراك لحقيقة تطورات الأوضاع في هذه الدول مكّن دول أخرى من تقديم نموذج سياسي لتلك الدول أكثر قبولاً رغم افتقاره للمصداقية وربما الاستمرارية.

وأضافت أن العلاقات المصرية بدول القارة مرَت بمرحلتين: **الأولى** فترة التحرر الوطني، **والثانية** محاربة العنصريَة في جنوب إفريقيا، وهاتين المرحلتين لم يعد لهما وجود. ومن الضروري إدراك أن العلاقات المصرية اليوم هي في إطار الاتحاد الإفريقي الذي هو منظمة ضعيفة وتابعة، وعليه فالتماهي المصري مع الاتحاد الإفريقي لتحسين علاقاته بالدول الإفريقية مسألة تحتاج لإعادة طرح نموذج جديد ومبادرات لحل المشكلات في إفريقيا. والنموذج المقترح يقوم على التسامح والاندماج الوطني وتعزيز الاستقرار للدول وتعزيز قدرتها الشاملة لمواجهة التهديدات والتفكير في المشروعات الثنائية على المستوى السياسي بشكل أساسي وتحديث أدوات السياسة الخارجية المصرية.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الخاصة بعناصر قوَة الدول، فهناك حاجة لمعرفة كيف

يمكن التعامل مع هذه المتغيرات في ظل مانعانيه من ضعف في أحد الأركان الأساسية وهي التعليم، واتخاذ سياسات تقوم على حرمان قطاعات كبرى من الشعب من مجانيَة التعليم والذين بهم يكون التغيير والحداثة.

وفيما يتعلق بمسألة التطبيع، حذرت د. الطويل من خطورة مسألة التطبيع على الأمن القومي المصري، وبصفة خاصة المصالح المصرية في منطقة القرن الإفريقي، خاصة وأن البحر الأحمر يُمثِل بعداً استراتيجياً هاماً في السياسة الخليجية، فضلاً عن قضية المياه في ظل تواجد استثمارات خليجية كبرى في إثيوبيا وفي منطقة حوض النيل، ولايخفى ماتردد بقوة بأن دولة خليجية كانت سبباً في تغيُب إثيوبيا عن اجتماع واشنطن الأخير للتوقيع على الاتفاق الخاص بسد النهضة الذي تم بوساطة أمريكية.

مختتمةً حديثها بالتأكيد على أهمية العمل على بناء نموذج جاذب والعمل على تحقيق التقدم في مجالات التنمية البشرية وتوسيع دائرة الرأي العام والمجتمع المدني المُشارك في عملية صنع القرار، خاصةً وأن القوة الصلبة لم تعد الأداة الوحيدة والأجدر على مواجهة التحديات الراهنة.

- قدَم **السفير/ عبد الرحمن صلاح** عدد من المقترحات ذكر أنها ضروريَة لبناء قوة الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات **تقوم على**:

- الحاجة إلى إتاحة فرصة أكبر لإنطلاق الاقتصاد المصري وتعظيم قدرته على المنافسة وفقاً لقواعد السُوق.

- الحاجة لاستفادة مصر من قدرتها على تطوير الحوار والخطاب الديني والتنوير والحداثة من خلال مؤسسة الأزهر، والكف عن إرضاء السلفيين.

- لابد من العمل على بناء تيار سياسي قوي غير حكومي لمواجهة التيار الإسلامي لما سيحققه ذلك من مصلحة وطنية.

- يجب إقامة حوار مع الدول التي يُنظر لها على أنها تلعب دوراً إقليمياً لبناء علاقات معها بما يتوافق مع المصالح المصرية، فمع إسرائيل نتشارك في مواجهة

الإرهاب، وفي تركيا من خلال قنوات اقتصادية هامة وقنوات الحوار والفكر، والعمل بشكل أكبر من خلال قنوات المنتديات التي تبحث هذه المتغيرات كسبل لفتح قنوات للحوار مع تركيا وفقاً لشروط وتوجهات الدولة المصرية.

- في معرض حديثه عن الدور الإقليمي لمصر، بدأ **الأستاذ/د. محمد السعيد إدريس،** مداخلته بالتأكيد على أن المجلس لابد وأن يلعب دوراً هاماً في مناقشة الأوضاع والمتغيرات الراهنة وإصدار توصيات يتم رفعها لصانع ومتخذ القرار المصري للنظر في كيفية التعامل مع التحديَات ذات الصِلة.

وارتباطاً بمسألة التطبيع مع إسرائيل أكد على أن الحدث شهد حالة من التضخيم الإعلامي، رغم كونه حدثاً سياسياً مرتبطاً أساساً بالانتخابات الأمريكية بالدرجة الأولى، في حين أن الدافع لدولة الإمارات كان بهدف إظهارها على أنها دولة فاعلة اقتصادياً وسياسياً وتسعى للعب دور فاعل في الإقليم. وعليه فالإمارات أخطأت في حساباتها في إقامة علاقات مع إسرائيل للاستفادة من تقدمها العلمي والتكنولوجي، ولكن لم تحسب تبعات الموقف بدقة، خاصة وأن إيران لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه التصرفات بل ستستخدم أدوات الضغط المناسبة للوقوف أمام أي تمدد إسرائيلي في منطقة الخليج.

وفيما يتعلق بالدور المصري، أكد أهمية استعادة هذا الدَور من خلال استكمال عملية البناء الداخلي، وأن هناك حاجةً أيضاً لأن تصوغ مصر نموذج لاقتصاد قوي قائم على الزراعة والصناعة والتصنيع العسكري، بدلاً من فكرة الاقتصاد الريعي، وأن تعمل الدولة على بناء منظومة سياسية جديدة وعدم الاكتفاء فقط بالمعالجة الأمنية للأزمات وبناء تعدديُة سياسيَة حقيقيَة للوقوف أمام التيار الإسلامي ومن ثم بناء القوة الصلبة والناعمة ومنظُومة التعليم والصحة. كما يجب على مصر السعي من جديد لبناء تحالف عربي /عربي والتأكيد على أن بناء السلام هو الخطوة الوحيدة التي يمكن من خلالها السماح لإسرائيل بأن تذوب في العالم العربي، والحذر من إعطاء مؤشرات لدولة الاحتلال بالتسليم بأن الأرض لهم وأن الاعتراف بشرعيتها لايُمثِل مُشكلة.

كما أن على مصر العمل على تأمين جوارها المباشر والمُساهمة الفعَالة في تحقيق السلام في السودان وليبيا، وكذا الجوار الشرقي، والحفاظ على أمن منطقة البحر الأحمر

وتعزيز العلاقات وبناء تحالفات مع القوى الحضارية (العراق وسوريا)، خاصة وأن هذا التحالف القديم هو أساس الهوية، ولم يهوي هذا التحالف إلا في لحظة ضعف هذه الدول، سمحت لدول أخرى بالصعود.

وبالنسبة لعلاقات مصر الإقليمية، فيجب إدارة حوار رشيد وفعَال مع طهران بما يحقق المصالح المصرية، وينصرف الأمر أيضاً إلى العلاقات مع تركيا. وعلى الصعيد الدولي، فإن على مصر الاستمرار في سياستها الراهنة القائمة على تنويع شراكاتها الاستراتيجية.

- تطرق **السفير/هشام الزميتي** إلى أدوار الفاعلين من غير الدِول، مشيراً إلى أن التنظيمات الإرهابية لاتزال تتمتع بقوة كبيرة في العديد من الدول، كما هو الحال في القارة الإفريقية في منطقة الصحراء الكبرى التي تستغل ماتتمع به هذه الدول من موارد غير مستغلة، وتستفيد من حملات نشر الإسلام في هذه الدول للتحالف مع فصائل الإسلام السياسي ومد نفوذها عبر حصولها على الدعم والتمويل من العديد من القوى الإقليمية التي تستخدم هؤلاء الفواعل للعب دور في منطقة الصحراء الكبرى الأمر الذي قد يؤثر على مصر.

- ذكر **السفير/محمد سعد عبيد** إلى أنه بحكم سابق عمله سفيراً لمصر لدى دولة الإمارات فإنه يعتقد في أهمية إعادة النظر في علاقات مصر بها وصياغة مفاهيم وأسس جديدة للعلاقات المصريَة مع عدد من الدول الخليجية الحليفة، مؤكداً أن الأمر ليس مجرَد رد فعل بعد اتفاقيتي التطبيع الإماراتي والبحريني بل لأن ممارسات بعض هذه الدول تهدد بالفعل المصالح المصرية. وأوضح السفير عبيد أن مثل هذه الخطوة من مصر لاتعني الصدام مع الإمارات أو غيرها بل إرساء أسس جديدة لهذه العلاقات وتوضيح المصالح المصرية وأولوياتها. وأضاف أنه حتى رغم مايبدو من تحالف إماراتي / سعودي، إلا أن بينهما العديد من الخلافات بعضها تتعلق بإتفاقيات تاريخية حول الحدود بينهما فضلاً عن ما بدا بشكلٍ واضح في الأجندة الإماراتية بشأن الأزمة اليمنية، منوهاً في هذا السياق إلى أن التحرك الإماراتي يُحكم بعددٍ من الأسس **منها**: العداء الشديد لفصيل الإسلام السياسي، ومن هنا كانت نقطة الالتقاء مع مصر بعد ثورة يونيو 2013،

ولكن لايجب استمرار التماهي مع الموقف الإماراتي خاصةً وأن هذا يُؤثر سلباً على الموقف المصري وعلاقات القاهرة الإقليمية.

- تحدث **السفير/محمد توفيق** مشيراً إلى أن دول العالم، في ظل التحديات الراهنة، بدأت تُقدِر أنها مهددة باستمرار، وهو ما أدى إلى شعور كلٍ منها بأن جيرانها يتآمرون ضدها، وتنطلق هذه **الإشكالية** من أن كل دولة تتخذ موقفاً دفاعياً من خلال رؤيتها بأن كل تصرُف يُتخذ يُهدِد مصالحها، وفي ظل التغيرات الراهنة يظل اليمين الشعبوي محور هذا التهديد، وسيظل العالم ينتقل من أزمة لأخرى أكثر تهديداً. ومن هنا تستوجب هذه التهديدات من مصر تحرُكاً أكثر فاعلية والإسراع في عملية البناء الذاتي سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، وأي تأخير في ذلك من شأنه المزيد من تهميش الدور المصري.

أمَا الإشكالية الثانية فتقوم على أن القوة الكبرى في العالم، وهي الولايات المتحدة، لاتتفاعل بشكلٍ جدي مع هذه التطورات وهو مايعود للعديد من الأسباب، منها ماهو داخلي ترتبط بوجود صراعات وانقسامات داخل المجتمع الأمريكي وأخرى خارجية تتعلَق بعدم رغبتها في التورط في المزيد من الأزمات داخل المنطقة ورؤيتها أن هذا التورط يهدد مواردها. وعليه فالموقف الأمريكي – وبغض النظر عن الإدارة القادمة- سيكون مضطرباً مابين تدخلي في مرحلة ومنسحب في مراحل أخرى، وفقاً للتفاعلات الداخلية. وفي ظل هذا الاضطراب في السياسة الأمريكية، فإن مصر في حاجة أكبر لدور أمريكي فاعل سواءً في أزمة السد أو حيال الأزمة الليبية وغيرها من أزمات المنطقة، وحتى في القضية الفلسطينية التي هي في حاجة لدور مصري أكثر فاعلية يختلف عن الموقف التقليدي، ويكون بالتنسيق مع الولايات المتحدة، خاصةً وأن المرحلة الراهنة ستشهد المزيد من التطبيع، والذي سيكون المُكوِن الرئيسي في التفاعلات العربية /الأمريكية.

وفيما يتعلق بالشق الإقتصادي الذي تنطوي عليه صفقة القرن، فهو لايرتبط فقط بالصراع الإسرائيلي/الفلسطيني، بل هو تصور اقتصادي مستقبلي أوسع للمنطقة، وهذا الشق يهم المصالح المصرية بالأساس، خاصةً وأنه يضم أمور ترتبط بمصادر دخل أساسية للاقتصاد المصري، فضلاً عن مايرتبط به بأبعاد سياسية.

وفيما يتعلق بإتجاه دول الخليج للتطبيع فلايمكن لمصر وقف هذا المسار، ولكن يجب إيضاح حدود الموقف المصري، كما يجب علينا اتخاذ تحركات استباقية للتعامل مع احتمالات التعاون الاقتصادي المتوقع بين إسرائيل ودول الخليج، خاصةً وأن هذا التعامل يتطلب تأهيل الرأي العام.

مختتماً حديثه بالتأكيد على أن العلاقات المصرية/الأمريكية أساسية حالياً ومستقبلاً، وتحتاج لأن تأخذ مصر في اعتبارها أهمية التعامل مع كافة الأطراف والمؤسسات الأمريكية وعدم الانحياز لأي من الأطراف الداخلية على حساب الآخر، والسعي لأن يكون لمصر توغُل حقيقي داخل المجتمع الأمريكي بشكلٍ أكبر وبأدوات جديدة.

- أكد **السفير/السيد قاسم المصري** أن الدور الإقليمي لمصر يرتبط بشدَة بموقفها من القضية الفلسطينية وضرورات الحل العادل لها (حل الدولتين على حدود 1967 والقدس الشرقية عاصمةً للدولة الفلسطينية...إلخ). وأنه إذا كان الخليج يُريد أن يحشد ضد إيران ويتقي خطرها، فإن حل القضية الفلسطينية سيسلب إيران أهم الركائز التي تستند إليها لتدخلاتها في المنطقة. وكمثال فقط ماكان لحزب الله اللبناني أن تقوم له قائمة لولا المشكلة الفلسطينية، حيث أن سنده الأساسي مصطلح "سلاح المُقاومة" الذي صفق له الشعب العربي من المحيط إلى الخليج يوم أجبر إسرائيل على الانسحاب دون ثمن. وبالتالي مهم للغاية الحفاظ على الدور المصري في الشأن الفلسطيني حتى لاتسد جميع المنافذ أمام الفلسطينيين لإجبارهم على التوجه نحو حلفاء إسرائيل الجدد في الخليج علماً بان حل المشكلة الفلسطينية هي مسألة وثيقة الصِلة بالأمن المصري وترتبط بشدَة بتمترس وتجذُر الإرهاب في سيناء. ويعتقد البعض أن الترتيبات الأمنية خاصَة في المنطقة (ج) ضمن معاهدة السلام هي التي أدت إلى توطُن الإرهاب العالمي في هذه المنطقة.

- كذلك تم التأكيد على أن استعادة دور مصر الإقليمي يبدأ بنفوذها في دول الجوار، ولايجب في هذا السياق، تجاهل حقيقة أن دور مصر عبر التاريخ ونفوذها الإقليمي كان ولازال يُقاس، ليس بعلاقات الصَداقة مع أوروبا ولاحتى مع أمريكا، بل بمدى تأثيرها في مُحيطها الإقليمي، بما في ذلك التأثير على الفلسطينيين.

وقد اختتمت أعمال الجلسة بتناول السفير/عزت سعد-مدير المجلس - عدد من النقاط تعد بمثابة إستخلاصات لما تم تناوله من المشاركين وهي:

- أبدى المُشاركون ثقتهم في سياسة مصر الخارجية ومُحدِداتها ودوائر حركتها، وحقيقة أن قضية التنمية الشاملة تُمثِل الأولويَة القُصوى لهذه السِياسة لارتباطها الوثيق بالأمن القومي المصري. وفي هذا السياق، تمَ التأكيد على أهمية الاستمرار في سياسة تنويع الشراكات الإستراتيجية التي تتَبِعُها مصر مع القُوى الكُبرى في العالم. كما أشاد المُشاركون بالتوجُهات المستقلَة في سياسة مصر الخارجيَة، خاصةً سياستها تجاه الحلفاء الخليجيين، من خلال خطاب سياسي مُستقل وعدم التَورُط في أزمات أو عمليَات عسكريَة إلاَ في حال تهديد المصالح الأساسية للبلاد.

- أن مشكلة لعب مصر دور إقليمي فاعل ترتبط بشكلٍ أساسي بعملية إعادة البناء الداخلي والتعامل مع التحديات القائمة على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والإجتماعية ، والتخلي عن الطرق التقليدية في التعامل مع هذه المشاكل (التفكير خارج الصندوق)، خاصةً وأن مصر تُواجه تحديَات جديَة لايُستهان بها للنهوض بمؤشرات التنمية البشرية فيها وبصفة خاصة تلك المُتعلِقة بالبيئة الاقتصادية وجذب الأعمال والتعليم والصحة والبحث العلمي واستخدام العلوم والتكنولوجيا في إدارة البلاد وغير ذلك الكثير، وهي مؤشرَات لاتتفق إطلاقاً ومكانة مصر ورصيدها الحضاري والثقافي الكبير في منطقتها والعالم.

- أن تحالف مصر مع السعودية والإمارات أصبح - بدرجةٍ ما- قيداً على سياسة مصر الخارجية، ولابد من إقامة حوار صريح مع هاتين الدولتين وتحديد إلى أي مدى تتوافق المصالح أو تتضارب، خاصةً وأن الشواهد اليوم تدل على أنها متضاربة، فمثلاً الاستثمارات الإماراتية في أرض الصومال، بجانب كونها أصبحت معرقلةً لوحدة الصومال تخدم مصالح إثيوبيا حيث مهَدت هذه الاستثمارات طريقاً لإثيوبيا لكي تنفذ منه على ميناء بربرة على طول 30 كم. وحتى في ليبيا لعبت الإمارات دوراً مستقلاً ودون التنسيق مع الدور المصري في بعض الأحيان، كما سعت السعودية لإقامة تحالف يضم دول البحر الأحمر للعب دور قيادي في المنطقة دون تنسيق كافٍ مع مصر.

- تحدَث مُعظم المشاركين عن حاجة مصر لبناء تحالفات جديدة مرنة لاتقوم بالضَرورة على توافق كامل في المصالح، وإنَما يكفي التوافق على مصلحة بعينها والتمسُك بالموقف المصري حتى لو خالف مواقف الحلفاء الآخرين.

- أكد المشاركون أن تراجع نفوذ مصر الإقليمي ارتبط بتراجع قوتها الناعمة، وأن المطلوب هو استعادة مقومات هذه القوة الناعمة بما فيها مختلف الفنون والسينما والمسرح والموسيقى والغناء.

- أن التطبيع مع الإمارات هو التطبيع الذي طالما حلمت به إسرائيل، ولم تستطع تحقيقه مع مصر أو الأردن، على مدى 40 عاماً من السلام البارد والقاصر على العلاقات الرسمية. أما الإمارات فقد اندفعت ومنذ البداية في شراكة استراتيجية وتعاون في جميع المجالات.

- يجب أن تسعى مصر لدعم وتفعيل دور الجامعة العربية بما يُحقق الأهداف والمصالح المشتركة للدول الأعضاء بعيداً عن الهيمنة واحترام سيادة واستقلال هذه الدول وعدم التدخل في شئونها.

احتفالية المجلس بمرور 75 عاماً على تأسيس الأمم المتحدة

بمناسبة مرور 75 عاماً على قيام الأمم المتحدة، بدخول الميثاق المُنشئ لها حيَز النَفاذ في 24 أكتوبر1945، نظَم المجلس- بجانب ندوة افتراضية شارك فيها بالتعاون مع منسق الأمم المتحدة بالقاهرة في 18 أكتوبرحول"إنقاذ تعدُدِيَة الأطراف"- ندوة بتاريخ 24 أكتوبر 2020 شارك فيها عدد من أعضاء المجلس من السفراء والخبراء المختصين.

وخلال الندوة تم تناول دور مصر كعضو مُؤسِس للمنظمة حيث شاركت في صياغة الميثاق في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، وفي صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، كما شاركت بنشاط في أعمال مجلس الأمن كعضو غير دائم فيه خمس مرَات، وفي أنشطة مكافحة الإرهاب، كما تعد مصر سابع أكبر دولة من حيث حجم المشاركة في قوَات حفظ السلام عالمياً.

وقد تم التأكيد خلال المناقشات على ضرورة البناء على الدروس المستفادة لتعزيز دور المنظمة العالمية بحلول الذكرى المئوية لإنشائها عام 2045، حيث أظهرت جائحة (كوفيد-19) مدى الحاجة لتعزيز منظومة التعاون الدولي بين الدول والشعوب لمواجهة التحديات المشتركة للكافة على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، والتأكيد على أن لنظام الأمم المتحدة دورٌ لتيسير هذا التعاون، من خلال المنظمات الدولية المعنية وخاصةً منظمة الصحة العالمية من منطلق الأدوار التكاملية للمنظمات الدولية. ويتطلب الأمر مُراجعة الوضع الحالي والترتيبات القائمة ذات الصلة للوقوف على آفاق تطويرها.

كما أفرزت الجائحة نوعاً جديداً من التعاون، حيث قدمت بعض الدول ومنها مصر مساعدات لدول منكوبة عديدة فى بداية الأزمة وعلى امتدادها، خاصةً الإفريقية، قبل أن تتلقى مصر مساعدات خارجيَة عندما إشتدت وطأة الجائحة بها.

وقد تم تسليط الضوء على القضايا التالية:

- الأمم المتحدة في عامها الـ 75: تقييم (أ.د. ياسين العيوطي- أستاذ القانون الدولي - جامعة نيويورك).

- 75 عاماً على قيام الأمم المتحدة: أزمة تعددية الأطراف (السفير/د. عزت سعد- مدير المجلس المصري للشئون الخارجية).

- مصر ومجلس الأمن الدولي (السفير/ إيهاب عوض- نائب مساعد وزير الخارجية، مدير شئون الأمم المتحدة).

- الجوانب الإقتصادية من نشاط الأمم المتحدة (السفيرة/ هاجر الإسلامبولي- عضو المجلس).

- الأمم المتحدة وحقوق الإنسان (السفير/جهاد ماضي -عضو المجلس، وعضو لجنة حقوق الطفل).

- الأمم المتحدة والقانون الدولي (سفير/د. حسين حسونة- عضو مجلس إدارة المجلس، وعضو لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي).

- إصلاح الأمم المتحدة وفرص تعديل الميثاق (سفير/د. منير زهران- رئيس المجلسالمصري للشئون الخارجية).

هذاويُمكن الإطلاع على النصوص الكاملة لمداخلات الزُملاء على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات". كما يعد المجلس إصداراً خاصاً بهذه المناسبة تحت سلسلة (أوراق المجلس).

حوار مائدة مستديرة حول
"مستقبل السودان الجديد والعلاقات مع مصر"

بتاريخ 22 أغسطس 2019، عقد المجلس حوار مائدة مستديرة بشأن "مستقبل السودان الجديد وعلاقاته بمصر" في ضوء التطورات الجارية في الساحة السياسية السودانية، شارك فيها عددٌ من أعضاء المجلس من ذوي الاهتمام بالشأن السوداني، وكذلك خبراء ضيوف من غير أعضاء المجلس.

وفي افتتاحيته للندوة، أشار السفير رئيس المجلس إلى أن نظام الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير أضرَّ بشدة بالعلاقات بين الخرطوم والقاهرة خلال الثلاثين عاماً التي حكم فيها السودان، وقام بتنشئة أجيال على كراهية الدولة المصرية، وصوَّرها كمحتل لمثلث حلايب وشلاتين التي تدعي السودان سيادتها عليه. كما أشار، في المقابل، إلى الإعلان الدستوري الذي تم توقيعه في 17 أغسطس في العاصمة السودانية الخرطوم، بحضور عددٍ من ممثلي بعض الدول الإفريقية والعربية، ومثَّل مصر في مراسم التوقيع رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، كذلك أشار إلى ما قام به أعضاء المجلس الانتقالي السيادي من حلف لليمين الدستورية في 21 أغسطس، بما عُدَّ خطوة هامة وحاسمة في الحياة السياسية في السودان ليبدأ صفحة جديدة يطوي بها أخرى سوداء امتدت لنحو 30 عاماً.

وقد بدأ النقاش بمداخلة من **السيد السفير/ أسامة شلتوت- مساعد وزير الخارجية لشئون السودان**، حيث عرض الأسباب وراء المظاهرات والاحتجاجات التي قادت إلى إسقاط نظام البشير، والإعلانين الأول والثاني الصادرين عن المجلس العسكري الانتقالي، والقوى والتيارات الجديدة في السودان وتلك المنخرطة داخل تيار الحرية والتغير وتجمع المهنيين ...إلخ.

وتناول السفير شلتوت موقف مصر من التطورات الجديدة في السودان، مؤكداً حرص القاهرة على استقرار وأمن السودان. وفي هذا السياق، تناول دعوة مصر، بوصفها

رئيس الاتحاد الإفريقي، إلى عقد إجتماع تشاوري حول الوضع في السودان بمشاركة الترويكا الإفريقية ودول الجوار ودول الإيجاد، واقتراح مصر مد مهلة التوصل إلى اتفاق بين الأطراف السودانية من 15 يوماً إلى ثلاثة أشهر قلُصها مجلس السلم والأمن الإفريقي إلى شهرين فقط، وذلك قبل أن يُؤدي فض المجلس العسكري الاعتصام بالقوة، في 3 يونيو 2019، إلى تزايد الضغوط الغربية التي قادت إلى إعلان مجلس السلم والأمن إلى تعليق عضوية السودان في الاتحاد الإفريقي.

وتطرَّق مساعد وزير الخارجية لشئون السودان إلى موقف الأطراف الإقليمية والدولية المختلفة من الأوضاع الجديدة في السودان والتحديات التي يواجهها في هذه المرحلة وفي المستقبل المنظور، لاسيما الأزمة الإقتصادية الطاحنة والمشكلة بين المركز والأطراف والتحدي بين المؤسسة العسكرية ومليشيات الظل بجانب تحدي الدولة العميقة وكيفية تفكيكها ونمط التعامل بين القوى داخل السودان، وغيرها الكثير من التحديات.

وقد جرى نقاش بين المشاركين وهم السفراء: د. منير زهران وعبد الرؤوف الريدي وعزت سعد ود. صلاح حليمة والأستاذ/د. سيد فلفل – عضو مجلس النواب، والأستاذ/ هاني رسلان- مستشار مركز الأهرام للدراسات، وأ.محمود مراد- الكاتب الصحفي وعضو المجلس. وتوافق المشاركون حول الأهمية القصوى لاستقرار السودان في هذه المرحلة وأن يتعين على مصر تبني رؤية مختلفة تجاه السودان غير تلك التي كانت إبان سنوات حكم البشير الثلاثين.

ومن جانبه اقترح السفير/عبد الرؤوف الريدي دعوة المجتمع المصري بكل فئاته، والمجلس المصري للشئون الخارجية تحديداً لتشكيل مجموعة عمل خاصة بالسودان، تضع تصوُراً لآفاق التعاون في الحقبة المقبلة. وأضاف أنه من المهم تبني المجلس مبادرة لتشكيل وفد من ممثلي المجتمع المدني للذهاب للسودان والتواصل مع الفعاليات هناك في هذه المرحلة المصيرية، وتأكيد اهتمام مصر بالتطورات الجارية والتي تنبِئ ببدء مرحلة مفصلية في تاريخ السودان، يمكن أن تكون أيضاً مرحلة جديدة وإيجابية في العلاقات المصرية/ السودانية التي عانت كثيراً طول العقود الثلاثة الماضية.

وقد خلص الحوار إلى مجموعة من التوصيات حول سبل دعم السودان الجديد والتفاعل معه ودعمه في هذه المرحلة الدقيقة.

ندوة حول

"نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة على سياسة الإدارة الجديدة تجاه الشرق الأوسط ومستقبل العلاقات المصرية – الأمريكية"

بتاريخ 10 نوفمبر 2020، نظم المجلس ندوة حول "سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط ومستقبل العلاقات المصرية / الأمريكية.. ما بعد نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة"، والتي جرت في 3 نوفمبر 2020.

وتناولت الندوة المحاور التالية:

- **المحور الأول**: سياسة الإدارة الجديدة الشرق أوسطية.
- **المحور الثاني**: التحديات التي ستواجه الإدارة الجديدة في الشرق الأوسط.
- **المحور الثالث**: الإدارة الجديدة ومستقبل العلاقات المصرية/الأمريكية.
- **المحور الرابع**: واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية /الأمريكية.

- **حول المحور الأول" سياسة الإدارة الجديدة الشرق أوسطية"، تناول د./ محمد كمال- أستاذ العلوم السياسية** برنامج حملة بايدن واهتماماتها وأولوياتها في مجال السياسة الخارجية، ثم منطقة الشرق الأوسط في سياسة الإدارة الجديدة.

حيث أكد أن أولويات إدارة بايدن بالأساس ستكون القضايا الداخلية وعلى رأسها قضية الصحة العامة والتعامل مع ازمة وباء كورونا المستجد وكيفية احتوائه. فرغم وجود بعض الأخبار عن ظهور لقاحات جديدة، إلا أن ذلك لا يعني انتهاء الأزمة الصحية خاصة وأنها أزمة مزمنة ولا ترتبط فقط بوباء (كوفيد-19)، فضلاً عن أن الإدارة الجديدة سيقع على عاتقها النظر في كيفية التجاوب مع تداعيات أزمة الوباء على الاقتصاد، وماهية الاستراتيجيات الواجبة للتعامل معها.

أما الملف الآخر فيرتبط بملف توحيد الأمة الأمريكية والتعامل مع حالة الاستقطاب الداخلي، خاصةً وأن ترامب حصل خلال الانتخابات الأخيرة على نحو 70 مليون صوت أمريكي، وهو ما يعني وجود قاعدة انتخابية كبيرة له وهو ما يتطلب من الإدارة الجديدة وضع خطط للتعامل معها وإدارة الخطوط الحزبية، مضيفاً أن هذه القضايا الحوكمية ستتطلب من إدارة بايدن المزيد من الوقت والجهد.

وبالتالي فالسياسة الخارجية لن تكون ذات أولوية في أجندة الإدارة الجديدة، حيث سيغلب عليها الطابع الرمزي دون وجود تحركات حقيقية، ولكن سيتم العودة للاتفاقيات التي انسحبت منها إدارة ترامب كاتفاق تغير المناخ، والعودة لتمويل منظمة الصحة العالمية ، أي العودة للعمل المتعدد الأطراف من خلال المنظمات الدولية، والعودة للتقارب مع الحلفاء الغربيين حيث من المقرر عقد قمة مع الاتحاد الأوروبي في إطار حلف الناتو، إلا أن العودة للقيادة من جديد ستقابل بالعديد من التحديات، فمثلاُ عودة الإدارة الجديدة لاتفاقيات التجارة عبر المحيط الهادئ قد يقابل برفض شعبي في ظل تصاعد الشعبوية ضد ما يعرف بالعولمة، والرفض التام لتحرير التجارة بين الدول .

ولكن يمكن القول أنه، وبخلاف النهج الذي تبناه ترامب والقائم على عدم توريط الولايات المتحدة في مغامرات خارجية، إلا أن نهج الرئيس بايدن سيماثل نهج إدارة أوباما بالتدخل ولكن دون ارتكاب حماقات كبرى، وستكون أيضاً هذه هي نصيحة الولايات المتحدة لحلفائها. أما عن علاقاتها بالقوى الكبرى كروسيا والصين فسيستمر النهج المتشدد، والجديد هنا أن عنصر القيم سيكون عنصراً حاكماً في علاقات الولايات المتحدة مع الدول الكبرى والدول النامية، حيث تحدث بايدن كثيراً عن حقوق الإنسان والديمقراطية حيث ستكون قضايا أساسية في السياسة الخارجية تجاه دول الشرق الأوسط وروسيا والصين.

وفيما يتعلق بعملية صنع القرار تجاه منطقة الشرق الأوسط، بحكم كونه سياسي مخضرم ولعب دوراً هاماً حينما كان عضواً في مجلس الشيوخ منذ عام 1973، فإن ذاكرة بايدن السياسية ستلعب دوراً هاماً في تعامله مع قضايا المنطقة. لكن ومع ذلك فإن منطقة الشرق الأوسط لن تحتل أولوية في سياسة الرئيس بايدن حيث سيحاول لعب دور في حل الأزمات في المنطقة ولكن دون تدخل قوي إزاء هذه الأزمات التي سيكون التدخل فيها من منطلق

مراعاة حقوق الإنسان. ورغم عدم تبني موضوع صفقة القرن إلا أنه من غير المرجح أن تنتقص من الهدايا التى مُنِحَت لإسرائيل في عهد الإدارة السابقة. وبالنسبة لإيران، سيحاول الرئيس بايدن استعادة بعض المكاسب التي حققتها إدارة أوباما. ورغم وجود بعض السخط لدى الديمقراطيين من بعض السياسات التي تنتهجها الدول العربية ودول المنطقة إزاء ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أنه لن يكون هناك فرض مزيد من العقوبات على دول المنطقة، ومع ذلك فعلى الدول العربية ودول المنطقة جميعها أن تدرك أن صناعة السياسية الأمريكية ستتم عبر عملية مركبة تشترك فيها كل مؤسسات الدولة مع البيت البيض، وهو ما يعني ضرورة التعامل مع كافة مؤسسات الدولة وكذلك مراكز الفكر والإعلام. وعليه، سيتم الاعتماد على المؤسسية. فعكس أسلوب الرئيس ترامب فإن بايدن سيعمد على إحياء دور مؤسسات الدولة (الدفاع والخارجية ومجلس الأمن والمخابرات)، كما ستلعب نائبة الرئيس السيدة/ كامالا هاريس دوراً هاماً في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية. أما بالنسبة للتيار الليبرالي التقدمي فقد لعب دوراً هاماً في وصول الرئيس بايدن للبيت الأبيض وسيتولون مناصب سيادية، في حين سيتم الاستعانة ببقايا إدارة أوباما كمساعدين ومستشارين للإدارة الجديدة وقد يتبنون سياسات تؤدي لحالة من الصخب وإثارة المشاكل نظراً لأن تصرفاتهم ستنطلق من القضية الحاكمة لها وهي حقوق الإنسان.

واختتم حديثه بالتأكيد على أن الإدارة الأمريكية ستدرس مدى أهمية الدور المصرى فى تسوية الخلافات في المنطقة بما يخدم المصالح الأمريكية، وستكون هناك صياغة لاستراتيجيات للتعامل مع الوضع السياسي وملف حقوق الإنسان في مصر.

- نوّه السفير/د. محمد أنيس سالم- عضو المجلس، في حديثه عن المحور الثاني "التحديات التي ستواجه الإدارة الجديدة في الشرق الأوسط"، إلى أن العالم أمام حقبة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولكن لن يتم استدعاء قضايا وشخصيات أو حتى طرق قديمة للتعامل مع المشهد الراهن في منطقة الشرق الأوسط، خاصةً وأن الأوضاع قد تغيرت. **وفي هذا الصدد، أوضح السفير سالم أن هناك نوعين من التحديات تواجه الإدارة الجديدة في منطقة الشرق الأوسط هما:**

- ميراث إدارة ترامب، والذي وصفه بالمشوه، في ظل عدم تبني إدارته العقيدة

الحاكمة للولايات المتحدة والتي تقوم على مبادئ أيزنهاور وجيمي كارتر وغيرهم، حيث ظلت تلك السياسات حاكمة للولايات المتحدة لسنوات إلى أن جاءت إدارة ترامب وتخلت عنها وحارب المؤسسات الأمريكية مما أسفر عن حال من الانقسام والتمايز والاستقطاب داخل البيت الأمريكي، وأبعد الرئيس ترامب الحكماء من حوله داخل البيت الأبيض وعمد لانتهاج سياسة يحددها صهره جاريد كوشنر.

- أما فيما يتعلق بالتحدي الثاني فيرتبط بخصائص المشهد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، والذي وصفته العديد من الكتابات الأمريكية بألفاظ جديدة بكونها منطقة تتميز بالتعقيد الشديد وعدم الوضوح وارتفاع معدلات استخدام العنف فيها واستمرار الحروب الفاشلة لفترات طويلة لا تنتهي. كما تطورت اليوم تدخلات للقوى الإقليمية (تركيا وإيران وإسرائيل) تتفوق على العرب مما يعني أن أي تدخلات جديدة في المنطقة من قبل الولايات المتحدة ستتطلب مهادنة هذه الدول وإعطاء مساحات لها للتحرك في العالم العربي.

وأضاف سالم، مثل سابقه، أن الشرق الأوسط لم يعد له أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، مبرراً ذلك بالاكتفاء الذاتى للولايات المتحدة في مجال الطاقة بل والانتقال للتصدير، فضلاً عن أن المستورد والمستفيد الأكبر من هذه الطاقة هي النمور الآسيوية وعلى رأسها الصين المنافس الاستراتيجى للولايات المتحدة. وعليه، فالولايات المتحدة ليست بحاجة لإنفاق مواردها من أجل تأمين الطاقة لآسيا، وهو ما أدى لقيام الولايات المتحدة بإعادة التموضع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ناهيك عن أن الدعوات الأمريكية لبناء نظام إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط قد فشلت.

وعليه فالخصائص المتغيرة للشرق الأوسط ستدفع بايدن لانتهاج سياسات ومراجعات مختلفة عن السياسيات القديمة والتعامل مع الواقع على أنه واقع مغير من وجهة نظر براجماتية، وسيتم إعادة الاعتبار للدبلوماسية الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية.

- في حديثه عن المحور الثالث " الإدارة الجديدة ومستقبل العلاقات المصرية/ الأمريكية"، أوضح السفير/ محمد توفيق- عضو المجلس، أن حديثه سيكون من خلال الحديث عن ماذا تريد مصر من الإدارة الأمريكية؟ وماذا يمكن أن تقدم للإدارة الأمريكية؟، **منوهاً في البداية للملاحظتين التاليتين:**

1 - عند حدوث تغير كبير في أي دولة، فإن ذلك يوفر مجموعة من التحديات وأيضاً الفرص، وأساس أي تفكير استراتيجي سيكون من خلال تحييد التحديات والاستفادة من الفرص الجديدة.

2 - أن إدارة أوباما في سياستها تجاه مصر كان لها جناحين في كيفية التعامل مع ثورة 25 يناير 2011، **الأول**: ومن ضمنهم الرئيس المنتخب بايدن، يريد انتقال السلطة في مصر بشكلٍ منظم، أما الجناح الآخر، وهو جناح الشباب الثوريين الذي مال إليه أوباما، فقد نادى بوجوب الانتقال للسلطة لتكون للإخوان، ومن ثم التخلص من عبئهم بانخراطهم فى السلطة. وقد عدل أوباما عن موقفه وعادت العلاقات لطبيعتها وكذا المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وحصلت مصر على دعم أمريكي مكَّنها من الحصول على قروض تنموية من المؤسسات المالية الدولية.

وعليه، فعند تناول ما يمكن أن تكون عليه سياسة بايدن تجاه مصر لابد من الوضع في الاعتبار أن بايدن منذ البداية لم يكن توجهه دعم الإخوان ولا التوجه الثوري الذي تبنته إدارة أوباما، وما سيحكم بايدن خلفيته التاريخية التي تقوم على أهمية الدور الاستراتيجى لمصر الذي يحاول البعض التشكيك فيه اليوم.

- أما عن التساؤل عن ماذا تريد مصر من الإدارة الأمريكية الجديدة؟، فيمكن تلخيص ذلك إجمالاً فيما يلي:

* هناك تطورات عديدة حدثت والإجابة على هذا التساؤل سيعيد الأذهان للوراء، حينما كانت تريد مصر من الولايات المتحدة تفهم دورها في الحفاظ على استقرار المنطقة والتعاون مع مصر في مجالات جديدة والحفاظ على الوضع القائم في العلاقات الثنائية وحتى رغم ظهور منغصات لها، كان يتم الحفاظ على الوضع القائم وتجاوز تلك المنغصات، ولوحظ ذلك من استمرار المساعدات الأمريكية لمصر لعقود بنفس المبالغ، دون زيادة بل وبالنقصان، واستمرار المقاومة المصرية لأية تغيرات طرأت على الموقف الأمريكي.

والوضع لم يعد كما كان عليه في السابق، فمصر اليوم تواجه تحديات استراتيجية من

الشمال تتعلق بالدور التركي في شرق المتوسط، وتدخلها في ليبيا ووصل الأمر لتهديد استراتيجي لأمن مصر القومي، ومن الجنوب فهناك حالة عدم استقرار في السودان، فضلاً عن قضية سد النهضة والتوتر مع إثيوبيا، وفي الشرق ما تزال القضية الفلسطينية التي تمثل أهمية كبيرة للأمن القومي المصري تراوح مكانها، ولا زال قطاع غزة يمثل مشكلة كبرى لمصر إلى أن يتم التوصُل لتسوية للقضية الفلسطينية.

* وعليه، وفي ظل هذه التهديدات، ليست مصر بحاجة للحفاظ على الوضع القائم بل إن المطلوب منها يتجاوز ذلك. فهناك حاجة ملحة لتسوية الأزمة الليبية وتحجيم النشاط والدور التركي في المنطقة وصياغة حلول مقبولة لأزمة سد النهضة ولعب الولايات المتحدة دور فعال وليس هدا تجاه القضية الفلسطينية. وهذا كله من منظور استراتيجي إلا أن مصر أيضاً في حاجة لبناء تعاون قوي وفعال اقتصادياً وسياسياً مع الشريك الأمريكى.

- أما فيما يتعلق بما يمكن لمصر تقديمه للولايات المتحدة:

فمصر ساعدت سابقاً في تقليص نفوذ الاتحاد السوفيتي وساعدت في إيجاد إطار دولي ساعد الولايات المتحدة بعدم التدخل في المنطقة بعد غزو العراق، رغم عدم موافقة مصر على وجود قوات عسكرية مصرية في أزمات المنطقة. أما اليوم فيمكن التفكير في تعظيم ما يمكن تقديمه ولعب دور أكثر فاعلية في المنطقة بحيث يكون دور مؤثر من منظور الولايات المتحدة، **والتصور لهذا الموضوع يقوم على:**

1) استغلال المناخ السياسي الراهن في ظل المنافسة الأمريكية/ الصينية، وتحويل مصر لمنطقة جاذبة للاستثمارات الأمريكية في ظل خروج بعض الشركات الأمريكية من الصين وخلق مجال لهذه الشركات في مصر.

2) الصورة الذهنية لمصر في الغرب والولايات المتحدة تحتاج لجهد مضاعف لتغييرها.

3) لعب دور هام في المجال السياسي، ففي ظل عدم حاجة الإدارة الجديدة لبذل جهد كبير في المنطقة، وعدم إهدار وقت الإدارة الجديدة في مشاكل لا حصر لها- خاصة في ظل عدم نية بايدن للترشح لفترة رئاسية جديدة- فهو يريد الحفاظ على المصالح

الأمريكية في المنطقة دون جهد وكلفة كبيرة، وبالتالي فمصر يمكن أن تستغل ذلك لتقديم افكار جديدة بشكلٍ يتلاءم مع حاجة مصر والولايات المتحدة ، بحيث تساهم تلك الأفكار في حل أزمات المنطقة وتسويتها خاصةً وأن ذلك يلبي حاجة الولايات المتحدة، فليس من مصلحة الولايات المتحدة انفجار الأوضاع والأزمات في المنطقة.

من جانبه، تناول رجل الأعمال أ./ محمد قاسم المحور الرابع الخاص بـ "الإدارة الجديدة ومستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية / الأمريكية"، مشيراً إلى ما يلي:

- إن التواجد الاستراتيجى الأمريكى فى أرجاء العالم المختلفة يستهدف تحقيق أغراض اقتصادية فى المقام الأول، وأن المعضلة الأساسية فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية المصرية / الأمريكية تتمثل فى كيفية تحقيق التوازن بين مصالح مصر الاقتصادية والتوجهات السياسية الرئيسية للقوة العظمى، مشيراً إلى انعدام فرصة الرفاهية التى كانت تتمتع بها الحكومة المصرية فى خياراتها فى السابق.

- إن ظهور ترامب لم يكن مفاجئاً؛ حيث ينتمي لموجة كبيرة آخذة الآن فى الانتشار بصورة كبيرة على مستوى العالم؛ ألا وهي الموجة الشعبوية، وما يميز ترامب أنه الممثل الأبرز لهذه الموجة. بيد أن خسارة ترامب فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة لا تعنى اختفاء تلك الظاهرة، ومن غير المتوقع أن يكون ترامب آخر الشعبويين فى الولايات المتحدة، ويتجلى ذلك بوضوح فى حصوله على أصوات أكثر من 70 مليون ناخباً، ما يعنى تقريباً نصف أصوات المشاركين فى تلك الانتخابات. وإذا كان الرأى العام الأمريكى يؤيد هذه الفجاجة بهذا الزخم، فهذا يعنى عدم التفاؤل بشأن مستقبل الولايات المتحدة، ولا مستقبل العالم كذلك.

- ومع ذلك، لا يزال هناك أملٌ فى تخفيف حدة هذه الموجة الشعبوية، بتوقع حدوث بعض التغييرات على السياسة الخارجية الأمريكية فى ظل الإدارة الجديدة، والتى من بينها:

أولاً: عودة الحوار المتحضر فى السياسة الخارجية الأمريكية، بدلاً من الأسلوب الفج الذي كان ينتهجه ترامب ووزير خارجيته.

ثانياً: ستكون هناك عودة لإيلاء الاهتمام بكافة جوانب القضايا المطروحة، ولن يتم الاستمرار على النحو الذي كان يعالج به ترامب الأمور، من حيث الانتقال السريع بين الأزمات والقضايا المثارة دون إيجاد حلٍ لها، ومثال ذلك ما حدث مع الصين والمكسيك وكندا وكوريا الشمالية... إلخ.

ثالثاً: إن بايدن يمتلك تصوراً للسياسة الخارجية، ربما لم يرقَ إلى "عقيدة"، ولكن على الأقل سيمثل أبعاد توجه أمريكى ساد فى العديد من الإدارات الأمريكية السابقة. ولكن من المتوقع أن يواجه بايدن مشكلة كبيرة فى بداية تقلده منصبه، وهي التوفيق ما بين الجناح القوى جداً للجمهوريين، إذ لا يمكنه تجاهل أكثر من 70 مليون صوتاً حظي ترامب بثقتهم.

رابعاً: من المتوقع أن يقوم بايدن بإعادة بناء التحالفات التى ضربها ترامب، مثل التحالف الأمريكى - الآسيوى والتحالف الأمريكى – الأوروبى، بما فى ذلك إعادة الاعتبار للناتو.

- من جملة ما سيقوم بايدن بإصلاحه هو ما حدث للنظام الاقتصادى العالمى من أضرار تحت إدارة ترامب، والتى كان لها أسوأ الأثر على حركة التجارة العالمية وقواعدها التنظيمية. ومن ذلك منع ترامب تعيين قضاة أمريكيين فى الهيئة المعنية بتسوية النزاعات التجارية والاقتصادية الدولية فى منظمة التجارة العالمية، ما أدى إلى حدوث نوع من الشلل لتلك المنظمة الهامة.

- بالنسبة للعلاقات التجارية المصرية – الأمريكية، تحتل الصادرات المصرية للولايات المتحدة المرتبة التاسعة والخمسين فى قائمة الاستيراد الأمريكية بنحو 3.3 مليار دولار، نصفها تقريباً منسوجات. من جهة أخرى، تستورد مصر منتجات أمريكية بنحو 5.5 مليار دولار، معظمها الطائرات والقمح.

- وما يحكم العلاقات التجارية المصرية – الأمريكية اتفاق إطارى موقع عام 1994، والمسمى "اتفاق الشراكة من أجل النمو الاقتصادى والتنمية"، والذي أنشأ ثلاث لجان، هى: اللجنة المشتركة للتنمية الاقتصادية؛ المجلس المشترك للعلوم والتكنولوجيا؛

المجلس الرئاسى للبيئة. ولا بد من الإشارة إلى أنه لم تقع اجتماعات دورية للجان الثلاث، بل كانت تتم على فترات متباعدة، ما أفقدها فاعليتها وتأثيرها على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين. فى سياق متصل، كان هناك اقتراح أمريكى فى عام 1999 بإبرام اتفاقية إطارية للتجارة والاستثمار "Trade and Investment Framework Agreement" مع مصر، ولكن الأخيرة لم تأخذ الاقتراح على محمل الجد. ما أفضى إلى تراجع أهمية العلاقات الاقتصادية مع مصر بالنسبة للجانب الأمريكى بشكلٍ سلبي للغاية، على مدار السنوات اللاحقة. من جهة أخرى، برزت فرصة للتشاور على إبرام اتفاقية تجارة حرة بين البلدين فى عام 2005، لكن باء هذا المشروع بالفشل كذلك. وفى عام 2009، قدمت القاهرة أربع مبادرات لتنشيط علاقاتها التجارية والاقتصادية مع واشنطن؛ أحدها فى حقوق الملكية الفكرية، والثانى فى مجال تسهيل التجارة، والثالث فى مجال التوزيع والخدمات اللوجيستية، والرابع فى مجال المنافسة وحماية المستهلك.

- أن المجال الآخر للعلاقات التجارية الحالية، والذي له أهمية كبيرة وجانب سياسى واضح، يتمثل فى بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (QUIZ)، الذى تم توقيعه سنة 2004 بين كلٍ من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، ودخل حيز النفاذ سنة 2006. وبموجبه، تستفيد مصر من العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى إطار اتفاق تجارة حرة، عبر تصدير المنتج المصرى إلى الولايات المتحدة بإعفاء جمركى كامل مقابل استخدام مكون إسرائيلى. وشهدت الفترة من 2006 إلى 2011 نمواً فى صادرات المنسوجات المصرية إلى الولايات المتحدة بمعدل سنوى 22%، لكن مع اندلاع أحداث 25 يناير وحالة عدم الاستقرار آنذاك ظل المعدل ثابتاً ثم انخفض. كما أن السياسات المالية والنقدية التى تم اتخاذها فى مصر خلال تلك الفترة أدت إلى تآكل القدرة التنافسية للمنتج المصرى، ما أفضى إلى استمرار انخفاض الصادرات المصرية، إلى أن استعادت قوتها تدريجياً بحلول نهاية عام 2016. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأمريكية فى مصر، فهى متواضعة إلى حدٍ كبير، حيث تُقدَّر بنحو 1,6 مليار دولار، نصفها تقريباً يتم فى مجال البترول من قِبَل شركة (أباتشى) الأمريكية. كما تستثمر فى البورصة المصرية فى بعض السندات بنحو 2,3 مليار دولار.

- أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة فى حاجة إلى عوامل دفع قوية لتعزيزها وتنميتها. ويجب أن تكون نقطة الانطلاق من الجانب المصرى، نظراً لمكانة الولايات المتحدة كقوة اقتصادية عظمى. وهناك أمثلة عديدة لدول حققت علاقات اقتصادية متميزة مع الولايات المتحدة، من خلال العمل على تعزيز وضعها الاقتصادى وتحسين مناخ الأعمال والاهتمام بالصحة والتعليم والإصرار على النجاح، من بينها فيتنام التى كانت فى حرب مع الولايات المتحدة، وكانت تخضع فى وقتٍ من الأوقات لضعف الضريبة على صادرتها كنوع من العقوبة فى أعقاب حرب فيتنام. ولكنها استطاعت مع الوقت والانفتاح الخروج من أزمتها، بل وتُقدَّر صادرات فيتنام للولايات المتحدة اليوم بـ 69 مليار دولار.

المناقشات:

السفير/ رخا حسن:

أشار إلى أن مسألة التصويت فى الانتخابات الأمريكية لا تعنى بالضرورة اتخاذ موقف عدائى تجاه مرشح ما، فهى عملية اختيار لا غير. ومن هذا المنطلق، لا يعنى تصويت أكثر من 70 مليون ناخباً لصالح ترامب اتخاذ هؤلاء موقفاً عدائياً تجاه الرئيس الفائز جو بايدن، أو الإبقاء على ذكرى ترامب. من جهة أخرى، فإنه من المرجح عودة عنصر القيم فى السياسة الخارجية الأمريكية، من قبيل التأكيد على التمسك بقيم الديموقراطية والحريات العامة والحريات السياسية وحقوق الإنسان... إلخ، مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية استخدام ذلك كوسيلة للمساومة والضغط فى العلاقات الدولية الأمريكية.

كما أنه من المتوقع العودة الأمريكية إلى الاتفاق النووى الإيرانى، إذا أعلنت إيران نيتها للعودة إلى الالتزام الصارم ببنوده، الأمر الذي يخفف بالتالى من التوتر فى منطقة الخليج الحيوية لتجارة الطاقة الدولية. ويؤيد هذا التوقع ما أعلنه بايدن فى خطاباته من أنه سيتوقف عن دعم العمليات العسكرية السعودية ضد الحوثيين المدعومين من إيران، إذ قد تستخدم ورقة عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووى الإيرانى، ضمن أشياء أخرى، لإثناء إيران عن دعمها للحوثيين فى المقابل.

وفيما يتعلق بالعلاقات المصرية – الأمريكية، أشار السفير/ رخا إلى ضرورة استمرار مصر فى تبنى المشروعات الكبرى، التى تدفع إلى جذب الاستثمارات الخارجية، بما فى ذلك الاستثمارات الأمريكية، التى يتركز معظمها الآن فى مجال البترول. وفيما يُتوقع بخصوص العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة، أشار إلى أنها ستظل كما هى، ولكن مع زيادة الضغوط والتحديات خلال المرحلة القادمة.

السفير د./ محمد بدر الدين زايد:

أكَّد على أن مسألة الاستقطاب فى التصويت، والتى أظهرتها عملية الانتخابات الأمريكية بين مرشحى بايدن وترامب، ليست دائمة، فـ "الترامبية – Trumpism" ظاهرة مؤقتة، ولا يمكن الادعاء بأنها ستؤثر على الصورة النهائية لسياسة الولايات

المتحدة الخارجية أو على مستقبلها.

من جهة أخرى، أشار إلى شكوكه بخصوص مسألة التراجع الأمريكى فى الشرق الأوسط، إذ إنها تفتقد إلى الأدلة لإثبات ذلك، كما أن الولايات المتحدة استخدمت الفيتو فى الأزمة السورية، وإن كان تدخلها العسكرى محدوداً هناك، فضلاً عن أنها لا زالت تلعب دوراً بعيداً فى الأزمة الليبية، وليس من صالحها استمرار أيٍ من الأزمتين. وأشار السفير/ زايد إلى أنه لا بد من إمعان النظر فى مستقبل العلاقات الأمريكية – السعودية، لاسيما وأن بايدن أبدى استيائه من تصرفات ولى العهد السعودى محمد بن سلمان، وأعلن أنه سيوقف تمويل بلاده للعمليات العسكرية السعودية ضد الحوثيين فى اليمن. فهذا التغير فى السياسة الأمريكية تجاه المملكة السعودية قد يسفر عن تغير مماثل فى موازين القوى فى المنطقة، ما يضع المزيد من التحديات والضغوط أمام الحكومة المصرية.

السفير/ حسين حسونة:

أشار إلى ضرورة فتح قنوات اتصال بالقوى الأمريكية الداخلية التى ساعدت بايدن على الفوز بالانتخابات الرئاسية الأخيرة، وذلك لترجيح الاستعانة بهم فى تشكيل الإدارة الأمريكية الجديدة. ومن هؤلاء نحو 3 مليون من العرب الأمريكيين الذين قاموا بدور كبير فى حملات بايدن الانتخابية فى كلٍ من ولايتَى بنسلفانيا ومتشجن على نحوٍ خاص، وكذا اليهود الأمريكيين الذين صوَّت نحو 70 % منهم لصالح بايدن وليس ترامب، على عكس ما كان متوقعاً. ومن ثَمَّ، يجب الانفتاح على هذين الفصيلين وغيرهم، مع ضرورة ضمان شمولية التحرك فى جميع الاتجاهات والمجالات.

تعقيب السفير/ عبد الرؤف الريدى:

أشار إلى أهمية البعد الاقتصادى فى العلاقات المصرية – الأمريكية، لاسيما وأن الجانب الأمريكى يمثل قوة اقتصادية عظمى مؤثرة لا يستهان بها. وهذا بلا شك يفيد مصر كثيراً فى حالة الحاجة للدعم الأمريكى فى المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وغيرهما، فضلاً عن دور ذلك فى تعزيز خطوات الإصلاح الاقتصادى المصرى، عبر تعظيم الاستثمارات الأمريكية ومجالاتها وعوائدها.

من جهة أخرى، أشار إلى أن الأوضاع الداخلية فى مصر وثيقة الصلة بسياستها الخارجية؛ إذ لا بد من العمل على تقوية بنية البلاد من الداخل لكي تستطيع ممارسة دور فاعل على المستويين الإقليمى والدولى. وفى هذا الصدد، تعرَّض لموضوع ضرورة تطوير البنية التكنولوجية والمعرفية فى مصر لمواكبة تحديات القرن الحادى والعشرين، لاسيما فى ظل التقدم الذي تحققه بعض القوى الإقليمية فى المنطقة، مثل إسرائيل والإمارات على نحوٍ خاص.

وفيما يتعلق بتصورات الإدارة الأمريكية الجديدة، أكَّد السفير/ الريدى أن بايدن سيعيد إلى السياسة الخارجية الأمريكية القيم الليبرالية واحترام القانون التى افتقدها العالم فى إدارة ترامب. ولكن سيكون عليه فى ذات الوقت تحدياً كبيراً يتمثل فى محاولة احتوائه أنصار ترامب الذين صوتوا لصالحه فى العملية الانتخابية، والذين يُقدَّر عددهم بأكثر من 70 مليون صوتاً، والذين أوضح تصويتهم مدى تغلغل الأفكار الشعبوية والانعزالية التى أصبحت تنتشر فى كثير من دول العالم اليوم.

من جهة أخرى، أشار سيادته إلى أن الأولوية للسياسة الخارجية المصرية فى الوقت الحالى تذهب نحو قضيتين أساسيتين: وهما السد الإثيوبى وليبيا. وهذا يطرح ضرورة الاهتمام بالقارة الأفريقية، وما يتعلق بها فى المشهد الأمريكى؛ إذ يفرض ذلك ضرورة التواصل مع الأمريكيين الأفارقة، لتجنب اتخاذ مواقف مناوئة للمصالح المصرية فى أفريقيا، لاسيما بشأن موضوع السد، والذي تلعب فيه إثيوبيا دوراً تحريضياً فجاً عبر ادعاءاتٍ مغرضة. كما يقتضي ذلك ضرورة التواصل المصرى مع الإدارة الأمريكية لتعزيز دور الأخيرة إيجاباً لحل الأزمة الليبية.

هذا، ولا بد من التواصل مع كافة مكونات عملية صنع القرار الأمريكى، وعدم الاكتفاء بأركان الإدارة الجديدة، وإنما أيضاً دوائر الكونجرس ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدنى، بما فيها الأمريكيين العرب واليهود الذين دعموا بايدن فى الانتخابات. وأضاف أنه باستطاعة المجلس المصرى للشئون الخارجية الاضطلاع بدور رئيسى فى هذا الشأن.

الفصل الثاني

زيارات ومقابلات

شخصيات:

محاضرة السفير/ محمد العرابي حول " الأوضاع الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط"

بتاريخ 5 يناير 2020، استضاف المجلس محاضرة للسفير/محمد العرابي- وزير الخارجية الأسبق - حيث تناول تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط. **وفي هذا الصدد أشار إلى الآتي بصفةٍ خاصة:**

- هناك تأثير متبادل بين الأوضاع المحلية وما يجرى فى المنطقة من تطورات متسارعة، وفى حدود الالتزامات القومية للدول، فضلاً عن وجود ارتباط واضح بين الاستراتيجيات الدولية ودور بعض دول المنطقة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات، وهو مأدى إلى تزايد شهية بعض دول الإقليم للتدخل فى شؤون دول المنطقة، وبالتالي إطالة أمد المشاكل المزمنة فيها سواءً في ليبيا أوسوريا أوالعراق أواليمن.

- قامت بعض الدول غير العربية في المنطقة بتطوير أدواتها، واستغلت كل الفراغات الاستراتيجية المتاحة من أجل كسب النفوذ في المنطقة، وباتت لكلٍ من (تركيا، إيران، إسرائيل، إثيوبيا) مجال نفوذها وأدواتها، وأصبحت تشكل عبئًا استراتيجيًّا على المنطقة.

- فيما يتعلق بالاستراتيجية المصرية للتعامل مع تلك التحديات، **تقوم محددات الموقف المصري على الآتي:**

- عدم التفريط فى مبدأ وحدة وتماسك كل دولة عربية، تحت قيادة حكومة مركزية، ورفض التدخل فى الشؤون الداخلية للدول إقليمياً ودولياً، وأهمية احترام الحق في التعبيرعن الرأى دون المساس بكيان الدولة ومؤسساتها.

- أهمية الحفاظ على الجيوش الوطنية، فهي عنصر أساسي في حماية حدود الدولة وتماسكها.

- التنمية كركيزة أساسية للقضاء على الإرهاب بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعقدة للمجتمعات، وإعلاء الثوابت الوطنية دون إقصاء، إلا لمن مارس العنف والإرهاب.

- التلاحم المجتمعي والاستقرار ووحدة النسيج الوطني، وفق آليات تحترم المشروعية الدستورية، كما وأن عملية التشريع وصناعة القوانين الدستورية لابد وأن تكون نابعة من الداخل، وليس بتأثير فاعل خارجى.

- أشار إلى أن مصر قدمت نموذجاً حاز ثقة المجتمع الدولي، وهو نموذج يقوم على منظومة من الثوابت السياسية والأخلاقية، ولم يتخل عن البعدين العربي والإفريقي كأساس تاريخي لاستراتيجية السياسة الخارجية المصرية.

هذا ولمزيدٍ من التفاصيل حول كلمة السفير العرابي يمكن الرجوع لموقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات ونداوت".

لقاء مع مدير مشروع عملية السلام في الشرق الأوسط بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى

بتاريخ 14 يناير 2020، استضاف المجلس السيد/ **David Makouvski** مدير مشروع عملية السلام في الشرق الأوسط بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، **والذي ذكر الآتي بصفةٍ خاصة:**

1 - اعتبر ماكوفسكي نفسه صديقاً لمصر وتحدث عن كتابه الجديد، بالاشتراك مع دينيس روس، حول رؤساء وزراء إسرائيل السابقين، مشيراً إلى أنه يدرك أهمية ومركزية دور مصر كمفتاح لأمن واستقرار الشرق الأوسط.

2 - تحدث عن الشأن الفلسطيني وجهود الإدارات الأمريكية المتعاقبة للتوصل إلى سلام مع إسرائيل، بدءاً من كلينتون وحتى أوباما. وقد تناول عهد إسحاق رابين وقوة حزب العمل آنذاك على عكس الوضع الآن الذي ذكر أنه يهيمن عليه" يمين الوسط". وتطرَق إلى توزيع القوى داخل إسرائيل، واستخدام اليمين الإسرائيلي واليسار الفلسطيني مصطلح" الدولة الواحدة" ورؤية كلٍ منهما لما يعنيه هذا المصطلح.

3 - حمَل ماكوفسكي الانتفاضة الثانية مسئولية تعثر عملية السلام وانقلاب حماس عام 2007 ومأأدى إليه من انقسام فلسطيني.

4 - أشار إلى العلاقات المتميزة والتفاعل الجاري بين إسرائيل ودول الخليج- "تحت الطاولة" على حد قوله- ارتباطاً بالملف النووي الإيراني ونفوذ طهران المتصاعد في المنطقة.

5 - أشار إلى أن إدارة ترامب والإدارة السابقة لديهما قناعة بأنهما استثمرتا كثيراً في الشرق الأوسط دون جدوى، وإن كان ذلك لايعني أن كليهما متشابهتان. وأضاف أن إدارة ترامب تبحث عن وكلاء وليس حلفاء لدفع عملية السلام، وأنه متفهم حقيقة أن

واشنطن أعطت الكثير لإسرائيل دون أي مقابل، حتى بالنسبة لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين. وقد أوضح ماكوفسكي أن سياسة الضغط الإقتصادي لإدارة ترامب موجهة لكلٍ من إيران والفلسطينيين، وأنه يجب رؤية السياسة الخارجية للإدارة الحالية من هذا المنظور.

6 - عبر عن اعتقاده بأن عملية الاستيطان "ليست قضية"، وأنه لابد من التفرقة ما بين المستوطنات وأين هي، وأنه لابد من مبادلة الأراضي، مضيفاً أنه إذا كان صحيحاً أن المستوطنات عقبة أمام عملية السلام، إلا أنها ليست العقبة الوحيدة.

7 - أشاد بدور مصر في تخفيف الحصار عن قطاع غزة، بالتعاون مع الأمم المتحدة وإسرائيل، لتجنب المزيد من التدهور في الموقف والحفاظ على الأمن في القطاع.

وقد رد الضيف على تساؤلات الأعضاء، الذين انتقدوا السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام والانحياز الأعمى لإسرائيل، محذرين من مخاطر ذلك على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

لقاء مع وزير الخارجية والتعاون الدولي الليبي الأسبق
السيد/ محمد الدايري

بتاريخ 15 يناير 2020، استضاف المجلس السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي الليبي الأسبق/ محمد الدايري، للتحدث عن تطورات الأزمة الليبية، افتتحها السفير د./ منير زهران، رئيس المجلس، وشارك فيها عدد من أعضاء المجلس.

أكد الوزير الليبي السابق في بداية حديثه على العلاقات التاريخية الوطيدة بين ليبيا ومصر، وعلى أواصر الصداقة والأخوة الكبيرة للغاية بين شعبي البلدين. وفي معرض حديثه عن الأزمة الليبية، ذكر أنها قضية معقدة للغاية، نظراً لانخراط العديد من القوى الإقليمية والدولية ذات المصالح المختلفة فيها، ناهيك عن النزاعات البينية بين الفرقاء الليبيين أنفسهم. وتطرق الحديث إلى استعراض المشاهد المختلفة الجارية في ليبيا بدءاً بالمشهد الأمني ثم السياسي فالاقتصادي فالدولي، **وذلك على النحو التالي:**

أولاً: المشهد الأمني:

بداية، أشار السيد الدايري إلى أن لكلٍ من قطر وتركيا اليد الطولى فيما يحدث في ليبيا، وأنهما استخدمتا الأراضي الليبية في تدريب عناصر المرتزقة لتحقيق مآرب خاصة في عددٍ من دول المنطقة، وأن جذور المعضلة الأمنية في ليبيا تعود إلى سبتمبر 2011، حينما استضافت باريس اجتماع "أصدقاء ليبيا"، والذي ذكر فيه ممثل قطر أنه "لا رجوع لجيش القذافي"، وكان ذلك حق أُرِيد به باطل؛ إذ إن الجيش الليبي لا يخص شخص بعينه، لا القذافي الراحل ولا غيره. وبالتالي كان البديل لذلك هو دعم قطر للميلشيات العسكرية المسلحة، والتي طالب مسئولو الدوحة بعدم حلها فى أكثر من مناسبة.

وأضاف أن هذه الميلشيات تشمل كلاً من: **أولاً**: العناصر الإرهابية التي كانت موجودة في أفغانستان، والتي قامت باغتيال اللواء عبد الفتاح يونس في يوليو 2011، والتي تشمل

في طياتها جماعة أنصار الشريعة التي هاجمت القنصلية الأمريكية في بنغازي وقتلت السفير الأمريكي لدى ليبيا، والمصنفة إرهابية من قبل مجلس الأمن منذ نوفمبر 2014، وكذا الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة التي كانت قد خرجت من عباءة بن لادن في عام 2008، والمصنفة كجماعة إرهابية من جانب المجلس، وكذا الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أن واشنطن رفعت تلك الصفة عنها في 9 ديسمبر 2017، تلتها لندن في عام 2019، إلا أن مجلس الأمن والليبيين لا زالوا يعتبرونها جماعة إرهابية إلى اليوم.

ثانياً: تشمل التشكيلات المسلحة مجموعات إجرامية بحتة، ساعدت في تشكيلها العناصر الإجرامية التي أطلقها القذافي في فبراير 2011، والتي قامت فيما بين عامَي 2012 و2014 بعمليات ممنهجة في اغتيال ما يقرب من 600 فرداً من الضباط وضباط الصف والجنود في مدينة بنغازى. تلك العمليات التي أدت في نهاية المطاف إلى اختيار شعبي للمشير خليفة حفتر ليكون بمثابة حائط الصد أمام هذه الجماعات الإجرامية والتخريبية، فقام بعملية الكرامة في منتصف مايو 2014، فقط بـ 300 ضابطاً وجندياً. وبفضل هذه العملية تم استئصال جذور داعش من درنة وبنغازي في شرق ليبيا، ثم كان السعي لتطهير جنوب ليبيا وغربها من سموم المتطرفين والتخريبيين. ونظراً لجهوده تلك، نال حفتر دعم مصر والإمارات.

من جهةٍ أخرى، قام ائتلاف فجر ليبيا الذي تهيمن عليه جماعة الإخوان المسلمين، وبعد فشله الذريع فى الانتخابات الليبية التي أجريت فى 25 يونيو 2014، بعملية المطار التي تحولت لاحتلال غرب ليبيا، والتي كانت بمثابة انقلاب فى طرابلس، ليُنشىء في سبتمبر 2014 "حكومة الإنقاذ الوطني"، لتصبح موازية وافتئاتية على الكيان الليبي الذي كان متمتعاً بالشرعية آنذاك، وهو مجلس النواب الليبي في شرق البلاد، الأمر الذي أدى إلى استمرار المواجهات العسكرية بين طرفي ليبيا، والتأثير السلبي على مقدرات الدولة وهيبتها.

ثانياً: المشهد السياسى:

إن سبب الأزمة السياسية الحاصلة الآن في ليبيا – كما في الشق الأمني – يرجع إلى التدخل السافر من قِبَل قطر وتركيا في الشأن الداخلي الليبي، وهو ما أدى إلى تلاشي

هيبة الدولة وعرقلة عمل المؤسسات في البلاد، وتدور هذه الأزمة أساساً حول محاولات تموضع الإخوان المسلمين في المنطقة بشكلٍ عام، تلك الجماعة التي تستخدمها قطر وتركيا لتحقيق طموحاتهما الإقليمية. وكما سلفت الاشارة، قامت هاتان الدولتان بتأسيس معسكرات لتدريب الارهابيين من تونس ومصر وليبيا والجزائر في المنطقة الغربية من ليبيا، ثم قامتا بترحيل بعضهم إلى تركيا، ومن ثم الى سوريا. وذكر ممثل سوريا الدائم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بشار الجعفري أن سلاحاً كيماوياً كان مخزناً في ليبيا، ونُقل منها إلى تركيا، ثم سوريا حيث استُخدم في مدينة خان العسَّال. ويُذكر أن تونسياً من هؤلاء ذهب الى مدينة سوسة الليبية وقام بقتل 37 سائحاً أجنبياً فى شهر رمضان، كان من بينهم 26 بريطانياً.

ولقد أخذت التحديات السياسية في الظهور تدريجياً بعد الثورة الليبية، إلى أن جاءت الانتخابات التي أجرِيت في 7 يوليو 2012 لاختيار المؤتمر الوطني العام في ليبيا؛ حيث فاز حزب تحالف القوى الوطنية بـ 39 مقعداً، بينما حصل حزب العدالة والبناء الإخواني على 17 مقعداً فقط. ولما جرى اختيار السيد/ محمود جبريل، المرشح عن تحالف القوى الوطنية، ليكون رئيساً للمؤتمر الوطني العام ورئيساً مؤقتاً لليبيا، ما عُد صفعة قوية للقطريين والأتراك، ثار عليه الإخوان، وقاموا بتشويه سمعته، واتهمه البعض بأنه ليبرالي سيأتي بالمثلية إلى ليبيا، وأن الناخبين له هم من الأزلام والفلول. ومن ثم تم تهميش جبريل الذي أُشيع أنه سيقوم بانقلاب عسكري في البلاد، رغم أنه مدني، وتم إنشاء غرفة عمليات ثوار ليبيا المكونة أساساً من مجموعات من الميليشيات الإسلامية بدعوى التصدى لانقلاب جبريل المزعوم.

من جهةٍ أخرى، وبعد إطلاق عملية الكرامة بقيادة المشير خليفة حفتر، حاول الإسلاميون تشويهه ومقاومته مثلما فعلوا من قبل مع جبريل. وادعى هؤلاء أنه شيطان جديد يسعى إلى إجراء انقلاب عسكرى ليعود بالبلاد إلى ما كانت عليه في عهد القذافي، خاصة وأنه من أتباعه. والحق أنه رغم العلاقة التى كانت بين القذافي وحفتر، وأنهما تعاونا في ثورة الفاتح الليبية، إلا أنهما اختلفا بعد ذلك، وغادر حفتر البلاد ولم يعد إليها سوى مع قيام الثورة الليبية فى عام 2011. يُضاف إلى ذلك أن الليبيين في مدينة بنغازي هم مَن اختاروه بأنفسهم ليتصدى للميليشيات التخريبية في البلاد، وبالتالى فإن مزاعم

الإسلاميين مردودة، ولكن هذا دأبهم دوماً لتحقيق مآربهم الخاصة.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب الليبي لم يعترف بحكومة الوفاق التي تم تشكيلها في أعقاب اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، والتي ترأسها فايز السراج، نظراً لأن المادة الثامنة من الاتفاق كانت تهدف إلى إقصاء المشير حفتر، وبالتالي تحطيم حائط الصد أمام التنظيمات الإجرامية، فيما ينتشر نفوذ حكومة الوفاق المدعومة من قِبَل هذه التنظيمات القائمة على العنف والإرهاب والتي من بينها جماعة أنصار الشريعة المتورطة في قتل السفير الأمريكي بليبيا. وبعد الاعتراف الدولي بحكومة الوفاق الليبية، لم يعد أحد يعترف بوزير الخارجية آنذاك/ محمد الدايري، المحسوب على حكومة شرق ليبيا، سوى روسيا، وكذا تم التواصل معه من قِبَل تونس والجزائر. وفي هذا المقام، تنبغى الاشارة إلى أن المشير حفتر لا يعارض إطلاقاً حل الأزمة الليبية سياسياً، ولكنه حريص على القضاء على الميليشيات الإجرامية والجماعات الارهابية التي تعيث في أراضي ليبيا فساداً. لاسيما وأن مزاعمه مدعومة من قِبَل مدير مكتب نيويورك تايمز السابق في القاهرة ديفيد كيركباتريك الذي نشر أكثر من مقال في صحيفته في إبريل 2019 يؤكد أن الذين يحاربون إلى جانب السراج بينهم جماعات إرهابية، منها جماعة أنصار الشريعة. وعلى الرغم من نفي حكومة السراج لتلك الدعاوي، إلا أن الرجل أصرَّ على ذلك وفقاً لتقاريره الخاصة.

ثالثاً: الشق الاقتصادى:

على الصعيد الاقتصادي، ونتيجة تمسك الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالمؤسسات المالية الموجودة في طرابلس، والتي كانت تسيطر عليها حكومة الإنقاذ الوطني الإسلامية غير الشرعية ثم حكومة الوفاق الليبية – لايوجد أي توزيع عادل لعوائد النفط في البلاد؛ والمستفيد الوحيد منها هي السلطة في طرابلس، مع تهميش باقي ليبيا من فوائدها، ما عُدَّ غبناً وظلماً، وعطَّل الكثير من المصالح في أنحاء ليبيا. ومن جانبها لم تجد الحكومة الليبية المؤقتة في شرق ليبيا سوى أن تستلف من المصارف التجارية الليبية بضمان من المصرف المركزي الليبي الموجود في الشرق بـ 4 %، وذلك منذ عام 2014 إلى الآن. ويُذكر فى هذا الصدد أنه صدر بيان لست دول،

من بينها مصر، فى منتصف يوليو 2019، يشير إلى ضرورة توزيع عوائد الثروات الليبية بشكلٍ منصف على كافة الليبيين.

رابعاً: الشق الدولى:

حاولت دول جوار ليبيا تقديم مساعٍ ومبادرات لحل الأزمة منذ عدة سنوات، منها على سبيل المثال مبادرة مصر والجزائر والسودان، كما كانت هناك مبادرات إيطالية وفرنسية وتركية وروسية. وتنبغى الإشارة إلى أن المبادرة الإيطالية كانت تهدف إلى التوفيق بين مبادرتي مصر والجزائر، ولكن كان قلب الإيطاليين في ذلك الوقت مع الجزائر لاعتبارات اقتصادية معروفة.

ومن جانبه حاول الرئيس الفرنسي ماكرون الإسهام فى حل الأزمة هو الآخر، فدعا كلاً من حفتر والسراج لإجراء حوار مشترك في باريس في 25 يوليو 2017، وذلك بعد أن التقيا سابقاً في أبو ظبي في مايو من ذلك العام، وذكر حينها أنه يعترف بالشرعية العسكرية لحفتر، فيما يُثبِت الشرعية السياسية للسراج. ولكن الحكومة الإيطالية برئاسة باولو جينتيلونى قامت بنسف المبادرة الفرنسية، لتؤكد وزيرة الدفاع الإيطالية بعد ذلك على أن القيادة والريادة في ليبيا هي لإيطاليا وليست لفرنسا، ثم لتقوم روما بعد ذلك بالدعوة لمؤتمر باليرمو في نوفمبر 2018، والذي كان مؤتمراً صورياً لم يؤد إلى شيء. والخلاصة أنه كان هناك تنافساً محموماً بين إيطاليا وفرنسا على الحل السياسى فى ليبيا.

بعد ذلك، حاول الأتراك والروس في العام الماضي المشاركة في هذا الأمر، وادعى المبعوث الأممى في ليبيا غسان سلامة أن الوضع الليبي أصبح معقداً للغاية بدخول أطراف جدد في القضية الليبية، وانتهى الأمر باجتماع في 8 يناير 2020 خرجت على إثره مبادرة للبلدين بوقف إطلاق النار في ليبيا. ولا يغيب عن البال هنا الاتفاق الذي تم بين أردوغان والسراج في 27 نوفمبر 2019، حول التعاون العسكري والأمني وترسيم الحدود البحرية، بما يؤدي إلى تصعيد وإثارة الأوضاع في المنطقة أكثر ممًا هي عليه الآن.

ويسعى مؤتمر برلين المزمع عقده في 19 يناير 2020، إلى إيجاد حل سياسي

للأزمة الليبية، بعد ما شهدته ليبيا من دمار وانقسامات. لقد أخذت ألمانيا على عاتقها هذا الملف بعيداً عن إيطاليا وفرنسا، بل وعن تركيا وروسيا لعلها تنجح في استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا مرة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تكن موجودة في ليبيا بقوة على المستوى الأمني، ولكن الاتصال الهاتفي الذي أجراه ترامب مع المشير حفتر في مصر في 15 أبريل 2019 كانت بفضل الجهود المصرية، ولكن الدولة العميقة، وعلى رأسها وزير الخارجية الأمريكى مايك بومبيو، أصدرت بيانات منددة بعمليات الجيش الوطني الليبي، الذي يتزعمه حفتر، في طرابلس منذ 4 أبريل. وبعد صدور تقارير تفيد بوجود قوات فاجنر الروسية إلى جانب قوات حفتر، أرسلت الخارجية الأمريكية لحكومة الوفاق تدعوها إلى واشنطن، وبالفعل تم الاجتماع بوزيرى الداخلية والخارجية فى 13 نوفمبر 2019، حيث قاما بتنسيق بعضاً من الإجراءات الخاصة بالميليشيات في ليبيا مع الإدارة الامريكية. وبعدما عاد وزير داخلية الوفاق، استصدر قراراً بإبعاد شخص يُدعى عبد المنعم الشقعابي بزعم قيامه بالتنسيق بين داعش والقاعدة في البلاد، علماً بأن هذا الشخص كان جزءاً من وزارة الداخلية فى حكومة الوفاق.

على إثر ذلك اجتمع وفد أمريكى، برئاسة نائبة مستشار الأمن القومى الأمريكى فيكتوريا كوست، بالمشير حفتر، علناً فى 24 نوفمبر 2019، فى الأردن، وأبدى الوفد قلقه من التواجد الروسى فى ليبيا، وأكد دعمه لضرورة حل المعضلة الأمنية فى البلاد، والتي تتسبب فيها الميليشيات العسكرية الإرهابية.

هذا ويُمكن الإطلاع على مداخلات الأعضاء ومناقشاتهم مع الضيف الليبي على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

لقاء مع السفير التشادي بالقاهرة

بتاريخ 16 يناير 2020، استضاف المجلس **سفير تشاد بالقاهرة السيد/ الأمين الدودو عبد الله الخاطري**، حيث سلَط الضوء على تطورات العلاقات الثنائية بين البلدين، والتعريف بالفرص الاستثمارية في تشاد، فضلاً عن بحث سبل تعزيز التعاون المصري التشادي في الإقليم.

وقد حرص السفير التشادي على إعطاء نبذة عن الدولة التشادية مستعرضاً الموضوعات التاريخية والسياسية والموقع الجغرافي للبلاد، فضلاً عما تتمتع به من ثروات يمكن استغلالها في تعزيز التعاون الاستثماري بين الجانبين، وبصفة خاصة في مجالي الزراعة والثروة الحيوانية بما يعزز التبادل التجاري بين البلدين.

وفيما يتعلق بسبل التعاون المصري التشادي والتنسيق حيال قضايا القارة، أكد على ضرورة تكامل الإرادتين السياسية والاقتصادية بين الأقطار الإفريقية الأمر الذي سيعمل بدوره على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة فضلاً عن القضاء على الفقر والمرض، والتمهيد للبدء في تنفيذ فكرة التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني وتأسيس منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بكافة محاورها.

داعياً في هذا الصدد، إلى أهمية أن يلعب القطاع الخاص ورجال المال والأعمال دوراً في الاستثمار البيني في القارة الإفريقية وبخاصة في مجال البنية التحتية بما يفتح الآفاق أمام الاستثمار الأجنبي.

مختتماً حديثه بالتأكيد على أهمية التعاون بين الجانبين في مجابهة تحديات القارة الإفريقية، والتدخلات الأجنبية في القارة والتي دوماً ماكان هدفها سلب ثروات القارة وفرض الأجندات السياسية التي عرقلت خطط النمو والتنمية الاقتصادية.

لقاء مع السفير السنغالي بالقاهرة

بتاريخ 6 فبراير 2020، استضاف المجلس السيد/ **ELY SY BEYE** سفير جمهورية السنغال لدى مصر، بناءً على طلبه، يرافقه السيد/**Cheikh Tidiane Gueye** مستشار الشئون الثقافية للسفارة.

1. بدأ اللقاء بترحيب رئيس المجلس بالسفير ومستشار السفارة والمشاركين، منوهاً عن ما توليه مصر من أهمية كبيرة بالقارة الإفريقية، وبما تعكف عليه الدولة منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الأمور، والذي حرص على تأكيده بأن دائرة الإهتمام الأولى في السياسة الخارجية المصرية هي الدائرة الإفريقية، ولابد من العمل المستمر على التقارب مع دول القارة والعمل معاً على تحقيق أهداف الاتحاد الافريقي وعلى رأسها الرؤية الإفريقية للتنمية 2063 ، فضلاً عن التعاون مع دول القارة في كافة المحافل الدولية لايصال صوتها وتحقيق السلام والاستقرار والازدهار لدولها وهو مايتأتى بمحاربة كافة التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن مكافحة الفقر والجهل والمرض، واستغلال ماتتمتع به القارة من إمكانيات وموارد.

2. أعرب السفير السنغالي عن سعادته لعقد هذا اللقاء، مشيداً بالعلاقات القوية التي تجمع بين رئيسي البلدين، معرباً عن أمله في أن يتم تفعيلها على أرض الواقع في كافة المجالات خاصة وأنها لم ترتق حتى اليوم لتعبر عن حقيقة مايجمع البلدين من إمكانات مشتركة، مشيداً بالجهود المصرية المبذولة للتفاعل مع قضايا القارة والتي برزت بشكل أكثر وضوحًا في أعمال القمة الإفريقية التي استضافتها مدينة شرم الشيخ وكذلك منتدى أسوان ، منوهاً لأهمية العمل على تحقيق التقارب بين شعوب القارة من خلال تعزيز التعاون الثقافي والتعليمي والسياحي وعدم الاقتصار على الجوانب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية فقط، مشدداً على أن العلاقات التجارية بين البلدين لم ترق للمستوى المطلوب، وهو الأمر الذي يحتاج إلى المزيد من الجهد من الجانبين

على جميع المستويات وعدم قصره على المستوى الرئاسي .

هذا ويُمكن الإطلاع على تفاصيل ما أشار إليه السيد السفير السنغالي خلال اللقاء وماجرى من مناقشات على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

محاضرة للأستاذ/ هاني توفيق
حول " الإصلاح الإقتصادي في مصر"

بتاريخ 9 فبراير 2020، استضاف المجلس محاضرة للخبير الإقتصادي الأستاذ/ هاني توفيق للحديث عن "الإصلاح الاقتصادي في مصر ...الانجازات والتحديات"، وذلك بمشاركة عدد من أعضاء المجلس.

بدأت أعمال اللقاء بترحيب **السفير/ منير زهران** بالمشاركين والسيد/هاني توفيق، بإعطاء نبذة مختصرة عن حياته العملية التي قضاها في مجال الاستثمارات المالية سواء من خلال الدراسة الأكاديمية أو الممارسة العملية. وعقب ذلك تحدث **السيد/ هاني توفيق** عن الفرص والتحديات الخاصة بتطبيق برناج الإصلاح الإقتصادي المصري، **مشيراً إلى الآتي بصفةٍ خاصة:**

1- فيما يتعلق بحقيقة الوضع الإقتصادي على الأرض، **هناك إيجابيات** ترتبط بارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2% عام 2013 إلى 5.8% عام 2019. استعادة السلام والاستقرار الداخلي وهو ما انعكس بصورة إيجابية على معدلات السياحة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة. تحقيق التوازن والاستقرار السياسي والاقتصادي في علاقات مصر الخارجية وهذا كان من منطلق اتخاذ الدولة المصرية لسياسات إقليمية متوازنة مع شركائها وعدم تدخلها عسكرياً في أي من أزمات منطقة الشرق الأوسط. تحسن كبير وملحوظ في قطاع البنية التحتية تزامن مع إقامة مشروعات قومية كبرى كتنمية محور منطقة قناة السويس ومشاريع الطرق والكباري وقطاع الطاقة مع اكتشافات الغاز الكبيرة.. إلخ. توازن الإصلاحات الاقتصادية وتواكبها مع مجموعة من الإصلاحات المجتمعية والبرامج الإنسانية لتحقيق التنمية في قطاعات الصحة والتعليم والنهوض بالطبقات الفقيرة والمتوسطة. وعلى صعيد السياسات المالية والنقدية، فرغم وجود تحسن في المؤشرات ارتبطت بالفترة التي اتخذ فيها قرار التعويم،

وتحسن الاحتياطي من النقد الأجنبي ليصل لنحو 45 مليار دولار بدلاً من 16 مليار دولار عام 2013، إلا أن تلك الخطوات لم تستمر.

2- على صعيدٍ آخر **هناك العديد من التحديات** الواجب التعامل معها منها تحديات عامة ترتبط بارتفاع معدل الفساد والذي يضرب بكافة قطاعات الدولة رغم وجود محاولات لإصلاحه، وآخر يرتبط بارتفاع معدل النمو السكاني الذي يصل لنحو 600 ألف مولود جديد كل ثلاثة أشهر، وهذا التحدي لم يتم الاستفادة منه كفرصة للنهوض بالبلاد، هذا فضلاً عن دخول البلاد في عملية الفقر المائي المدقع نظراً لزياد ة معدلات النمو السكاني وثبات حصة مصر من المياه منذ الخمسينيات عند 55.5 مليار متر مكعب.

ولمزيد من التفاصيل حول ماذكره السيد/ هاني توفيق حول الإصلاح المالي والنقدي والمؤسسي في الإقتصاد المصري، يمكن الرجوع إلى موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

مقابلة مع سفير البرازيل في القاهرة

بتاريخ 17فبراير 2020 استضاف المجلس سفير البرازيل في القاهرة السيد/ **An-tonio de Aguiar Patriota**، بناءً على طلبه للتعارف.

1 - ذكر أن وكيل وزارة خارجية بلاده سيحضر لزيارة القاهرة يوم 5 مارس ويأمل في انتهاز هذه الفرصة لتوقيع مذكرة التفاهم بين المجلس المصري للشئون الخارجية ومركز Fundacao Alexandre de Gusmao والتي لم يوقعها مجلسنا حتى الآن، وقد رحب المجلس بتوقيع هذه المذكرة آملا في استقبال المجلس للضيف البرازيلي عند زيارته لمصر واستكمال التوقيع على المذكرة.

2 - استفسر المجلس من السفير عمَا إذا كانت بلاده نفذت ما وعد به رئيس بلاده الجديد من نقل سفارة البرازيل في تل أبيب إلى القدس، ذكر السفير أن الرئيس البرازيلي الجديد كان خاضعاً لتأثير الرئيس ترامب إلا أن ضغوط البرازيليين من أصل عربي منعته من تنفيذ وعده، وكل ما حدث هو فتح مكتب تجاري من القطاع الخاص في القدس، والمكتب لا يتمتع بأي صفة رسمية أو حصانات دبلوماسية.

3 - استفسر عن المائدة المستديرة التي استضافها المجلس بالاشتراك مع معهد اليونيدير (**UNIDIR**) يوم 22 يناير 2020، وما أسفرت عنه، حيث تمت إحاطته علماً بما جري تمهيداً لإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار في منطقة الشرق الاوسط، وتناول الاجتماع كيفية تقديم ضمانات للامتثال للمعاهدة الجديدة، وأهمية الاستفادة من تجربة المناطق الخمس الخالية من السلاح النووي في العالم وبصفة خاصة معاهدة "تلاتيللكو". وبالنسبة للوضع في منطقة الشرق الأوسط، فإنه يعتبر أكثر تعقيداً، نظراً لأن المنطقة الأخيرة يلزم أن تكون خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وليس السلاح النووي فقط. وقد أوضح رئيس المجلس للضيف أنه يرى – بصفة شخصية – ضرورة أن يضاف إلى الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية –الأسلحة الراديولوجية التي لا

تخضع حتى الآن لأية ترتيبات تعاهدية لحظرها.

- وبالنسبة لآليات الامتثال – أعرب رئيس المجلس عن اقتناعه باستخدام آلية الامتثال لمعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية CWC، وخاصة " التفتيش بالتحدي "challenge inspection" . وأضاف أن المائدة المستديرة تعرضت أيضاً لوضع جزيرة Die-go Garcia في المحيط الهندي، والتي تطالب بها موريشيوس – باعتبارها امتداد لسيادتها عليها- لكي تشملها معاهدة بلندابا – إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا اعترضتا على ذلك - حيث تستأجرها الأولى من الثانية، وتستخدمها كقاعدة تقوم بتخزين أسلحة نووية فيها، وقامت باستخدامها بالفعل كقاعدة للاعتداء على العراق في عام 2003، و لابد من التداول حول وضع هذه الجزيرة وإخلائها من أسلحة الدمار الشامل، إذا كانت هناك جدية في إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك في إطار إخلاء نصف الكرة الجنوبي من الأسلحة النووية، ناهيك عن الدول النووية التي هي خارج معاهدة منع الانتشار النووي، أي اسرائيل والهند وباكستان وكوريا الديمقراطية.

4 - استفسر السفير البرازيلي عن سبب عدم انضمام مصر لمعاهدة بلندابا، حيث أوضح رئيس المجلس أن مصر وقعت عليها، وكان يلزم انتظار إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من أسلحة الدمار الشامل حتى تصدق مصر عليها، حيث يوجد تداخل بين المنطقتين، وتساءل السفير عن الدول العربية الإفريقية الأخرى التي لم تنضم للمعاهدة، حيث تمت الإشارة إلى حالة المغرب والسودان والصومال التي - مثل مصر – وقعت على المعاهدة ولم تقم بالتصديق عليها حتى الآن.

لقاء مع سفير سنغافورة الجديد في القاهرة

بتاريخ 24 فبراير 2020، استضاف المجلس السفير/**Dominic GOH** سفير سنغافورة الجديد لدى القاهرة، حيث عقد اللقاء بمشاركة رئيس المجلس السفير/د. منير زهران، وأمينه العام، السفير/ هشام الزميتي، حيث أعرب الضيف عن تطلعه لإقامة تعاون مع المجلس المصري للشئون الخارجية، وإقامة تشاور مستمر بين الجانبين. وفي هذا الصدد أوضح رئيس المجلس أن المجلس يسعده الترحيب به في لقاء يتحدث فيه عن سياسة بلاده وعلاقاتها بمحيطها الإقليمي وموقفها من مبادرة الحزام والطريق الصينية، إلى جانب تطلعنا لاستقبال الزوار السنغافوريين في لقاءات بالمجلس.

وقد استفسر السفير السنغافوري عن أنشطة المجلس، فتم عرضها له وإحاطته علماً بأهم الأنشطة التي جرى تنفيذها مؤخراً، وغيرها من الأنشطة.

ورداً على استفسار من السيد رئيس المجلس حول استقالة مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا وتأثيراتها المحتملة، أوضح السفير السنغافوري أن مهاتير بعد أن كان قد وعد منذ عامين بأن يخلفه أنور إبراهيم، إلا أنه تفاوض سراً مع المعارضة واتفق مع زعمائها على تشكيل ائتلاف لحكومة جديدة يتولى هو رئاستها، مشيراً إلى أن مهاتير أطلق العنان للأحزاب والحركات الإسلامية مثل حركة الشباب والجامعة الإسلامية للصعود والتحرك حتى يضمن لنفسه سنداً سياسياً، منتقداً ذلك الأسلوب في العمل السياسي خاصةً بعد أن استضاف مهاتير قمة إسلامية شارك فيها زعماء تركيا وقطر وإيران، دون مشاركة الدول الإسلامية المؤثرة كالسعودية ومصر.

محضر مقابلة مع القائم بأعمال سفارة إسرائيل بالقاهرة

بتاريخ 4 مارس 2020، استقبل المجلس السيد/ **Eyal Sela** القائم بأعمال سفارة إسرائيل بالقاهرة، بناءً على طلبه.

وقد أشار السفير/Eyal إلى النقاط التالية بصفةٍ خاصة:

1 - طرح فكرة **إقامة تعاون "محتمل"** مع المراكز النظيرة للمجلس المصري للشئون الخارجية، مقترحاً البدء بالتراسل الإلكتروني، ثم التفكير لاحقاً في تبادل الزيارات.

2 - داخليا:- استعرض نتائج الانتخابات الأخيرة والتفاعلات بين الأحزاب المختلفة، مشيراً إلى أن الشعب الإسرائيلي لايرغب في إجراء انتخابات رابعة في سبتمبر 2020 وتقديره بأنه ربما يضغط على نتنياهو ليتنحى الأخير عن رئاسة مجلس الوزراء بما يسهل تشكيل حكومة ائتلافية، خاصةً وأن معظم الأحزاب تتحفظ على شخص نتنياهو أكثر ممَا تحفظ على فكرة المشاركة في ائتلاف حكومي.

- أوضح أن عدم وجود حكومة يعطل اعتماد الميزانية العامة للدولة وتعيين المسئولين في المناصب العليا مثل منصب مدير عام الشرطة والسفراء في الخارج والعديد من المناصب الهامة.

3- ثنائياً:- أشاد بالوضع الحالي للعلاقات مع مصر، وأهمية الحفاظ على السلام وأنهم يتفهمون أن العلاقات التجارية والعلمية وفي المجال الزراعي شبه مجمدة، ويأملون أن تتحرك الأمور نحو الأفضل، خاصةً وأن حوالي مليون إسرائيلي يزورون مصر سنوياً، 70% منهم في جنوب سيناء والباقي بالقاهرة والأقصر.

- ذكر أنه بعد بدء التعاون في مجال الغاز وإنشاء منتدى الغاز لشرق المتوسط، فإنهم ينصحون المصريين بالاستفادة من خبراتهم في إعادة تدوير المياه، وأن محطات التحلية لديهم في أشدود وخاضورة (بين حيفا وتل أبيب) نماذج ناجحة في مجال التحلية والتحكم في جودة المياه، وهي صالحة للشرب.

- وفيما يتعلق بتنظيم الإخوان ذكر أنهم في عام 2013 نصحوا الرئيس أوباما

وهيلاري كلينتون بتأييد ودعم الرئيس السيسي - بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية- حفاظاً على استقرار مصر والمنطقة، وأنهم قدموا نفس النصيحة لبريطانيا، وأن الأمريكيين والبريطانيين لم يستجيبوا للنصح بسبب الأموال وجماعات الضغط الإخوانية، وأنه رغم حظر جماعة الإخوان في إسرائيل واعتبارها تنظيماً إرهابياً، إلاَ أن الجماعات الإسلامية تنشط تحت مسميات أخرى في غزة والضفة الغربية.

4- إقليمياً:- أوضح أن إيران تظل التهديد الأكبر لإسرائيل ودول الخليج، يليها التطرف السني في أشكاله المختلفة سواءً الوهابية أو السلفية الجهادية أو داعش أو الأخوان المدعومين من قطر وتركيا وحماس.

- وأضاف أن تركيا ليست عدواً لهم مثل إيران، وأن حجم التجارة معها رغم تراجعه مؤخراً يدور حول مليار دولار في الاتجاهين، وأن الميزان التجاري في صالح تركيا. وأوضح أن شركة الطيران التركية تتبع سياسة إغراق أسعار التذاكر بحيث تعتبر الرحلات الطويلة أرخص بحوالي 30 دولار للتذكرة الواحدة وهو ماشجع أعداد ضخمة على السفر على خطوط الطيران التركية من الترانزيت في إسطنبول.

- ذكر أن العلاقات الإسرائيلية/ العربية تنشط بشكلٍ كبير، وأن مايتم الإعلان عنه أقل ممَا يدور على أرض الواقع. فقد تم الإعلان عن لقاء نتنياهو مع السلطان قابوس ومع الجنرال السوداني عبد الفتاح البرهان، ومن المتوقع قريباً إعلان الإمارات والبحرين وربما السعودية عن إقامة علاقات مع إسرائيل. وأوضح أن العلاقة مع قطر معقدة بسبب ارتباطاتها مع حماس في غزة. وذكر أن السعودية سمحت لشركات الطيران القادمة من آسيا، غير الإسرائيلية، باستخدام مجالها الجوي في طريقها من وإلى إسرائيل ممَا ساهم في تقليل زمن الرحلات من الشرق الأقصى والهند بحوالي ساعتين أو ثلاث ساعات. كما أن السودان سمح لشركات أمريكا اللاتينية المتجهة من وإلى إسرائيل بعبور مجاله الجوي ممَا وفر زمن الرحلات واستهلاك الوقود فانخفضت أسعر التذاكر من إسرائيل إلى أمريكا الجنوبية بحوالي 250 دولار للتذكرة.

- وفيما يتعلق بسوريا ذكر أنهم لايتدخلون في تطوراتها إلا عندما يتم تخطي الخط الأحمر وهو عدم السماح لحزب الله بإقامة فرع له في سوريا، مضيفاً أنه لايهمهم من يتولى السلطة في سوريا وإنما يهمهم عدم وجود نظام تابع لإيران بأي شكلٍ من الأشكال.

- وفيما يخص صفقة القرن ذكر أنهم لايوافقون على دولة واحدة، ولا على كونفدرالية، ومن هنا أهمية مبادرة الرئيس ترامب وأنهم مستمرون في "إدارة" الصراع طالما ليس بالإمكان التوصل إلى حل الدولتين القائم على دولة فلسطينية منزوعة السلاح تحترم أمن إسرائيل ولاتعقد اتفاقات مع أعدائها مثل إيران. وألمح إلى أن القيادات الفلسطينية ربما تكون قد قررت الاستمتاع بالوضع الحالي، وترك الحل للمستقبل، ولذلك لايتحمسون لصفقة ترامب.

- وذكر أنهم يودون توقيع معاهدة سلام مع لبنان إلا أن حزب الله يحول دون ذلك خاصةً مع وجود مشكلة (الخلاف حول الترسيم) الحدود البحرية.

5- إفريقيا:- ذكر أن سياستهم تقوم على الانتشار السريع في إفريقيا (وآسيا) وأنهم يغلقون سفاراتهم في بعض الدول التي فيها لوبي مدافع عن مصالحهم مثل التشيك ولاتفيا ويفتحون سفارات جديدة في إفريقيا مثل ما حدث في تشاد التي يعتبرونها هامة جداً استراتيجياً وفي مجال التعدين والمراعي.

- أضاف أن علاقاتهم مع إثيوبيا تعاني من مشكلة الفلاشمورا (اليهود الذين تحولوا إلى المسيحية ويريدون العودة لليهودية لكي يهاجروا إلى إسرائيل). وأوضح أن الحكومة الإثيوبية تشجع هؤلاء على الهجرة لإسرائيل لكي يكون لها تأثير داخلي على سياسات إسرائيل، مشيراً إلى أن هؤلاء لايعتبروا اليهود يهوداً لأن الديانة اليهودية لاتسمح بالخروج منها إلى المسيحية ثم العودة مرة أخرى.

- وحول سد النهضة، ذكر أنهم لاعلاقة لهم بالمشروع وأن تعليماتهم إلى سفيرهم في أديس أبابا هي بالاعتذار عن عدم المشاركة في أي زيارة ميدانية لموقع السد حتى لو كانت بناءً على دعوة الحكومة الإثيوبية. وأضاف أنه يتابع مايتردد في وسائل الإعلام المصرية حول الدور الإسرائيلي في تأجيج الخلاف حول سد النهضة، إلا أن علاقتهم بهذا الموضوع هي "صفر"، موضحاً أن علاقتهم مع إثيوبيا تجارية في مجال إنتاج الزهور والمنتجات الزراعية. كما ذكر أنهم ليسوا متأكدين هل أبي أحمد هو من يحكم إثيوبيا أم أن وراءه قوى أخرى توجه الدفة؟

- وفيما يخص مشكلة دير السلطان ذكر أنها تخص الكنيسة القبطية وأنه على المصريين والأحباش حلها فيما بينهم دون تدخل.

لقاء مع السفير المجري بالقاهرة

بتاريخ 11 مارس 2020، استضاف المجلس السيد/ **Peter Kevk** سفير دولة المجر بالقاهرة، في زيارة ودية للمجلس بمناسبة انتهاء مهمته بالقاهرة، تم خلالها استعراض تطورات العلاقات الثنائية بين البلدين فضلاً عن اللقاءات المتبادلة بين أعضاء المجلس والمسئولين المجريين طوال مدة عمله بالقاهرة.

وفي معرض تناوله للتطورات التي شهدتها العلاقات الثنائية المصرية/المجرية، أكد أن المجر كانت من أولى الدول الغربية التي دعمت نظام الحكم المصري بعد ثورة يونيو 2013، وعمدت إلى تصحيح وجهة النظر الغربية والسياسات المتخبطة التي انتهجتها بعض الدول الأوروبية بعد سقوط نظام حكم الإخوان، وأكدت على أهمية العمل على دعم الدولة المصرية في حربها ضد الإرهاب والنظر بصورة مغايرة للأحداث في المنطقة والتعلم من الأزمة السورية.

كما سلط الضوء على العلاقات التجارية والاقتصادية واتفاقيات التعاون التي تجمع بين البلدين، داعياً لى أهمية دعم اللجنة المشتركة الثنائية لضمان استمرار تنفيذ المشاريع والاتفاقيات المشتركة الموقعة قبل عام 2010، فضلاً عن تلك الموقعة خلال العامين الماضيين في مجال التعاون التكنولوجي والطاقة.

زيارة السفير الصيني للمجلس في 20 سبتمبر 2020

بتاريخ 20 سبتمبر 2020، زار **السفير الصيني في القاهرة لياو لي تشيانغ** المجلس، بناءً على طلبه، **حيث تناول اللقاء مع السفيرين منير زهران وعزت سعد مايلي بصفة خاصة:**

1 - عرض السفير بإيجاز تطورات الموقف بالنسبة لإدارتهم لأزمة (كوفيد-19) وتعاونهم في هذا الشأن مع الدول الأخرى بما فيها مصر.

وقد أشار السفير إلى أنه - في إطار التشاور المُنتظم معنا- يرغب في الاستماع إلى وجهات نظر المجلس بشأن تطورات الأوضاع في المنطقة، لاسيَما الاتفاق الإماراتي/ الإسرائيلي والبحريني/الإسرائيلي، وخطَة الرئيس الأمريكي ترامب حول ماأسماه" بفجر شرق أوسط جديد". كما طلب التعرُف على تطوُرات العلاقات العربية بإيران وتركيا. وقد أبدى السفير تساؤلاً حول ماإذا كان التطبيع مع إسرائيل هو بالفعل نتيجة لضغوط أمريكية على الجانب العربي، أم أن هناك تقييماً لدى بعض الدول بالرغبة في التعاون مع إسرائيل في ضوء إمكاناتها العلمية والتكنولوجية العالية.

2 - **في مداخلتهما أثار رئيس ومدير المجلس النقاط التالية:**

- دور الصين النَاجح في إدارة أزمة الوباء وإحتوائه وتصميمها على إنتاج لقاح تستفيد منه جميع الدول.
- إن مسألة التطبيع تجري بضغوطٍ كبيرة من إدارة ترامب وأن الإمارات والبحرين لم يكونا في حاجة إلى اتفاق في هذا الشأن لأن الجميع يعلم علاقتهما غير المُعلنة بإسرائيل التي تُعدُ الرابح الأكبر من ذلك، فضلاً عن إعطاء دَفعة لترامب في الانتخابات، وإن كان من المشكوك فيه أن يكون للاتفاقين تأثيرات تُذكر عن الناخب الأمريكي المعني أساساً بالشأن الداخلي، وإن ظل تأثير الاتفاقين في

موقف أنصار ترامب من اليمين الصُهيُوني.

- أنه من المُستبعد أن تقوم السعودية بإتخاذ الموقف الإماراتي مع وجود الملك سلمان، وأن هناك معلومات متواترة حول جهود تبذُلها إدارة ترامب من أجل مصالحة بين الرُباعيَة وقطر، لأغراض انتخابية.

- قلق مصر من مُضي إثيوبيا قُدُماً في مخطَطِها لإتمام بناء السَد دون مراعاة لمصالح دولتي المصب، وأنَه بوسع الصِين القيام بدورٍ في هذا الشأن.

3 - علَق السفير الصيني على موضوع السَد الإثيوبي بالتأكيد على الشِراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، موضِحاً أنها أساس الثِقة المُتبادلة بينهما. وأضاف أن بكين أكدت للسيد سفيرنا هناك أن الصين تُدرك تماماً أهمية نهر النيل الحيوية للشعب المصري، وأن الصِين بذلت كل مافي وُسعِها لمراعاة انشغالات الجانب المصري من خلال القنوات الثنائية. كذلك تم الإعراب للسيد السفيرعن أن الصين لن تكون عقبة أمام قيام مجلس الأمن بإصدار قرار أو بيان حول السد الإثيوبي الآن أو في المستقبل رغم كون الصين دولة منبع مثل إثيوبيا.

4 - ارتباطاً بموضوع المياه ذكر السفير أن الولايات المتحدة تشنُ حملة عليهم بسبب بعض مشكلات المياه بين الصين وعدد من دول آسيا، وأن الوزير بومبيو يستغل هذا الموضوع للهجوم على الصين باستمرار. وأضاف أن المندوب الدائم الإثيوبي لدى الأمم المتحدة أعرب لنظيره الصيني عن استياء بلاده من الموقف الصيني في مجلس الأمن وأنها كانت تتوقع موقفاً مختلفاً.

وخلُص السفير حول هذه النقطة إلى أنهم يعلمون أن قطاعات واسعة من الشعب المصري مستاءة من موقف نائب الممثل الدائم للصين في مجلس الأمن، عندما عُرِض الموضوع على المجلس في يونيو الماضي، إلا أنهم حريصون على اتخاذ موقف متوازن بين مصر وإثيوبيا كدولتين صديقتين للصين.

5 - أشار السفير إلى أنهم يعلمون أن القضية الفلسطينية هي القضية الجوهرية الأولى للعرب، وأنه في ضوء التطورات الجديدة وقيام بعض الدول بتفضيل مصالحها التكنولوجية

والأمنية، فهل هناك أي تواصل مباشر بين مصر والولايات المتحدة في هذا الشأن؟

كما استفسر السفير عن رأي المجلس حول الفائز في الانتخابات الرئاسية الأمريكية واستراتيجية روسيا تجاه المنطقة في ضوء التطورات الأخيرة.

6- **تم الرد على استفسارات السفير بالآتي:**

- أن مصر لن تتخلى عن ثوابتها بشأن القضية الفلسطينية وأنها أكدت هذه الثوابت للجانب الأمريكي ارتباطاً بصفقة ترامب.

- تظل نتائج الانتخابات الرئاسية معلّقة حتى إتمامها، وأن فوز بايدن أو ترامب وارد.

- تتبنَى روسيا استراتيجية واقعية تقوم على إبقاء اتصالاتها مفتوحة بجميع الأطراف في كل الملفات، وستظل سياستها الخارجية في المنطقة مقيَدة بأوضاعها الاقتصادية والضُغُوط التي تُمارس عليها من الغرب ارتباطاً بسياساتها في جوارها الجغرافي.

7 - عاود السفير التأكيد على تفهُم الصين لأهمية موضوع السِد الإثيوبي، موضِحاً أن هناك رسائل متبادلة بين القيادة في البلدين وتنسيق مباشر بين وزيري الخارجية، مُضيفاً أن وزير خارجيتهم يسعى لبذل الجهود لإقناع الجانب الإثيوبي بأهمية التَوصُل إلى اتفاق يُراعي مصالح الجميع، وأنهم مُستعدُون للعب دور بنَاء في هذا الملف.

8 - تطرَق السفير إلى الأزمة الليبية مشيراً إلى أنهم رحَبوا بإعلان القاهرة وأن لديهم درجة عالية جداً من التفاهم مع مصر حول هذا الملف بما يُوفِر الأمن والاستقرار للدولة الليبية.

9 - أخيراً أشار إلى تأييد الصين المُطلق لجهود مصر من أجل تهيئة الظُروف المناسبة لتحسين مستوى المعيشة للمواطن المصري وتحقيق التنمية الشاملة في البلاد تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ندوة وزير الخارجية والتعاون الدولي الليبي السابق
السيد/ محمد الدايرى

بتاريخ 12 أكتوبر 2020، استضاف المجلس السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي الليبي السابق/ **محمد الدايري**، للتحدث عن تطورات الأزمة الليبية. وافتتح اللقاء **السفير د./ منير زهران**، رئيس المجلس، وشارك فيها عدد من السيدات والسادة أعضاء المجلس.

أشار الضيف في بداية حديثه إلى المحاضرة التي ألقاها بالمجلس في 15 يناير الماضي والخاصة بتطورات القضية الليبية حينذاك، والعلاقة التاريخية الوطيدة بين ليبيا ومصر، وكيف أن أواصر الصداقة والأخوة متينة للغاية بين شعبي البلدين، مذكراً بأن الأزمة معقدة جداً، نظراً لانخراط العديد من القوى الإقليمية والدولية ذات المصالح المختلفة فيها، ناهيك عن النزاعات فيما بين الفرقاء الليبيين أنفسهم. و**تطرَّق الضيف إلى التالي:**

- في 8 يناير 2020، أطلقت كلٌ من روسيا وتركيا مبادرة لإعلان هدنة ووقف إطلاق النار في ليبيا، ولكن اجتماع موسكو الذي عُقِد فى 13 يناير باء بالفشل، حيث رفض المشير خليفة حفتر والمستشار عقيلة صالح التوقيع على وثيقة المبادرة التي اعتُبر نصها داعماً للإسلام السياسى في ليبيا ولتركيا تحديداً.

- في 19 يناير 2020، عُقِد مؤتمر برلين الذي نظمته ألمانيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة بمشاركة 11 دولة، بينها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وتركيا وإيطاليا والجزائر ومصر والإمارات، و4 منظمات دولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأفريقي، الجامعة العربية). ورغم حضور كلٍ من حفتر والسراج المؤتمر، إلا أنهما لم يتقابلا، ولم يوقع الأول على البيان الختامي الذي كان من أبرز بنوده التأكيد على وقف إطلاق النار، كما قصفت مليشياته العاصمة الليبية طرابلس بعد يوم واحد فقط من انعقاد المؤتمر.

- اجتمع مجلس الأمن الدولي في 6 فبراير 2020، ووافق – بقراره رقم 2510 - على مخرجات مؤتمر برلين بشأن ليبيا، وفاجأت روسيا الحاضرين بامتناعها عن التصويت، رغم مشاركة الرئيس الروسى بوتين، نفسه، في مؤتمر برلين. من جهة أخرى، اتخذت روسيا مسعى آخر، بإرسالها وفداً إلى المستشار عقيلة صالح فى شرق ليبيا في أبريل الماضي، ليوضح أن الحل العسكري لن يمكن الاعتماد عليه لحل الأزمة الليبية، لخطورة العواقب والأضرار التي يمكن حدوثها جرَّاء ذلك في طرابلس وترهونة، بل يجب اللجوء بدلاً من ذلك إلى تبني مبادرة سياسية فعَّالة. وعليه، دعا صالح يوم 11 إبريل إلى مبادرة سياسية ارتكزت أساساً على مخرجات برلين وبعض الأفكار التي طرحها فى السابق؛ حيث تضمنت اعتماد مجلس رئاسي جديد مكون من 3 أشخاص، وتشكيل حكومة جديدة، ووقف الحرب. من جانبه، دعا المشير حفتر في نفس اليوم إلى تجديد التفويض الشعبي له، رغبة منه فى الحفاظ على الوضع الراهن، وعدم الخضوع للقوى الكائنة بغرب ليبيا.

- بناءً على مذكرة التفاهم الأمنية التى وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق فى 27 نوفمبر 2019، تدخلت تركيا في الأراضي الليبية فى يناير من العام 2020، بعد حصولها على تفويض من البرلمان التركي، ما أعطى زخماً نسبياً لحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، الأمر الذي وجدت معه قوات الجيش الوطني الليبي صعوبة في المضي قدماً نحو استكمال مهام حملة "بركان الغضب"، التي كان قد بدأها للوصول إلى طرابلس. وعليه، انسحب الجيش الوطني في 5 يونيو 2020 بعد أن كان على مقربة من طرابلس بنحو ستة كيلومترات تقريباً.

- وفي اليوم التالي، التقى الرئيس عبد الفتاح السيسى بكلٍ من حفتر وصالح في القاهرة، ليصدر عن اللقاء "إعلان القاهرة" الذي يدعو إلى احترام كافة الجهود والمبادرات الدولية والأممية، من خلال إعلان وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم 8 يونيو 2020، وإلزام كافة الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية، وتفكيك المليشيات وتسليم أسلحتها، حتى يتمكن الجيش الوطني الليبي بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من الاضطلاع بالمهام العسكرية والأمنية فى البلاد. بيد أنه في يوم 8 يونيو، أعلن الرئيس التركي أردوغان أن القوات التركية حققت إنجازات كبيرة في

منطقة غرب ليبيا وأن ما بعد خط الجفرة وسرت سيكون من اليسير تحريره والاستيلاء عليه من قبضة الجيش الوطني الليبي.

- تلي تلك التطورات اجتماعُ شيوخ القبائل الليبيين بالرئيس السيسي في القاهرة في 16 يونيو، والذين طالبوا مصر حينها بالتدخل لحماية الدولة الليبية ومساعدتها على التخلص من أزمتها. وعليه، وجَّه الرئيس السيسى تحذيراً إلى الجانب التركي في 20 يونيو من خطورة تجاوز خط "سرت – الجفرة"، الذي اعتبره خطاً أحمر، الأمر الذي لقي ترحيباً واسعاً من قِبَل الليبيين، والذي كان له أبلغ الأثر في عدم مواصلة تركيا زحفها نحو شرق ليبيا.

- أكَّد الضيف أنه منذ ذلك الحين، تعاظم ثقل الدور المصرى سياسياً وعسكرياً، حتى أن وزير داخلية حكومة الوفاق فتحي باشا آغا أثنى على جهود ثلاث دول – مصر إلى جانب روسيا والولايات المتحدة - لإتمام اتفاق وقف إطلاق النار بين الفرقاء الليبيين، والذي تم الإعلان عنه في 21 أغسطس 2020. كما تلقَّى الرئيس السيسي خطاباً من رئيس حكومة الوفاق فايز السراج يثِّمن فيه جهود مصر وحرصها على تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، زار وفد من المجلس الأعلى الليبي مصر في سبتمبر الماضي، داعياً القاهرة إلى تبنِّي دور فعَّال في غرب ليبيا، ومعبراً عن استيائه الشديد من العجرفة التركية التي أصبحت تعامل حكومة الوفاق وكأنها تابعة لها وعليها تنفيذ تعليماتها السياسية والعسكرية.

- في السياق عاليه، أشار إلى دور مصر في استضافة ممثلين عن الفرقاء الليبيين بمدينة الغردقة، في أواسط أكتوبر الماضي، كجزء من الاجتماعات التمهيدية المقررة تحت رعاية الأمم المتحدة، والخاصة بعقد اجتماع نهائي في تونس في 9 نوفمبر 2020 للتوافق حول نقاط التسوية اللازمة للأزمة الليبية ولتبنِّي خارطة طريق للمرحلة المقبلة. ولقد عُنِي الاجتماع المصري بمحاولة إرساء قاعدة دستورية خاصة بالفترة الانتقالية في ليبيا، وذلك بعد نجاح الجولة الثانية من الحوار الليبي في مدينة بوزنيقة المغربية حول آلية اختيار المناصب السيادية السبع، وفقاً للمادة 15 من اتفاق الصخيرات، وبعد الاجتماع الوزاري الذي تم عقده في برلين في 5 أكتوبر.

- أشار إلى أن الاجتماعات المُشار إليها كانت بمشاركة ممثلين عن كافة القوى السياسية القائمة حالياً في ليبيا؛ عن كلٍ من مجلس النواب الليبي من شرق ليبيا وحكومة الوفاق وحزب العدالة والبناء الإخواني وسيف الإسلام القذافي وغيرهم. وأضاف أن اجتماعات تونس المزمع عقدها ليست الأولى من نوعها، بل كانت هناك محاولتان سابقتان؛ الأولى في أبريل 2019، والأخرى فى مارس 2020، ولكن لم يحالفهما التوفيق، وقدَّم غسان سلامة، مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، استقالته على إثر ذلك.

- في سياقٍ متصل، أضاف أنه من المقرر أن تقوم القائم بأعمال رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، Stephanie Williams، بتسيير محادثات مباشرة بين وفدي اللجنة العسكرية المشتركة (5 + 5) فى العاصمة السويسرية جنيف ابتداءً من 19 أكتوبر. وسوف ترتكز محادثات اللجنة العسكرية المشتركة (5 + 5) على المداولات السابقة والتوصيات التي خرج بها الاجتماع الذي انعقد في الغردقة في الفترة من 28 - 30 سبتمبر واستضافته السلطات المصرية تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لتثبيت وقف إطلاق النار، وبأحكام واضحة يلتزم الجميع بموجبها بإخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية ومياهها الإقليمية.

- خلص الضيف إلى القول بأن هناك بوادر إقليمية ودولية جادة تسعى لأول مرة منذ اندلاع الأزمة الليبية إلى إيجاد حل سياسى لرأب الصدع فى ليبيا. ومع ذلك، لا يمكن التأكيد على أن اجتماعات نوفمبر في تونس ستكون النهائية في المسلسل الليبي، إلا أن تحقيق تقدم في حل الصراع الليبي لن يكون مستحيلاً، وأن لمصر دوراً رئيسياً في هذا الشأن يجب الحفاظ عليه وتفعيله بحكم الأهمية الحيوية لليبيا بالنسبة للأمن القومي المصري والروابط التاريخية بين البلدين.

هذا ويمكن الرجوع لتفاصيل ماجرى من مناقشات بين الحضور والسيد الوزير الليبي الأسبق على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

لقاء مع ممثل الاتحاد الأوروبي لدى مصر
السفير/ Christian Berger

بتاريخ 14 أكتوبر 2020، استضاف المجلس **السفير/ Christian Berger**، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبى لدى مصر، للحديث عن العلاقات المصرية الأوروبية وكيفية تعزيزها، بالإضافة إلى عددٍ من القضايا المُلحَّة إقليمياً ودولياً.

وبجانب العلاقات المصرية الأوروبية، والسياسة الأوروبية بشأن عددٍ من قضايا وأزمات المنطقة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والأزمة الليبية، تطرَق مُمثِل الاتحاد الأوروبي في مصر إلى أزمة وباء(كوفيد-19)، وتأثيراتها الكارثية على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التعاون الذي بدا بين الدول فى إطار المبادرة العالمية لإيجاد لقاح للوباء المذكور(كوفاكس)، وانضمام الصين مؤخراً إليه، بما يمكن معه القول ببدء نوع ما من التعاون بين الدول يمكن البناء عليه مستقبلاً لبناء عالم يسود فيه الأمن والاستقرار.

وفيما يتعلق بالعلاقات المصرية – الأوروبية، أشار إلى أن الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات بين الجانبين تحدد عدداً من المجالات المتفق عليها في المجالات الاقتصادية والسياسة الخارجية من خلال العمل على توافق الرؤى والمواقف تجاه القضايا المختلفة، والتعاون في إطلاق مبادرات بنَّاءة بشأنها، في المنظمات الإقليمية والدولية. ولعل من بين أهم القضايا التي يجري التعاون بشأنها هي الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، لاسيَما التمسك بفكرة حل الدولتين ورفض الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وقد أسهب الضيف الأوروبي في الحديث عن تداعيات وباء(كوفيد-19) على الإقتصاد الأوروبي وكيف أن المؤسسات الصحية في دول الإتحاد بدت عاجزة أو غير مستعدة للتعامل مع الوباء، مشيراً إلى أن المكاسب التي تحققت قبل الوباء خاصةً على صعيد خلق الوظائف وفرص العمل قد تآكلت.

وفيما يتعلق باستجابة الاتحاد الأوروبى للأزمة، أشار إلى أن الشئون الصحية ليست من اختصاص المؤسسات الأوروبية الاتحادية، وإنما من صلاحيات سلطات الدول الأعضاء بالاتحاد، كلٌ على حده. ومن ثم، تتنوع أساليب التعاطى مع تلك الأزمة، بفضل تباين البنى التحتية والصحية والإدارية فى كلٍ دولة عضو. الأمر الذي يفسر بالتالى عدم اتخاذ الاتحاد الأوروبي ككل سياسة موحَّدة تجاه الأزمة منذ البداية.

ونوَه السفير إلى خطة الإنعاش التي اعتمدها الإتحاد، بمبلغ إجمالي قدره 750 مليار يورو، بما في ذلك 390 مليار يورو في شكل إعانات، و140 مليون يورو لدعم البحوث الرامية إلى إيجاد لقاح، وأكثر من 125 مليون يورو من أجل "الآلية الأوروبية للحماية المدنية"، مضيفاً أن المفوضية الأوروبية، بالتعاون مع رئاسة مجموعة العشرين (G20)، عقدت مؤتمراً في مايو الماضي، لإطلاق مبادرة دولية من شأنها حشد الدول والمنظمات والمؤسسات المختلفة للمشاركة في تمويل محاولات إيجاد لقاح فعَّال لوباء (كوفيد-19)، مع ضمان الوصول العالمي العادل لذلك اللقاح. وفي هذا السياق، تم إطلاق مبادرة "كوفاكس - COVAX" الدولية تحت الرعاية المشتركة لكلٍ من منظمة الصحة العالمية وتحالف اللقاحات «GAVI»، وتحالف ابتكارات الاستعداد لمواجهة الأوبئة «CEPI».

وأكَّد السفير أن المحاولات الأوروبية لمكافحة الوباء تستند إلى حدٍ كبير على فكرة "الصفقة الخضراء – the Green Deal" التى طرحتها المفوضية الأوروبية فى ديسمبر 2019، والتى تهدف إلى أن تكون أوروبا أول قارة حيادية تجاه المناخ بشكل كامل بحلول عام 2050، وذلك وفق أسس مستدامة، فى إطار بذل الجهد لمجابهة المخاطر المتصاعدة التي تواجهها اقتصادات بلدان الاتحاد الأوروبي، نتيجة التغير المناخي، وتراجع التنوع البيولوجي، الأمر الذى ربما يسهم فى التخفيف من حدة التأثيرات الاقتصادية المتوسطة وبعيدة المدى لوباء كورونا على القارة الأوروبية.

<u>وقد اثار أعضاء المجلس النقاط التالية في حديثهم مع الضيف الأوروبي:</u>

- الدعوة إلى قيام الشركات الأوروبية بتعزيز استثماراتها في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، لأجل دعم مصر في توجهها التنموي، فضلاً عن أن ذلك سيؤتي أكله في ظل التداعيات المدمرة لوباء كورونا على سلاسل الإمداد الدولية، وذلك عن طريق

استغلال القرب الجغرافي بين مصر وأوروبا. كما يجب العمل على دعم شركاء الاتحاد الأوروبى كافة، بما فى ذلك مصر، لأجل مواكبة استراتيجيات التنمية المستدامة التي تنطوى عليها "الصفقة الخضراء"، والتي من شأنها تغيير أنماط التعاون والعلاقات الأوروبية مستقبلاً.

- أنه بينما يحجم الأوروبيين عن الاستثمار في المنطقة الصناعية بقناة السويس، تتخذ المؤسسات الأوروبية إجراءات مكافحة الإغراق والعقوبات ضد الاستثمارات الصينية في هذه المنطقة، بما لذلك من تداعيات سلبية على الاقتصاد المصري وعلى عملية سلاسل الإمداد الدولية.

- الأهمية الخاصة للصفقة الأوروبية الخضراء في طريق تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، وإمكانية بناء جسر للتعاون الأوروبي مع مركز تحديث الصناعة المصري لدعم مصر في هذا الشأن، وخاصةً القطاع الخاص في مصر يُراعي منذ فترة أهمية التمسك بالمعايير البيئية والأخلاقية في العمليات التصنيعية.

- طلب الأعضاء من السفير برجر إيضاح موقف الاتحاد الأوروبي من السلوك التركي العدواني في شرق المتوسط وفي ليبيا وموقفه من الملف الفلسطيني في ضوء سياسة ترامب المنحازة لإسرائيل.

<u>من جانبه، قدَّم الضيف ردوداً موجزة على ما أُثير، مُشيراً بصفة خاصة إلى ما يلى:</u>

- أن المؤسسات المعنية داخل الاتحاد بدأت بالفعل في صياغة عقوبات على تركيا، كما يجري التشاور حول سبل الرد على تلك السياسات واحتوائها.

- من جهة أخرى، وبخصوص التدخل التركى في ليبيا، ذكر أن المسألة الليبية معقدة للغاية، وأن التدخل التركى لم يُزدها إلا تعقيداً. وكان الاتحاد الأوروبي حتى وقتٍ قريب في حيرة من أمره، لأنه لا يعلم مع مَن يجب التعاون، نتيجة المشهد الضبابي الليبي. بيد أنه شارك في تعزيز حصار الأسلحة المفروض على ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن في هذا الشأن، لمحاولة تهدئة الأوضاع في البلاد. وإتماماً لهذا الجهد، فإن الاتحاد يرفض بشكل قطعي التدخل العسكري التركي في الأراضى الليبية، نظراً لدور

ذلك فى إضفاء المزيد من التعقيد والفوضى فى الأزمة الليبية، فيما يقدر الاتحاد الدور البنَّاء الذي تقوم به بعض بلدانه وكذا القاهرة لمحاولة التغلب عليها.

- فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أشار إلى أن الاتحاد الأوروبى يؤكد فى كل فرصة على ضرورة التمسك بحل الدولتين ودعم حقوق الشعب الفلسطينى والالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة، كما أنه يأتي في طليعة الأطراف الدولية الداعمة مادياً للفلسطينيين. وبالتالي، يرفض الاتحاد السياسات الإسرائيلية في الأراضى المحتلة، وكذا الإجراءات الأمريكية التي تم اتخاذها في هذا الصدد، مؤكداً أن تلك القضية معقدة للغاية، وأن على الأطراف الفلسطينية ضرورة نبذ خلافاتها وتوحيد جهودها للمطالبة بحقوقها، إذ إن ذلك يسهم على الأقل فى إيجاد أرضية فلسطينية موحَّدة للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي بشأن القضايا العالقة.

لقاء مع سفيري تشاد والنيجر

بتاريخ 21 أكتوبر 2020، استضاف المجلس السفير/ الأمين الدودو عبد الله الخاطري- سفير تشاد لدى مصر، وسفير دولة النيجر السيد/ Moumouni Boureima، للحديث عن آثار تطورات الأزمة الليبية على الأمن والاستقرار في دولتيهما، وماهي الجهود التي يمكن أن تساهم بها الدولتين للعمل على تسوية الأزمة الليبية.

- أكد السفير التشادي أن زيارته الثانية للمجلس هذا العام تأتي في إطار المشاورات المستمرة بين الجانبين في القضايا ذات الإهتمام المشترك، خاصةً وأن المجلس يمثل أرضية سياسية وثقافية هامة لتأصيل علاقات مصر مع محيطها الإقليمي وامتدادها الدولي.

وفي كلمته عن الأزمة الليبية، أشار إلى أنها بحاجة إلى تعريف. فليبيا منذ العام 2011 تخلت عن دورها الذي كانت تقوم به على المستويين الإقليمي والعربي في ظل معاناتها من تدهورأوضاعها الداخلية وهو ماانعكس سلباً على تشاد على المستويات السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

وفيما يتعلق بالجانب الأمني، تؤكد التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والجهات المتخصصة، انتشار كثيف لأعداد هائلة من الأسلحة والذخائر، وأن هناك 60 مليون قطعة سلاح دخلت لليبيا منذ بداية الأزمة ناهيك عن الكم الهائل من الأسلحة التي كانت موجودة بالفعل إبَان حكم القذافي الذي اعتاد دعم حركات التمرد، وتدريب أفرادها على حمل السلاح وذات الأمر في تشاد.

وعلى الصعيد الإقتصادي، كان للأزمة آثار سلبية على الدولة التشادية التي كانت تصدر مابين 500 إلى 700 ألف رأس من الإبل عبر معبر الكفرة، إلا أن هذا العدد تقلص منذ اندلاع الأزمة ووصل لبضع مئات، لتعاني اليوم الدولة الليبية من نقص منتجات اللحوم في حين تعاني الدولة التشادية من نقص المحروقات والملابس والمركبات الآلية ومن نقص شديد في السلع بوجهٍ عام.

وعلى الجانب التعليمي، حَرَمت الأزمة أبناء تشاد من نحو 500 منحة سنوية للدراسة في ليبيا وعاد الكثير من الطلاب الذين تركوا الدراسة. أما على الصعيد الإجتماعي فقد

تسببت الأزمة في تفريق العديد من الأسر فقد عاش هناك نحو 270 ألف أسرة أقامت في ليبيا وكان العديد منهم ينتمون للمؤسسة العسكرية الليبية، ومع اندلاع الأزمة ظلوا في تلك المؤسسات في حين هربت أسرهم لتشاد ولم يتمكن ذويهم من العودة للدراسة كون أن معظم المدارس في تشاد هي باللغة الفرنسية وليست العربية كما أن معظمها يتركز في العاصمة والمدن الكبرى.

عقب ذلك طرح السفير الضيف تصوُره لحل الأزمة الليبية من خلال دول الجوار الليبي الذي ذكر أنها هي في الواقع المتضرر الأكبر من الأزمة الليبية ومن التدخلات الإقليمية في الأزمة لفرض أجنداتها وتصوراتها، تلك الدول يقع على عاتقها توحيد القبائل الليبية في مواجهة المليشيات المسلحة البالغ عددها نحو 300 ميليشيا والتي لاتنتمي لهذه القبائل، والوقوف أمام ادعاءات الدولة التركية التي تزعم أن وجودها اليوم في ليبيا هو لأن لها وجود سابق هناك في فترة الخلافة العثمانية متغافلة عن الآثار السلبية التي تسببت بها ، واليوم فإن العديد من الشخصيات المنتمية لحكومة طرابلس ذو أصول تركية كما هو الحال مع وزير الداخلية باشا آغا وهو من كبار قادة الحرب وقائد للمليشيات العسكرية هناك والأمر ذاته ينطبق على عبد الحكيم بلحاج المليارديرالإرهابي المقيم في إسطنبول ، كما أن العديد من سكان مصراته ترجع أصولهم للدولة التركية وعليه فهم داعمين لهذا الوجود.

وقد أثنى الضيف على الجهود المصرية الأخيرة لتوحيد القبائل الليبية حيث أنه في حال توافقها فسيتم تأمين الحددود الشرقية والجنوبية، وبالتالي وقف إمداد المليشيات بالأسلحة والتمكن من تحقيق الاستقرار في المناطق الليبية، بدون تدخل أية أطراف إقليمية لفرض أيديولوجيا بعينها، ورغم رفض الدول الأوروبية كإيطاليا وفرنسا للأيديولوجيا الإسلاموية، إلا أنهم يدعمون جماعات ومليشيات ترعاها للاستفادة من الإمكانات والموارد الليبية وعلى رأسها النفط الليبي والذي يعد من أجود أنواع النفط في العالم. في حين تستفيد دول أخرى من حالة الضعف الليبي بهدف استمرار حالة الضعف هذه في الأقطار العربية لتكون ذريعة لفرض أجندتها في المنطقة العربية.

وبالنسبة للمغرب ورغم كل مبادراتها لحل الأزمة إلا أنها في الواقع مبادرات رمزية، وأنها لم تكن تجمعها بليبيا القذافي علاقة وطيدة نتيجة لتعارض الفكر الثوري الليبي مع فكرة الملكية، فضلاً عن بعدها الجغرافي عن الدولة الليبية.

- ومن جانبه تناول سفير النيجر تداعيات الأزمة الليبية على بلاده، مؤكِداً في البداية

العلاقات الوطيدة التي تجمع بين مصر والنيجر فضلاً عن التنسيق المستمر بين البلدين في القضايا ذات الإهتمام المشترك وهو ماتضح في اللقاء الذي جمع بين الزعيمين في قمة الإتحاد الإفريقي الأخيرة التي استضافتها النيجر في طلع يوليو 2019.

أما فيما يتعلق بإنعكاسات الأزمة الليبية على بلاده، أشار إلى أن هذه الأخيرة تعاني منها كباقي دول الساحل والصحراء التي يضربها الإرهاب وتدفق السلاح من الدولة الليبية، التي لم تعرف الاستقرار منذ تدخل الناتو فيها عام 2011 دون الأخذ في الإعتبار النتائج المترتبة على ذلك، ولم تستثر حتى الدول المجاورة لها التي تعاني اليوم. الواقع أن تعقيدات الأزمة الليبية والتدخلات الإقليمية تحتم على دول الجوار الليبي، وعلى رأسها النيجر وتشاد التي ترتبط معها بحدود مشتركة التعاون مع مصر لمواجهة تلك التحديات وإعادة الاستقرار للدولة الليبية.

وأضاف أن الأوضاع الأمنية المتدهورة أدت إلى توقف التبادلات التجارية بين مالي والنيجر وحلَ محلها تبادل الأسلحة، ونشاط الجماعات غير المنظمة وعمليات الخطف لطلب الفدية حيث تستخدم هذه الأموال في تمويل الجماعات الإرهابية، فضلاً عن ارتفاع معدلات هجرة الشباب للبحث عن فرص عمل أفضل، ومن هنا طالبت النيجر دول الاتحاد الأوروبي بدعم مالي في إطار برنامج لتوفير فرص العمل لمنع تدفق الشباب للخارج خاصةً وأن النيجر تُعتبر جسراً أساسيًا للهجرة إلى أوروبا.

وبجانب الأوضاع الإقتصادية المتدهورة، فقد توقفت عملية تقديم الخدمات الصحية والتعليمية في بعض المناطق النيجرية التي تنتشر بها الجماعات المسلَحة ممَا أدى لتفاقم الأوضاع هناك في ظل وجود فقط هيئة الصليب الأحمر لتقديم الخدمات الطبية لسكان هذه المناطق.

وفي محاولة لتحسين الأوضاع على الأرض، انخرط قادة دول تشاد ومالي وموريتانيا وبوركينافاسو في تعاون إقليمي بين دول الساحل والصحراء أو ماتعرف بمجموعة (G5) لمحاربة الإرهاب وهذه القوى لها **هدفان**: **الأول** تمويل الشباب الذين بدون عمل لمنع انضمامهم للتنظيمات الإرهابية وهو ماأسفر عن اعتماد ميزانية بمقدار 12 مليون دولار من مجموعة دول الإيكواس، أما **الهدف الثاني** الحصول على تمويل من الإتحاد الأوروبي للمشروعات التنموية.

هذا ويُمكن الإطلاع على تفاصيل ماجرى خلال اللقاء ومناقشات وتساؤلات الأعضاء على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

لقاء مع رئيس حزب التشاور الوطني الصومالي

بتاريخ 18 نوفمبر 2020، استضاف المجلس **الدكتور/ محمود ضاهر عويس،** الصومالي الأمريكي الجنسية، ورئيس حزب التشاور الوطني، بناءً على طلبه، حيث ذكر أنه يعتزم الترشح لانتخابات رئاسة الدولة في بلاده، والمقرر ان تجري في فبراير 2021، وأنه في ضوء تقديره العميق للعلاقات التاريخية المصرية / الصومالية، ودور القاهرة الإيجابي المعروف في دعم الشعب الصومالي منذ الاستقلال، وتواصله وأسرته الدائم مع مصر وشعبها منذ عقود، فقد رأى إطلاع الجانب المصري على التطورات فى بلاده وتقييمه لها، راجياً النظر في إمكانية تفعيل الدور المصري فى الصومال.

- وقد تناول الضيف الصومالي تطورات الأوضاع في بلاده منذ سقوط نظام سياد بري وحتى الآن، والنفوذ التركي والقطري والإثيوبي في البلاد وأجندات كلٍ من هذه الدول الثلاث في الصومال، والتعقيدات المرتبطة بخضوع الرئيس الحالي فرماجو وعلاقاته الخاصة بالدول الثلاث. كما عرض تصوراته بشأن فرص تغلُّب الصومال على أزماتها، مشيراً في ذلك إلى وجوب العمل مع مصر والبلدان العربية الأخرى لتأكيد هوية الصومال وروابطها العربية. واختتم حديثه بإبداء تصوراته الأولية لما يمكن أن تسفر عنه الانتخابات العامة القادمة في البلاد، والدعم غير المحدود الذي يلقاه فرماجو من إثيوبيا وقطر وتركيا، وحرص أديس أبابا على الإبقاء على الوضع الراهن في الصومال وإدماج عرقية الأورومو الإثيوبية داخل الأراضي الصومالية.

هذا ويُمكن الإطلاع على تفاصيل ماذكره د. محمود ضاهر عويس على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

لقاء مع السفير الروسي بالقاهرة

بتاريخ 23 نوفمبر 2020، استقبل المجلس **السفير/ جيورجي بوريسينكو** - سفير روسيا الاتحادية الجديد لدى مصر، بمشاركة رئيس المجلس ومديره، وبمشاركة عدد من الأعضاء.

وقد بدأت أعمال اللقاء بترحيب السفير/ د. منير زهران بالحضور والتأكيد على أهمية العلاقات التاريخية التي تجمع بين مصر وروسيا، وأهمية العمل والبناء على مايجمع البلدان من تفاهمات مشتركة ومواجهة التحديات والعراقيل. عقب ذلك أعطى السفير زهران الكلمة للسفير الروسي، والذي بدأها باستعراض تطورات العلاقات الثنائية المصرية/الروسية، مؤكداً أن هذه العلاقات تمتد منذ 77 عاماً ولاتزال تتمتع بكونها استراتيجية وبها مجالات واعدة للتعاون، وذلك بغض النظر عمَا قد تواجهه من فترات من الهبوط وأخرى من الإزدهار بدأت مع تولي الرئيس مبارك للحكم بعد التوتر الذي شهدته في عهد الرئيس السادات، حيث تم تبادل الزيارات بين الزعيمين. ومع وصول الرئيس السيسي للحكم تم تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين وتم عقد العديد من اللقاءات سواء الثنائية أو حتى تلك التي تمت على مستوى القارة الإفريقية، كما تم عقد لقاءات أمنية على مستوى وزراء الدفاع. والواقع أن روسيا حريصة على تطوير علاقاتها بالمنطقة العربية وترى في مصرركيزةً لهذا التعاون، خاصةً وأن الدولة المصرية نجحت في مواجهة العديد من التحديات التي تضرب جزء كبيرمن دول المنطقة اليوم. وفضلاً عن ذلك تنظر روسيا إلى مصر باعتبارها شريك أساسي لتعزيز علاقاتها مع القارة الإفريقية فضلاً عن كونها مركز مهم لأن تكون نقطة للتجارة الحرة وتبادل السلع بين روسيا ودول القارة الإفريقية.

ورغم ماتشهده تلك العلاقات من زخم إلا أن روسيا لاتزال تتطلع لمزيد من التفعيل لإطار الشراكة الإستراتيجية الموقع في العام 2015 والذي شمل العديد من المشروعات

القومية التي تأتي كإطار أساسي لتعزيز العلاقات الثنائية المصرية/ الروسية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، ورغم أن تنفيذ بعض المشروعات يواجه بعض التحديات والعراقيل وبصفة خاصة مايتعلق بالتعاون الثقافي والتواصل مع الشعب ولكن ومنذ عامين تم العمل على تكثيف اللقاءات بهدف تعزيز التعاون في هذا المجال.

هذا ويُمكن الإطلاع على تفاصيل ماأشار إليه السفير الروسي وإجاباته على أسئلة الأعضاء على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

لقاء مع السيد/ نصر الدين المفرح أحمد
وزير الشئون الدينية والأوقاف بالسودان

بتاريخ 23 ديسمبر 2020، استضاف المجلس **السيد/ نصر الدين المفرح أحمد**، وزير الشئون الدينية والأوقاف بالسودان، بناءً على طلبه، للحديث عن التطورات الحاصلة فى بلاده منذ اندلاع الثورة السودانية الشبابية فى ديسمبر 2018، والاستراتيجية المستقبلية للوزارة لاستعادة سمعة السودان كدولة ترفض الإرهاب والتطرف الديني.

وقد عرض الوزير السوداني، الذي رافقته مجموعة من معاونيه، خلفية العلاقات المصرية/السودانية، ودور الشباب في إسقاط نظام البشير وكيف قام هذا النظام بأخونة المجتمع السوداني على مدى العقود الثلاثة الماضية، والحاجة إلى تبني مقاربة تقوم على سماحة الإسلام واعتداله واعترافه بالتنوع وقبول الآخر، من خلال سلسلة من التدابير الداخلية والتحركات الخارجية، والاستفادة في ذلك من خبرة الأزهر الشريف كمؤسسة تعليمية وثقافية مرموقة، بجانب كونها دينية.

هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل اللقاء ومداخلات السادة الأعضاء على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "لقاءات وندوات".

وفود:

مقابلة مسئولي مركز مارتى أيتسارى الفنلندي
برنامج مبادرة إدارة الأزمات(Crisis Management Initiative)

استضاف المجلس صباح الاثنين 24 فبراير 2020 كلاً من :**Dr. Ville Brum-mer** مدير برنامج مبادرة إدارة الأزمات التابع **لمركز مارتى أتيسارى الفنلندي** ومعه د. **Yasar Al Qatarneh** كبيرمستشاري المركز ومسئول البرامج في المنطقة العربية. وكان في استقبال الوفد كل من السيد رئيس المجلس وأمينه العام، **حيث أكد الوفد على عدد من النقاط التالية:**

1 - أن زيارتهم للقاهرة تهدف الى استئناف التعاون مع مصرالذي كان قائماً ما بين 2010 و2013، وضمن برامجهم الإقليمية (شرق أوروبا- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- أفريقيا جنوب الصحراء- آسيا) وأنهم يتطلعون لتنظيم ندوة مع المجلس المصري للشئون الخارجية حول التطورات في المنطقة، مع إبراز أن اهتماماتهم حالياً تدور حول قضايا مثل ليبيا وفلسطين والعراق واليمن، وأن مصر كدولة مؤثرة في محيطها يمكنها أن تسهم فيما أسموه"Cross- Regional Dynamics".

2 - سبق لهم تنظيم برنامج تدريبي فيما بين عام 2010 و2013 بالتنسيق مع وزارتي الخارجية والداخلية ومركز دعم اتخاذ القرار ومركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية حول بناء القدرات شاركت فيه وفود من مصر ولبنان والأردن وسوريا (لم تشارك الأخيرة بعد 2011)، وأنقسم البرنامج التدريبي الى ثلاث مراحل **حول**: بناء القدرات من حيث تحديد المشكلات، ثم إيجاد حلول لها، ثم إيجاد آلية لتنفيذ الحلول، وأنهم منذ 2013 لم ينفذوا أي برنامج مع مصر.

3 - ذكرد. برومر أنهم يسعون للاستماع للأطراف المختلفة في النزاعات وتشجيعهم على بدء حوارات، وأن دورهم استشاري بهدف السعي لإيجاد حلول للنزاعات إذا أمكن

ذلك، ورداً على استفسارنا ذكر أنهم يرفعون تقارير سنوية للحكومة الفنلندية وتقارير كل أربع سنوات عن ما تحقق من نتائج، وأن ما يحققونه يسهم في دعم الحكومة الفنلندية، ويسهل التواصل بين الأطراف المباشرة في النزاعات التي يركزون عليها مثل اليمن وليبيا.

4 - وردا على استفسار عن موقفهم من الإسلام السياسي والدور السلبي الذي يلعبه بدعم غربي في زعزعة استقرار دول المنطقة منذ 2011، وضرورة أن يكون تعاملهم مع مصر والمنطقة قائماً على الواقع الحالي والذي يقوم على رفض شعوب المنطقة للإسلام السياسي تماماً، رد الضيف الفنلندي بأنه ليس لهم موقف من الإسلام السياسي وأن ما يهمهم هو نجاح وساطاتهم والتقريب بين الفرقاء وأن تكون اتصالاتهم مع كافة الأطراف حتى مع من يخربون التوصل الى حلول.

وأفاد أنهم على اتصال مع مدير مكتب السيد السفير نائب وزير الخارجية للشئون الافريقية لبحث إمكانية إقامة تعاون مع مصر.

الفصل الثالث

البرنامج التدريبي السنوي للمجلس

يولي المجلس اهتماماً خاصاً بنقل خبرة أعضائه، الدبلوماسية والأكاديمية، للأجيال الجديدة من طلبة وطالبات كليات الاقتصاد والعلوم السياسية وشباب الباحثين في المواقع المختلفة. وفي هذا السياق، وفي ضوء السمعة المرموقة للمجلس، كثيراً ما يدعي الأعضاء لإلقاء محاضرات في الجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة، وبصفة خاصة معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية ومراكز الفكر، أو المشاركة في ندوات أو ورش عمل متخصصة في مجالات عمل المجلس، بما في ذلك الاشراف على البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية.

وعلاوة على ما تقدم، يستقبل المجلس خلال أشهر الصيف طلبة وطالبات كليات الاقتصاد والعلوم السياسية من الجامعات المختلفة لدورات تدريبية تتراوح ما بين أسبوع أو أسبوعين لكل متدرب، حسب الأحوال. وتشمل هذه الدورات تنمية المهارات سواء فيما يتعلق بكتابة التقارير باللغتين العربية والأجنبية وتحسين مستوي اللغة بصفة عامة، بجانب شرح العديد من القضايا والمشكلات الدولية المطروحة، خاصة تلك التي تهم صانع قرار السياسة الخارجية المصرية أو المدرجة ضمن أولويات هذه السياسة.

وفيما يلي أهم الفعاليات التي جرت خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

أولاً: التعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية:

1 - محاضرات السفير/ هشام الزميتي أمام معهد الدراسات الدبلوماسية:

ألقى السفير/ هشام الزميتي- عضو مجلس الإدارة وأمين عام المجلس - محاضرتين يومي 19 يناير و19 فبراير 2020 أمام معهد الدراسات الدبلوماسية، **الأولى** للدبلوماسيين الأفارقة المتحدثين بالإنجليزية، **والثانية** للدبلوماسيين الأفارقة المتحدثين بالفرنسية حول " جهود الدبلوماسية المصرية لمكافحة الإرهاب"، مركزاً على أن موجة الإرهاب التي تجتاح الشرق الأوسط ومنطقة الساحل الإفريقي منذ عدة سنوات أدت إلى نتائج سلبية من حيث تحقيق الدول المتأثرة بالإرهاب لمعدلات نمو سالبة، وانتشار غير مسبوق

للأسلحة بجميع أنواعها، والمرتزقة والإرهابيين والتنظيمات الجهادية، وبموجات من اللاجئين والمهاجرين لم تشهدها تلك المناطق من قبل، وهو ما يتطلب تضافر جهود جميع الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب بشكلٍ جاد، وأهمية الاستجابة للمبادرة الرئاسية المصرية بتشكيل قوة إفريقية لمكافحة الإرهاب، خاصة وأن انتظار المساعدة من خارج إفريقيا لن يجدي شيئاً، وأنه من الأفضل تكثيف الجهود الإفريقية قبل انتقال الهجمات الإرهابية إلى دول أخرى داخل القارة.

كما ألقى محاضرة يوم 19 فبراير 2020 للدبلوماسيين الأفارقة الفرانكوفونيين حول " التعاون الصيني الإفريقي" تم خلالها التركيز على مبادرة الحزام والطريق التي انضمت إليها كل دول القارة، والأمل في تعميق التعاون مع الصين بشكلٍ أوسع.

2 - اشراف السفير/ د. عزت سعد على بعض البحوث المقدمة من الملاحق الدبلوماسيين، بمعهد الدراسات الدبلوماسية:

خلال شهري يونيو/ يوليو 2020، أشرف السفير/د. عزت سعد- مدير المجلس، على، وشارك في مناقشة، ورقتين بحثيتين لاثنين من الملاحق الدبلوماسيين (دفعة رقم 52) بمعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية **حول**:

- "دبلوماسية أمن الطاقة الروسية في الشرق الأوسط".
- "تأثيرات الانتقال إلى الطاقة المتجددة على السياسة الدولية".

3 - محاضرة السفير/د. عزت سعد لكوادر مشروع الضبعة للطاقة النووية بالمعهد الدبلوماسي

بتاريخ 16 نوفمبر 2020، شارك السفير/د. عزت سعد محاضراً في أعمال الدورة التدريبية التي نظمها معهد الدراسات الدبلوماسية في مجالات تنمية المهارات الدبلوماسية لكوادر هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، وذلك تحت إشراف السفير خالد راضي، مساعد وزير الخارجية مدير معهد الدراسات الدبلوماسية. وتضمنت الدورة التدريبية برنامجاً متكاملاً شمل موضوعات سياسية ذات صلة بعلاقات التعاون بين مصر والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك الجهود المصرية

لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى محاضرات تفاعلية لتنمية القدرات ومهارات الاتصال في العمل الدبلوماسي والتواصل مع وسائل الإعلام، كما تناول البرنامج الموضوعات المرتبطة بأصول المراسم وقواعد المجاملة وفقاً للأعراف الدبلوماسية.

4 - **مشاركة السفير/هشام الزميتي في مناقشة عدد من الأبحاث المقدمة من الملاحق الدبلوماسيين، بمعهد الدراسات الدبلوماسية:**

في الفترة من إبريل وحتى يوليو 2020، شارك السفير/هشام الزميتي أمين عام المجلس، في مناقشة، عدد 6 من الأوراق البحثية المقدمة من الملاحق الدبلوماسيين (دفعة رقم 52) بمعهد الدراسات الدبلوماسية **حول:**

- "تأثيرات الانتقال إلى الطاقة المتجددة على السياسة الدولية".
- "تأثير الذكاء الاصطناعي على القانون الدولي للملكية الفكرية وقانون العمل الدولي".
- " الإرهاب السيبراني وخطورته على الأمن القومي المصري".
- " السلاح النووي والقانون الدولي الإنساني: المتضمنات للسياسة الخارجية المصرية".
- "قضية الانتشار النووي ودورها في التأثير على مسار السياسة الخارجية المصرية".
- "دور المجتمعات المحلية في تعزيز فاعلية عمليات السلام في إفريقيا. دراسة نقدية حول سياسات حفظ وصنع وبناء السلام".

ثانياً: دورات تدريبية لطلبة وطالبات كليات الاقتصاد والعلوم السياسية:

استقبل المجلس عام 2020 (12) طالب وطالبة من كليات الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعات مصر المختلفة، خلال شهري أغسطس وسبتمبر بواقع أسبوع لكل متدرب.

الفصل الرابع

مشاركات الأعضاء

مشاركة السفير/د. عزت سعد– مدير المجلس، في ندوة على هامش الاحتفال بالعيد القومي الصيني

بدعوة من السفارة الصِينيَة بالقاهرة، شارك السفير/د. عزت سعد- مدير المجلس في احتفالية السِفارة بالعيد الحادي والسَبعين لقيام جمهورية الصِين الشَعبيَة، في 28 سبتمبر 2020، حيث شارك فيها عدد من كبار المسئولين المصريين في ندوة افتراضية.

1. افتتح السفير الصيني أعمال الندوة بكلمة عرض فيها الآتي:

* إنجازات بلاده الاقتصادية وجهودها لإحتواء وباء (كوفيد-19) والسَيطرة عليه ثم الانخراط في عمليات مساعدات إنسانية وطبيَة مع أكثر من 150 دولة حول العالم.

* تحدث بإسهاب عن دور الحزب الشُيوعي الصِيني في إدارة الأزمة منذ البداية في إطار دوره التنموي في البلاد وتمسُكه بعقد دورة لمجلس الشعب الصيني في يوليو الماضي بمشاركة نحو 3000 عضو في مختلف أقاليم البلاد.

* تناول ما أسماه بالدُرُوس المُستفادة من الأزمة مشيراً إلى أن رؤية الصين لنظام الحوكمة تتَسق تماماً مع مقتضيات مواجهة هذه الأزمة التي طالت جميع دول العالم واستوجبت تعاوناً دولياً مُتعدِد الأطراف وتدفُقاً حراً للسلع والخدمات، وهو ماتُؤكِد عليه الصين في إطار مفهوم الرئيس الصيني "شي جينبينج" حول بناء عالم يتشارك مستقبل الإنسانية، والذي يقوم على ركائز خمس.

* عرض السفير الدعم الذي قدَمته الصين لمصر ارتباطاً بالجائحة مشيراً إلى أنه تجاوز الـ 100 مليون جنيه من مؤسسات القطاع الخاص فقط. كما تناول التعاون الجاري بين البلدين في مجال تطوير لقاح للوباء.

* اختتم السفير حديثه بالقول بأنهم يعملون على أن تكون العلاقات الصينية/المصرية نموذجاً يُحتذي به للدول الأخرى في المنطقة.

2. ألقت الدكتورة/هالة زايد – وزيرة الصحة والسكان، ممثلاً عن الحكومة المصرية، كلمة (باللغة الإنجليزية) عرضت فيها المساعدات المتبادلة بين البلدين منذ بداية تفشي الوباء وحتى الآن، مشيرةً في ذلك إلى تواصل التعاون الوثيق بين البلدين في مجالات الصِحة العامَة وتطوير اللُقاحات، وذلك بتوجيهات من الرئيس السيسي.

3. ألقى السفير/ حاتم تاج الدين- مساعد وزير الخارجية لشئون المراسم - كلمة نيابةً عن السيد وزير الخارجية هنَأ الجانب الصيني فيها بالذكرى الحادية والسبعين لقيام جمهورية الصين الشعبية وعرض الجوانب والتطورات الإيجابية التي شهدتها علاقات البلدين في السنوات الأخيرة.

4. ألقى السيد/ محمود الشريف- النائب الأول لرئيس مجلس النُواب، كلمة نيابةً عن البرلمان المصري أشاد فيها بعمق علاقات البلدين وبالتبادل البرلماني مع مجلس نواب الشعب الصيني والحرص على تواصلِهِ.

تقرير السيد/ فادي خليل عن مشاركته في أعمال المائدة المستديرة حول "فلسفة السياسة الضريبية والعدالة الإجتماعية في مصر"

بتاريخ 17 أكتوبر 2020، شارك السيد/ فادي خليل- عضو المجلس في مائدة مستديرة نظمها المجلس القومي لحقوق الإنسان لمناقشة موضوع "فلسفة السياسة الضريبية والعدالة الإجتماعية في مصر".

عرضت المائدة الملامح الرئيسية للنظام الضريبي الحالي في مصر، مع بيان دلائل العدالة الإجتماعية (الإعفاءات الضريبية) فيه، ومقارنته ببعض النظم الضريبية السابقة في مصر. وأكدت أن العدالة الضريبية عملية مستمرة ترتبط بالتطور السياسي والمجتمعي في الدولة، وتستلزم قدرة المواطن على دفع الضريبة وشعوره بمردودها، وإحساسه بقدره العالي كدافع للضريبة أمام جهات الدولة المختلفة، دون أن يخل ذلك بالتوازن المطلوب بين المصالح الوطنية للدولة وحقوق الإنسان الأساسية. كما أقر الحضور مفهوم الحق في الحياة كمبدأ حاكم للضريبة التي يجب أن يتم النص عليها في التشريعات بقواعد واضحة، دون التوسع في مضمون وتفسير هذه القواعد لعدم الإضرار بالمُموِل. وتم الإتفاق على مسئولية الحكومة في تحديد سبل الطعن في النزاعات الضريبية بصورة واضحة، وبأن تكون إجراءات النزاعات الضريبية معقولة ومحددة، مع الوضع في الإعتبار بأن حق التقاضي هو خط الدفاع الأخير الذي لا يجب أن يلجأ الممول إليه.

هذا وقد شددت المائدة على أهمية حل مشاكل تطبيق التشريعات الضريبية، وتلك الخاصة بالجهات العامة في الدولة سواء في داخلها أو في علاقتها ببعضها البعض، وتحديد مختلف المعوقات بوضوح، والرقابة علي عملية الإنفاق العام، وتنفيذ كل ما يلزم للإنتهاء من هيكلة وتطبيق آلية "موازنة البرامج والأداء" في مصر على النحو الأفضل لإستكمال مراقبة ومتابعة كل أوجه إيرادات ومصروفات الدولة بشفافية ودقة.

هذا ويُمكن الإطلاع على تفاصيل المائدة المستديرة وماتضمنته من توصيات على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند "أنشطة الأعضاء".

مشاركة السفير/ عزت سعد في احتفالية المجلس الأعلى للثقافة حول" العلاقات المصرية/ الروسية...البعد الثقافي" (تحت رعاية الأستاذة/د. إيناس عبد الدايم- وزير الثقافة)

بتاريخ 11 نوفمبر 2020، شارك السفير/د. عزت سعد- مدير المجلس، ممثلاً عن وزارة الخارجية، في احتفالية المجلس الأعلى للثقافة حول "العلاقات المصرية / الروسية...العلاقات الثقافية"، **بكلمة جاءت على النحو التالي:**

السيد الأستاذ/د. هشام عزمي- أمين عام المجلس الأعلى للثقافة،

سعادة السفير جورجي بوريسينكو سفير روسيا الاتحادية بالقاهرة،

السيدات والسادة الحضور،

قبل عامين (2018) احتفلنا بذكرى مرور 75 عاماً على قيام العلاقات الدبلوماسية المصرية / الروسية. ولم يشأ البلدان أن تمر المناسبة دون الاحتفاء بها، حيث زار الرئيس السيسي روسيا للمرة الخامسة في أكتوبر 2018، ثم بعد ذلك، وللمرة السادسة، للمشاركة في قمّة روسيا/إفريقيا.

ولقد كانت ثورة 30 يونيو 2013 فاتحة لمرحلة جديدة في علاقات البلدين، حيث توافرت لدى الجانبين الإرادة السياسية القوية للمزيد من التعزيز لهذه العلاقات. ومنذ الزيارة الأولى للرئيس السيسي لموسكو في 14 نوفمبر 2013 – وقت أن كان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع، ومعه وزير الخارجية السابق - نبيل فهمي، حيث عكست المشاورات السياسية بين البلدين تقاطعاً واضحاً بين أولويات الأمن القومي المصري وبين اهتمامات ومصالح روسيا الاتحادية في المنطقة، وهو ما ساهم في إيجاد مساحة كبيرة مشتركة تلاقت فيها الرؤي حيال معظم، إن لم يكن كل، الملفات الإقليمية والدولية.

وليس بوسع الجانبين تجاهل الثمار الكبرى للتعاون بينهما في كافة المجالات إبان فترة الاتحاد السوفيتي ورئاسة الراحل جمال عبد الناصر، والذي تجسد في بناء قاعدة صناعية مصرية شملت مشاريع عملاقة ما تزال شامخة حتى اليوم كالسد العالي ومصانع الألمنيوم والحديد والصلب وغيرها والتي تربو على المائة، كما أشار السيد السفير إلى صفقات تسليح الجيش المصري. ورغم التراجع الكبير في العلاقات إبَان حكم الراحل السادات، فإن ذلك لم يمنع موسكو من المضي قدماً في المساهمة في إعادة بناء القوات المسلحة المصرية ومساندتها في حرب أكتوبر 1973.

واليوم وبعد أن باتت روسيا منافساً جيوسياسياً مقلقاً للغرب - خاصة مع تصميم الرئيس بوتين على قيام الغرب بمعاملة بلاده على قدم المساواة على الساحة الدولية، وبما تستحقه من تقدير واحترام، وتعظيم قدراتها النووية الاستراتيجية والصاروخية - يلاحظ المراقب ضغوط واشنطن على الدول الصديقة والحليفة لها ارتباطاً بعلاقاتها بروسيا، بما فيها مصر ودول أخرى. وفي هذا السياق، أُشيرَ مراراً إلى عدم رضاء بعض الدوائر في واشنطن عن تنامي علاقات القاهرة بموسكو والحاجة إلى مراجعتها، وهنا كثيراً ما يؤكد الرئيس السيسي أن انفتاح مصر على روسيا وتعزيز العلاقات معها – أو مع غيرها – ليس موجهاً ضد أحد. وقد باتت مسألة إستقلالية سياسة مصر الخارجية والتنوع في شراكاتها الاستراتيجية بمثابة ركيزة أساسية في استراتيجية مصر الخارجية. وأصبحت روسيا بحق شريكاً استراتيجياً لمصر لاغنًى عنه في تسوية مشكلات المنطقة والحفاظ على الاستقرار والأمن فيها.

لا يستطيع أحد أن ينكر أنه في منطقة مضطربة مثل الشرق الأوسط، حيث تتفجر الصراعات ويتنامى الإرهاب والتطرف الديني، هناك مساحة كبيرة للتعاون المصري/ الروسي في كافة المجالات. وتشهد السنوات الأخيرة نشطاً روسياً واضحاً وتأثيراً حقيقياً في ملفات كثيرة، وهو ما يستوجب المزيد من التنسيق والتشاور الوثيق مع الشريك الاستراتيجي مصر، خاصة في ضوء تماثل توجهات البلدين ورؤيتهما للأوضاع في المنطقة ولمبادئ الحوكمة العالمية لا سيما مبادئ عدم التدخل في الشئون الداخلية وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وقلقلة أو تغيير الأنظمة القائمة، تحت دعاوى زائفة أو مضللة، وحق كل دولة في اختيار نموذج التنمية الذي يتناسب

ومنظومة القيم الخاصة بها، وحرص البلدين على البعد عن إسداء النصائح والتعالي والغطرسة ولغة التهديد وفرض الشروط.

ولا شك في حقيقة أن هناك إمكانات واعدة لتعاون مصري / روسي مثمر في كافة مجالات التعاون الاقتصادي والعلمي والفني، خاصة في ضوء حقيقة أن اقتصاد كل من البلدين مكمل للآخر. ومع ذلك اعتقد أن الجانبين لم يبذلا جهداً كافياً في هذا الشأن رغم هذه الإمكانات.

ما دمنا في ضيافة وزارة الثقافة ومجلسها الأعلى، لا يمكن أن نتجاهل التعاون الثقافي بين البلدين، والذي يمثل حجر الزاوية في التقارب والتفاهم بين شعبي البلدين وبالتالي هو الترمومتر الحقيقي للعلاقات بين شعبي البلدين.

لقد كان التبادل الثقافي بين الجانبين كبيراً ومتنوعاً في الماضي وكان من ثماره على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء أكاديمية للفنون في مصر ووضع الأسس العلمية والفنية للفرق القومية للفنون الشعبية في طول مصر وعرضها والأوركسترا السيمفوني والكونسرفاتوار ومعهد الباليه وانشاء فرقة باليه مصرية، كانت الأولى من نوعها في المنطقة العربية وإفريقيا، فضلاً عن أن المسرح الروسي كان الأكثر تاثيراً على المسرح المصري من حيث الواقعية والاعتماد.

وللأسف لا يوجد اليوم هذا الزَخم من التعاون الثقافي الذي كان في الماضي، ويظل التعاون الثقافي قاصر منذ عقود على البعثات التعليمية، وبعض أسابيع الأفلام السينمائية وزيارات متقطعة للفرق الفنية، ولكن دون حماس لفعل المزيد، من الجانبين. وأود الإشارة في هذا السياق إلى عشرات المنح السنوية للطلبة المصريين، وإن كان التبادل الطلابي بين الجامعات لايزال محدوداً وهناك حاجة لعمل شراكات من خلال منصات الإنترنت، لكن أرجو أن يكون الجانب المصري قد استنفذ هذه المنح بالكامل واستخدمها لخدمة العلاقات الثقافية بين البلدين ولدراسة فنون السينما والباليه والكونسرفاتوار، على نحو ما جرى بكثافة حتى مطلع سبعينيات القرن الماضي، وأثمر عن رموز فنية مصرية عظيمة مثل رمزي يسي وحسن شرارة وماجدة صالح وعبد المنعم كامل وجابر البلتاجي وغيرهم ، يُذكر أن أول عميد لمعهد الكونسرفاتوار كان روسياً، كما أنه من المهم جداً إحياء حركة الترجمة.

أثق أن المجلس الأعلى للثقافة سيغتنم مناسبة عام الثقافة بين البلدين (2021) للتعاون مع زملائهم من الجانب الروسي لصياغة خطة شاملة لإحياء التعاون الثقافي المصري / الروسي في كافة أشكاله، بما يلبي طموحات الجانبين ويكون آداة للتقارب والتعارف بين الشعبين اللذين تجمعهما أواصر صداقة تاريخية متينة. ولا يجب أن ننسي التراث الإسلامي والعربي في كتابات أساطين الأدب والثقافة في روسيا من أمثال ليف تولستوي وألكسندر بوشكين وإيفان بونين وفي كتابات كتاب مصريين كبار قدماء مثل الامام محمد عبده وأخرين معاصرين.

وشكراً جزيلاً،،،

مشاركة السفير/ عزت سعد في احتفالية المجلس الأعلى للثقافة حول " العلاقات المصرية/ الإندونيسية...البعد الثقافي"

بتاريخ 25 نوفمبر 2020، شارك السفير/د. عزت سعد- مدير المجلس، ممثلاً عن وزارة الخارجية، في احتفالية المجلس الأعلى للثقافة حول "العلاقات المصرية / الإندونيسية...العلاقات الثقافية)، **بكلمة جاءت كالتالي:**

معالي السيدة/ د. إيناس عبد الدايم- وزير الثقافة،

الأستاذ/د. هشام عزمي- أمين عام المجلس الأعلى للثقافة،

السيد الوزير المفوَض/ محمد أجي سوريا- القائم بأعمال سفارة أندونيسيا بالقاهرة بالإنابة،

السيدات والسادة الحضور،،،

إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا اليوم ممثلاً عن وزارة الخارجية للمشاركة في أمسية ثقافية تحت رعاية وزارة الثقافة ومجلسها الأعلى، للعلاقات المصرية ببلدٍ عزيز علينا جميعاً وتربطنا به صلات ذات جذور تاريخية عميقة. إنها جمهورية أندونيسيا التي كانت مصر أول دولة تعترف باستقلالها عن هولندا عام 1945 ووقعت معها معاهدة صداقة وتعاون وأقامت معها علاقات دبلوماسية عام 1949، وكما نعرف جميعاً فإن أندونيسيا – التي يبلغ تعداد سكّانها 261.8 مليون نسمة - وفقاً لإحصاء عام 2018- هي أكبر دولة من حيث عدد المسلمين، بجانب ديانات ومعتقدات أخرى (المسيحية والهندوسية والبوذية). وكما نعلم أيضاً فإن أندونيسيا أرخبيل يصل عدد جزره إلى 17508 جزيرة وتضم 34 مقاطعة، وتحتفي في 17 أغسطس من كل عام بعيد استقلال تلك الدولة الرائدة في منطقة جنوب شرق آسيا والتي تتسم بتنوع عرقي وديني وثقافي فريد بجانب امتدادها الجغرافي كما ذكرت.

وكما أشار سيادة القائم بالأعمال، يتضمن الدستور الأندونيسي ومنذعهد الرئيس سوكارنو مبادئ خمسة تحكم الفلسفة التي تقوم عليها الدولة الأندونيسية الحديثة فيما يعرف بفلسفة " البانشاسيلا""Pancasila" التي هي جزء لايتجزأ من احكام الدستور، **وهي**: الإيمان بالله، القوميَة، الديمقراطية، الإنسانية العادلة المتحضِرة، العدالة الإجتماعية.

ومن الناحية السياسية، فقد ترسخَت علاقات البلدين إبَان حكم الرئيسين عبد الناصر وسوكارنو، حيث شاركت كل من مصر وأندونيسيا في تأسيس حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، حيث لعبتا دوراً محورياً في المنظمتين كما تشجع الدولتان حوار جنوب/جنوب، وتنتميان إلى مجموعة الـ 77 + الصين ومجموعة الـ 15 ومجموعة الدول الثمانية الإسلامية النامية والشَراكة الجديدة بين آسيا وإفريقيا، والتي استضافت جاكرتا قمتها الأولى عام 2005، وكان لي شرف المشاركة فيها، كل ذلك بجانب الروابط الدينية والثقافية المشتركة.

ولقد شهدت علاقات البلدين طفرة نوعية في العلاقات خلال السنوات الأخيرة، حيث زار الرئيس عبد الفتاح السيسي أندونيسيا يومي 4 و5 سبتمبر 2015 أجرى خلالها مباحثات سياسية شاملة مع نظيره الأندونيسي، كما التقى سكرتير عام تجمع آسيان بمقره بجاكرتا لبحث علاقات التعاون المشترك وآفاقه المستقبلية، خاصةً وأن مصر أعلنت اهتمامها بتنمية علاقاتها بهذا التجمُع الناجح والواعد والذي تعد أندونيسيا قوته الدافعة واقتصاده الأكبر. والحقيقة أن زيارة الرئيس السيسي كانت نقطة تحوُل هامة في علاقات البلدين التي ظلت لفترة لايُستهان بها في اتجاه واحد بمعنى أن الزيارات الرئاسية والوزارية كانت دائماً من الجانب الأندونيسي، بينما زار الرئيس الأسبق مبارك جاكرتا مرة واحدة عام 1983 (قمتُ شخصياً بمرافقة الرئيس عبد الرحمن واحد في زيارة للقاهرة عام 2001 والرئيسة ميجاواتي في زيارة رئاسية لمصر عام 2002). وتجري المشاورات السياسية بين البلدين على نحو منتظم على مستوى مساعدي وزير الخارجية (آخر جولة، وهي السادسة، عقدت بالقاهرة في 27 يونيو 2019).

وفي الإطار المتعدِد الأطراف، تتشارك البلدين مواقف متقاربة إزاء الكثير من القضايا الإقليمية والدولية بما فيها الصِراع العربي/الإسرائيلي وحظر الأسلحة النووية

ومكافحة الإرهاب وتغيُر المناخ وغيرها من القضايا المدرجة على الأجندة الدوليَة. كما يحرص البلدان على التنسيق الإيجابي في المحافل الدوليَة ويتبادلان التأييد والدَعم لمرشحيهما في المناصب الدوليَة.

وعلى صعيد التبادل التُجاري، بلغ حجم التبادل التُجاري 1154 مليون دولار (عام 2019) طبقاً لجهاز الإحصاء الأندونيسي، ويميل لصالح أندونيسيا بواردات تبلغ 1019 مليون دولار، ويوجد في مصر 22 شركة مستثمرة بقيمة 57.99 مليون دولار تعمل في مجالات الإنشاءات والإتصالات والزُجاج وحمض التاليك اللَامائي.

وتعد اللجنة المشتركة للتعاون الإقتصادي والفني بين البلدين الآلية الرئيسية القائمة على علاقات البلدين (عُقدت الدورة الخامسة والأخيرة في إبريل 2007). وقد أنشأت أندونيسيا مجموعة الصَداقة مع مصر في 26 فبراير 2020 وتعمل بنشاط.

ومن المعروف أن الإقتصاد الأندونيسي يحتل المرتبة العاشرة عالمياً من حيث القوَة الشرائيَة، وتتمتع أندونيسيا بعضويَة مجموعة الـ 20.

ويبرز التعاون الثقافي بين مصر وإندونيسيا ليُمثِل- بحقٍ- الرَكيزةالأساسيَة لعلاقات البلدين، رغم الإمكانات الواعدة في المجالات الإقتصادية والتجارية.

وهنا يقوم الأزهر الشريف بالدَور الأكبر بحكم مكانته الخاصَة لدى الشَعب الأندونيسي، لما يتميَز به من فكر وسطي معتدل يتلاءم مع طبيعة الشعب الأندونيسي. ويمتد هذا التقدير للأزهر ليشمل القيادة السياسية في أندونيسيا. ومن هنا يبدو حرص الإمام الأكبر د. أحمد الطَيِب على زيارة أندونيسيا بانتظام وكانت آخر زياراته في عام 2018 وزارها عام 2016 حيث استقبله السيد رئيس الجمهورية.

ويمنح الأزهر لإندونيسيا 178منحة جامعية ومعاهد سنوياً. ومن خلال هذا الدور يتحقق الانتشار الثقافي لمصر بأندونيسيا لاسيَما وأن هناك مايقرب من ألف طالب وطالبة يلتحقون بالأزهر سنوياً على نفقته الخاصَة (الإجمالي حوالي 600 طالب وطالبة). وقد أحسنت مؤسسة الأزهر بافتتاح مركز لتعليم اللُغة العربيَة لغير النَاطقين بها في جاكرتا في يوليو 2019.

هذا وأود الإشارة إلى أن هناك اتفاقاً للتعاون الثقافي وقع بين البلدين في يونيو عام 1955، وبرنامج تنفيذي له وقع في 20 أكتوبر 1961 وعدد من اتفاقيات التآخي والصَداقة بين بعض المحافظات المصرية ونظيراتها الأندونيسية. وقد شاركت مصر في الدورة السابعة عشر لمهرجان "بالي" الدولي للأفلام خلال الفترة من 10 إلى 13 ديسمبر 2019. وفي المقابل شاركت أندونيسيا في الدورة العشرين لمهرجان الإسماعيلية الدولي للفنون الشعبية بمحافظة الإسماعيلية في سبتمبر 2019، كما شاركت مصر بنجاح في معرض أندونيسيا الدولي للكتاب عام 2019. وشاركت أندونيسيا في مهرجان أسوان الدولي للثقافة والفنون خلال الفترة من 14 إلى 24 فبراير 2019، وهو مايعكس تبادلاً ثقافياً نشطاً وإن كان لايعكس مكانة البلدين التاريخية، كلٌ لدى الآخر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقاء أعضاء مجلس الإدارة بالسيد وزير الخارجية (13 ديسمبر 2020)

بتاريخ 13 ديسمبر 2020، استقبل السيد وزير الخارجية/ سامح شكري – بمكتبه بمقر وزارة الخارجية، بماسبيرو- رئيس وأعضاء مجلس إدارة المجلس ومديره التنفيذي، في لقاء سنوي يحرص الأعضاء فيه على مناقشة الرؤية المصرية تجاه أهم ماتشهده المنطقة من تحديات بجانب آخر المستجدات ذات الصلة في عدد من الملفات ذات الأهمية، وبصفة خاصة القضية الفلسطينية والتطورات على الساحة الليبية ومسار مفاوضات السد الإثيوبي، بجانب جهود وتحركات مصر لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتفاعلها الدبلوماسي النشط في الدوائر المختلفة للسياسة الخارجية بما يسهم في تحقيق المصالح المصرية.

وقد أعرب السيد الوزير عن تقديره لدور المجلس الهام في التعريف بقضايا السياسة الخارجية المختلفة، والتواصل مع المؤسسات المناظرة من مراكز فكر وأبحاث بهدف نقل الرؤية المصرية إزاء تلك القضايا وأبرز التحديات التي يشهدها المحيط الإقليمي والدولي بصورة موضوعية ومهنية، مشيداً في ذلك بما لدى المجلس من قيادات وخبرات متراكمة تؤهلها لمواصلة هذا الدور بشكلٍ فاعل.

ومن جانبه توجَه السفير/د. منير زهران بالشكر لوزارة الخارجية على دعمها للمجلس وأنشطته، مثنياً على التعاون الممتد بين الجانبين، مشيراً في هذا السياق إلى بعض الفعاليات الهامة التي نظمها المجلس خلال الفترة الماضية، بما فيها قضايا عربية وإقليمية ودولية. ونقل رئيس المجلس الدعوة للسيد وزير الخارجية لافتتاح فعاليات المؤتمر السنوي للمجلس (2020).

الفصل الخامس

بيانات صحفية

الثلاثاء: 30 يناير2020.

بيـــــان
حول ما يسمي بـ "صفقة القرن"

يؤكد المجلس المصري للشئون الخارجية ان ما يسمي بـ" صفقة القرن" للسلام في الشرق الاوسط التي أعلنها الرئيس الامريكي دونالد ترامب يوم الثلاثاء 28 يناير2020 في البيت الابيض بحضور بنيامين نتنياهو وسط حضور مكثف لليمين الصهيوني الاسرائيلي، والتي نشرها البيت الابيض في نفس اليوم، تنطوي على خروج صارخ على ثوابت حل القضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وفي القلب منها إقامة دولة فلسطينية مستقلة على خطوط 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس. كذلك يؤكد المجلس أن الاسلوب الذي اتبعته الادارة في التشاور و الإعلان عن " الصفقة" بمشاركة طرف بعينه أي نتنياهو وتجاهل الاطراف الاخرى، انما يرسخ انحياز الادارة الامريكية الصارخ لإسرائيل والاستخفاف بثوابت حل القضية، ومنها ادانة الاستيطان الاسرائيلي وضم الجولان لإسرائيل وعدم الاكتراث بتبعات ما تتخذه من اجراءات على استقرار وأمن المنطقة عموماً ومراعاة الحد الأدنى من المسئوليات القانونية والاخلاقية المفترض توافرها في دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن عليها أن تلتزم بأسس الديمقراطية واحترام حقوق الانسان حول العالم. وخاصة حق تقرير المصير.

يؤكد المجلس ان الإعلان عن الصفقة واختيار توقيتها لتحقيق مصالح شخصية انتخابية تخدم غلاة اليمين الصهيوني العنصري والمتطرف في كل من الولايات المتحدة واسرائيل، وكأننا أمام من يعطي مال غيره لمن لا يستحق، وهو ما يفرض على الجانب العربي تحدياً كبيراً يستوجب انهاء الانقسام الفلسطيني والتضامن العربي مع الفلسطينيين لمواجهة هذا التحدي، وهو ما يأمله المجلس المصري للشئون الخارجية من اجتماع وزراء الخارجية يوم السبت أول فبراير 2020 ولبلورة موقف عربي موحد بالتنسيق مع القوي الدولية والعمل مع الدول الصديقة.

القاهرة: 7 يونيو 2020

بيان المجلس المصري للشئون الخارجية
حول الاوضاع في ليبيا

يرحب المجلس المصري للشئون الخارجية بإعلان القاهرة لإنهاء الصراع في ليبيا وتوافق القادة الليبيين في اجتماعهم في القاهرة أمس 6 يونيو الجاري، بدعوة من الرئيس عبد الفتاح السيسي واتفاقهم على اعلان القاهرة الذي تضمن مبادرة ليبية كأساس لتسوية الازمة في البلد الشقيق استناداً الى قرارات الامم المتحدة والمبادرات الدولية السابقة لاسيما مخرجات قمة برلين، التي نتج عنها حلا سياسيا شاملاً بخطوات تنفيذية واضحة، والتزام كافة الاطراف بوقف إطلاق النار اعتبارا من صباح يوم الاثنين 8 يونيو 2020.

ولنجاح المبادرة يتعين على الامم المتحدة والمجتمع الدولي إلزام كافة الجهات الاجنبية بإخراج المرتزقة الاجانب من جميع الأراضي الليبية وتفكيك المليشيات وتسليم اسلحتها – حتى يتمكن الجيش الوطني الليبي والاجهزة الليبية الامنية من الاضطلاع بمسئولياتها العسكرية والامنية في البلاد، الى جانب استكمال مسار اللجنة العسكرية 5+5+ بجنيف برعاية الامم المتحدة.

كما يؤيد المجلس المصري للشئون الخارجية ما تضمنته المبادرة بشأن تمثيل اقاليم ليبيا الثلاثة في مجلس رئاسي منتخب تحت اشراف الامم المتحدة وتوحيد المؤسسات الليبية بما يضمن أداء الادوار المنوطة بها، واعتماد اعلان دستوري ينظم مقتضيات المرحلة الانتقالية لعودة الامن والاستقرار في ليبيا وادانة الارهاب الذي تدعمه وتموله جهات خارجية معروفة والذي يعوق عودة الامن والاستقرار الى ليبيا واحترام استقلالها وسلامتها الاقليمية.

كما يثُمن المجلس المصري للشئون الخارجية التأييد الدولي الواسع الذي لقيه اعلان القاهرة ويدعو كافة الاطراف الى التعاون مع الاطراف الليبية المعنية بعودة الامن والاستقرار في البلاد في تنفيذ ذلك الاعلان لاستعادة الامن والاستقرار في ليبيا لضمان الاستفادة من الثروات الطبيعية الليبية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد الشقيق.

الثلاثاء: 7 يوليو 2020

بيان نعي

بمزيدٍ من الأسى والحزن يُنعي المجلس المصري للشئون الخارجية المغفور له بإذن الله الفريق/ د. محمد سعيد العصَار- وزير الدولة للإنتاج الحربي، كإبنٍ بار من أبناء مصر، ممَن ساهموا في الدفاع عنها على مدى عمره المديد، وكان أحد الرموز العسكرية المخلصة، الذي شارك في مسئولية إدارة البلاد في فترة صعبة اتسمت بالكثير من التحديات، مسئولاً عن ملف العلاقات الخارجية والاتصال بالإعلام والقوى السياسية بعد ثورة 25 يناير 2011، وامتد عطاؤه وتفانيه في خدمة بلاده حتى وافته المنية أمس 6 يوليو الجاري؛

وإذ يعرب المجلس عن خالص تعازيه للقوات المسلحة ولشعب مصر في وفاة الفقيد، يدعو الله أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم أسرته وذويه الصبر والسلوان.

10 سبتمبر 2020

بيـــان تضامن المجلس مع حكومتي وشعبي السودان

يعرب المجلس المصري للشئون الخارجية عن تضامنه الكامل مع حكومتي وشعبي السودان وجنوب السودان، إزاء الاضرار والمعاناة التي تعرض لها الشعبان الشقيقان نتيجة الامطار والسيول التي اجتاحت البلدين منذ بداية شهر سبتمبر الجاري، والتي أدت الي معاناة إنسانية وخسائر في الأرواح ونزوح ما يزيد على نصف مليون من السكان وتدمير الممتلكات وهدم للمنازل ونفوق الآلاف من الماشية وتدمير للزراعة والبنية الأساسية، الأمر الذي استوجبه تضامن مصر حكومة وشبعاً مع البلدين الشقيقين وارسال المساعدات الإنسانية العاجلة اللازمة للتخفيف عن المتضررين.

ويعرب المجلس المصري للشئون الخارجية عن مساندته الكاملة للجهود التي تقوم بها الحكومة المصرية بإرسال شحنات من المساعدات الإنسانية لمساندة شعبي السودان وجنوب السودان للتخفيف من معاناتهما ويؤازر تلك الجهود على كافة المستويات الاجتماعية والإنسانية.

26 سبتمبر 2020

بيان المجلس بمناسبة
"اليوم العالمى للإزالة التامة للأسلحة النووية "

يؤكد المجلس المصرى للشئون الخارجية، بمناسبة اليوم العالمى للإزالة التامة للأسلحة النووية "26 سبتمبر" الالتزام الكامل لتحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية من العالم.

لقد كان من المفترض انعقاد المؤتمر العاشر لمراجعة معاهدة منع الانتشار فى مدينة نيويورك فى أبريل / مايو من العام الجارى، وهو ما يتواكب مع الذكرى الخمسين لدخول تلك المعاهدة حيز النفاذ، إلا أنه قد تم تأجيله – للأسف – بسبب جائحة كورونا (Covid- 19) إلى إشعارٍ آخر فى عام 2021.

لقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمعاهدة منع الانتشار النووى فى عام 1968، إلا أنها لم تحقق حتى الآن هدفها النهائى المتمثل فى نزع السلاح النووى، رغم مرور 50 عاماً على دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ. فعلى الرغم من أن المؤتمر المُؤجَّل هو العاشر فى سلسلة المؤتمرات المعنية بمراجعة معاهدة منع الانتشار منذ دخولها حيز النفاذ فى عام 1970، إلا أنه لم يكن هناك أى تقدم نحو تحقيق الهدف المنشود منها. الأمر الذي يُعزَى إلى سباق التسلح النووى الذي تقوم به الدول الحائزة على الأسلحة النووية وتلك التى لم تنضم حتى الآن إلى المعاهدة، بما فى ذلك إسرائيل، والتى آثرت الاحتفاظ بترساناتها النووية. وبهذه المناسبة، يعرب المجلس المصرى للشئون الخارجية عن أسفه الشديد لفشل مؤتمرات مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى فى تحقيق هدفها الأسمى؛ ألا وهو نزع السلاح النووى.

هذا، ولقد نجحت الدول غير النووية، بعد فقدانها الأمل فى التوصل إلى آلية تتحقق بها إزالة الأسلحة النووية، فى التفاوض على معاهدة بديلة لمعاهدة منع الانتشار؛ ألا وهي معاهدة حظر الأسلحة النووية، والتى تم اعتمادها من قِبل 122 دولة لها لدى

اجتماعها فى نيويورك فى 7 يوليو 2017. ولقد فُتِح باب التوقيع على تلك المعاهدة يوم 20 سبتمبر 2017 بمناسبة انعقاد الدورة 72 للجمعية العامة. وبعد توقيع مالطا عليها فى 25 أغسطس 2020، بلغ عدد الدول المُوقِّعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية 84 دولة، فى حين وصل عدد الدول المُصدِّقة عليها 44 دولة. وفى هذا السياق، فإن المجلس المصرى للشئون الخارجية يدعو جميع الدول، لاسيما الدول الحائزة على الأسلحة النووية، للانضمام إلى تلك المعاهدة فى أقرب فرصة ممكنة، ومن ثَمَّ يمكن تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية من العالم.

18 أكتوبر 2020

بيان
بمناسبة مرور 75 عاماً على إنشاء الأمم المتحدة

بمناسبة مرور 75 عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، بدخول الميثاق المُنشئ لها حيَز النَفاذ في 24 أكتوبر1945، نظَم المجلس المصري للشئون الخارجية - بجانب ندوة افتراضية بالتعاون مع منسق الأمم المتحدة بالقاهرة في 18 الجاري حول "إنقاذ تعدُدِيَة الأطراف"- ندوة لإستذكار المناسبة تم خلالها تناول دور مصر كعضو مُؤسِس للمنظمة حيث شاركت في صياغة الميثاق في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، وفي صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، كما شاركت بنشاط في أعمال مجلس الأمن كعضو غير دائم في المجلس خمس مرَات، وفي أنشطة مكافحة الإرهاب، كما تعد مصر سابع أكبر دولة من حيث حجم المشاركة في قوَات حفظ السلام عالمياً.

وقد تم التأكيد خلال المناقشات على ضرورة البناء على الدروس المستفادة لتعزيز دور المنظمة العالمية بحلول الذكرى المئوية لإنشائها عام 2045، حيث أظهرت جائحة (كوفيد-19) مدى الحاجة لتعزيز منظومة التعاون الدولي بين الدول والشعوب لمواجهة التحديات المشتركة للكافة على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية. والتأكيد على أن لنظام الأمم المتحدة دورٌ لتيسير هذا التعاون، من خلال المنظمات الدولية المعنية وخاصةً منظمة الصحة العالمية من منطلق الأدوار التكاملية للمنظمات الدولية. ويتطلب الأمر مُراجعة الوضع الحالي والترتيبات القائمة ذات الصلة للوقوف على آفاق تطويرها.

كما أفرزت الجائحة نوعاً جديداً من التعاون حيث قدمت بعض الدول ومنها مصر مساعدات لدول منكوبة عديدة في بداية الأزمة وعلى امتدادها، خاصةً الإفريقية، قبل أن تتلقى مصر مساعدات خارجيَة عندما إشتدت وطأة الجائحة بها. **ومن بين ما خلصت إليه المناقشات خلال الندوتين، ما يلي بصفةٍ خاصة:**

1- الحاجة لاضطلاع الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن بمسئولياتها

بشكلٍ ملموس تجاه صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق وبحكم وضعها الدولي، وعدم التعامل مع المجلس كساحة للتجاذب السياسي والسعي لإحراج أطراف لأهداف سياسية تتعلق بالمواقف من قضايا محل نظر المجلس كحالة سوريا وليبيا واليمن، وغيرها في إفريقيا، حيث يحُول هذا التجاذب السياسي بين الدول الخمس وغياب وحدة مواقفها، أو اتفاقها على الحد الأدنى، دون تمكن المجلس من الوفاء بمسئولياته، ممَا يُضعف دور المجلس تدريجياً ودور الأمم المتحدة ككل لصالح ترتيبات دولية وإقليمية أخرى، وبما يخصم من رصيد ومصداقية المنظمة باعتبارها الجهاز الدولي المعني بتسوية النزاعات. وفي هذا السياق عجز مجلس الأمن عن التوصل إلى اتفاق حول دعوة السكرتير العام في مارس 2020 لاستصدار قرار يدعو لوقف إطلاق النار الشامل في كل النزاعات لأسباب إنسانية لمواجهة تفشي جائحة (كوفيد-19) وضرورات مواجهتها.

2- مع الاعتراف بأهمية التنسيق المستمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بموجب أحكام الفصل الثامن من الميثاق، وتعزيز دور الأخيرة في منع وتسوية نزاعات الأقاليم التي تمثلها، إلا أن ذلك لا يعنى ولا يجب أن يُفهم على أنه تخلي من الأمم المتحدة عن دورها الرئيسي باعتبارها الجهاز الدولي الأكبر والأقدر على معالجة الحالات التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، والتعامل معها ومتابعة ما يتم من جهدٍ إقليمي بشأنها. وتُؤكد التجارب أن الأدوار المحدودة التي تلعبها المنظمات الإقليمية تظل بحاجة إلى دعم وتنسيق أممي، خاصة فيما يتعلق بالوقاية من النزاعات وتسويتها بالوسائل السلميَة وفقاً لأحكام الفصل السادس من الميثاق، بما فيها الوساطة وحفظ السلام وبناء السَلام.

3- لايُمكِن أن يتحقق التَكامُل والاعتماد المُتبادل فيما بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصِصة والبرامج والصَناديق لمواجهة تفشي وباء(كوفيد- 19) وتنفيذ أجندة التنمية المُستدامة إلاَ بالتنفيذ الكامل والأمين لأحكام المادة (17) فقرة(3) من ميثاق الأمم المتحدة الذي توقَف منذ سبعينيَات القرن الماضي، وتنص الفقرة على أن: "تنظر الجمعية العامة في أية ترتيبات ماليَة مُتعِلقة بالميزانيَة مع الوكالات المُتخصِصة المُشار إليها في المادة (57) وتُصدِق عليها، وتدرُس الميزانيَات الإدارية لتلك الوكالات لكي تُقدِم لها توصيَات.

4- ضرورة بذل جهود حقيقية وجادة من جانب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب،

فما يشهدُه العالم من تصاعد في وتيرة وعمليات الإرهاب واتباع التنظيمات الإرهابية أساليب معقَدة لتنفيذ عملياتها بقدرات تسليحية ولوچيستية ومالية واستخباراتية تفوق قدرات الدول، وعبر الحدود إنما تؤكد الحاجة لقيام الأمم المتحدة بالتعامل بصورة مُتسَقة على مستوى المنظومة لتعزيز التعاون الدولي بشأن مكافحة الإرهاب ومسبباته للقضاء على التنظيمات الإرهابية، مع التركيز في هذا السياق على كسر الترابط بين الإرهاب وتهريب المخدرات والإتجار في البشر والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ودحض أي مساعٍ لربط الإرهاب بحقوق الإنسان أو موضوعات الديمقراطية، ودعم المنشقين الداخليين وتجفيف منابع تمويل الإرهاب من خلال جهود دولية وإقليمية فعَالة، فضلاً عن مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في رصد أنشطة الكيانات الإرهابية وإدراجها على قوائم الإرهاب. وطالب المجلس بضرورة إحترام جميع فئات حقوق الإنسان وتمويل أنشطتها من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة، بدلاً من تمويلها من خلال المُساهمات الطَوعيَة التي ترتبط بأي مشروطيَات.

5- يظل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر وخفض معدلاته هدفاً أساسياً يجب أن تواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيقه ووضعه في صدارة الأولويات، خاصة مع تداعيات جائحة (كوفيد – 19) السلبية، حيث تحتاج الأمم المتحدة لوضع تصوُر شامل لكيفية تعزيز دورها في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة وتطوير أجندة 2030، مع معالجة الآثار الناتجة عن الجائحة على حالة التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي في العالم. فتحقيق السلم والأمن الدَوليين لا يُمكن فصله عن تحقيق وتعزيز التنمية، مما يتطلب تعزيز الدور التنموي للأمم المتحدة وعدم تخلِي المنظمة عن مسئوليَاتها التاريخيَة تجاه المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، والحقوق التي كفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتنفيذ الكامل والأمين لها من جانب الأمم المُتحدة والوكالات المُتخصِصة وبرامجها وصناديقها بالتنسيق مع الدُول الأعضاء، وذلك بما تحقق أهداف التنمية المُستدامة مع حلول العام 2030.

6- من جانب آخر، يشهد العالم منذ عام 2015 تصاعداً في أهمية قضايا النزوح القسري بما تتضمَنه من مشكلات تتعلق بالهجرة واللجوء، خاصة مع اعتماد الاتفاق العالمي للاجئين والعهد الدولي للهجرة في ديسمبر 2018، وما صاحب ذلك من إنشاء

شبكة الأمم المتحدة للهجرة، وتحول المنظمة الدولية للهجرة إلى وكالة متخصصة، وتعزيز الدور السياسي للمفوضية السَامية لشئون اللاجئين ووكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، وتمكين كل تلك الأجهزة من أداء مهامها بكفاءة من خلال دعمها ماليًا وسياسيًا.

ورغم كل ما بُذِل من جانب الأمم المتحدة للتعامل مع قضايا اللَاجئين، والتي تدخل ضمن تسوية النزاعات والوقاية من تجدُدها وكذلك مكافحة الفقر وتغيُر المناخ والجفاف، والتنمية، إلا أن ذلك لا يُغنى عن الحاجة لإيجاد حلول مستديمة للجوء من خلال معالجة مسببات النزوح وتهيئة المناخ السياسي والتنموي والأمني المناسب للعودة الطوعية والآمنة للاجئين إلى دولهم الأصلية، من خلال تعزيز العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، حيث تمثل الأعداد المتزايدة للاجئين عبئاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً على الدول المضيفة لهم، وتعد مصدرًا لتجدد النزاع بدولهم الأصلية، ممَا يتطلب من الأمم المتحدة وضع رؤية أكثر شمولاً لتعزيز جهود إيجاد حلول دائمة لأوضاعهم، مع التركيز على متطلبات العودة والعمل على إيجاد حلول دائمة بدلاً من التركيز على المعالجة الوقتية. ومن هنا يأتي الدَور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في إطار بناء السَلام منذ أَنشأت الجمعيَة العامَة للأمم المتحدة عام 2006 لجنة بناء السَلام.

7- ارتباطاً بما تقدَم، يُؤكد المجلس ضرورة الامتناع عن استخدام الاعتبارات الإنسانية كذريعة للتدخُل في الشئون الداخلية للدول من خلال التوسع في تفسير مفهوم "مسئولية الحماية" واستخدامه لأهداف سياسية انتهاكاً للمبدأ السابع من مبادئ الأمم المتحدة الذي نصَت عليه المادة الثانية من الميثاق، حتى أن هذا المفهوم مدرجاً ضمن أعمال الجمعية العامة، خاصة على خلفية التجارب السلبية لتفعيل مفهوم "مسئولية الحماية" في ليبيا، وفي غيرها من مناطق للنزاعات وتعدد تفسيرات مفهوم الأمن الإنساني.

8- ضرورة التَنفيذ الكامل والأمين لأجندة نزع السِلاح التي نصَت عليها نتائج الدَورة العاشرة الخاصة للجمعيَة العامة للأمم المتحدة SSOD.I لعام 1978 وعلى رأسها السَلاح النَووي، وتحقيق إخلاء العالم من السَلاح النَووي وغيره من أسلحة

الدَمار الشَامل، عالميًا وإقليميًا، وبصفة خاصَة في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الجمعيَة العامة العديدة ذات الصِلة، وذلك لتفادي فناء الجنس البشري وتحقيقاً للسلم والأمن الدَوليين. وتحقيقاً لهذا الهدف يجب أن تقوم الدِول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من الدِول الحائزة على أسلحة الدَمار الشَامل وخاصةً السِلاح النَووي بالتخلُص من تلك الأسلحة، وتخصيص الوفورات التي تتمخَض عن ذلك لتمويل جهود التنمية الإقتصاديَة والإجتماعيَة، وبصفة خاصة تمويل أجندة التنمية المُستدامة. وقد رحَب المجلس المصري، بهذه المناسبة، بقُرب دخول معاهدة حظر الأسلحة النَوويَة TPNW مع تصديق الدولة الخمسين على المعاهدة (هندوراس).

9- أخيراً يُؤكِد المجلس المصري للشئون الخارجية ضرورة العمل جديًا على إصلاح نظام الأمم المتحدة بحيث تكون أكثر ديموقراطيَة لخدمة قضايا السِلم والأمن الدَوليين وقضايا التنمية الإقتصاديَة والإجتماعيَة.

1 نوفمبر 2020

بيان المجلس بمناسبة
دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية "TPNW" حيز النفاذ

يرحب المجلس المصرى للشئون الخارجية باستكمال النصاب القانونى لدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية "TPNW" حيز النفاذ يوم 24 أكتوبر 2020 باستكمال هندوراس للإجراءات الدستورية للتصديق على تلك المعاهدة، لتكون الدولة الخمسين التى صدقت على تلك المعاهدة، والتى يتصادف تصديقها مع يوم الاحتفال بمرور 75 عاماً على إنشاء الأمم المتحدة. وهكذا، تدخل المعاهدة حيز النفاذ، بعد مرور تسعين يوماً من تصديق الدولة الخمسين على المعاهدة، بحلول يوم 22 يناير 2021، لتصبح جزءاً من القانون الدولى. وحتى بلوغ ذلك التاريخ، من المتوقع أن يصدق عدد أكبر من الدول الموقعة على المعاهدة، والذي بلغ 84 دولة حالياً.

ويعتبر دخول المعاهدة حيز النفاذ وانضمام دول منطقة الشرق الأوسط إليها مساهمة فى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فى تلك المنطقة التى طال انتظار تحقيقها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إخلاء العالم من السلاح النووى يتضمن بالضرورة إخلاء الشرق الأوسط من تلك الأسلحة الفتاكة التى تهدد بفناء الجنس البشرى.

ومنذ عدة أسابيع، وتحديداً فى 21 سبتمبر 2020، صدر نداء من 56 شخصية سياسية من رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ودفاع سابقين، من عشرين من الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى، بالإضافة إلى اليابان وجمهورية كوريا – إلى الدول التى لم تصدق على المعاهدة لكي تقوم بذلك فى أقرب فرصة ممكنة. ويرحب المجلس المصرى للشئون الخارجية بالانضمام إلى هذا النداء.

هذا، ولا بد من التنويه إلى أن انزعاج الدول الحائزة على الأسلحة النووية من أن معاهدة حظر الأسلحة النووية "TPNW" سوف تصبح جزءاً من قواعد القانون الدولى

بعد دخولها حيز النفاذ أمر لا مبرر له، وكذا لا صحة لادعائها بأن هذه المعاهدة لا تتوائم ومعاهدة منع الانتشار النووى "NPT"؛ إذ إن هذا الانزعاج وذلك الادعاء نابعان من تمسك الدول النووية بالخيار النووى والرغبة الحثيثة فى الاحتفاظ بترسانتها النووية تحت ذرائع واهية، وخاصة دواعى الأمن والردع.

ويؤكد المجلس المصرى للشئون الخارجية على أن هناك تكاملاً فيما بين هاتين المعاهدتين؛ إذ إن معاهدة حظر الأسلحة النووية "TPNW" تعترف بدور معاهدة منع انتشار السلاح النووى "NPT" فى تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتلعب دوراً تكميلياً لمعاهدة منع الانتشار بتدعيم نظام منع الانتشار النووى، بإفساح الطريق لتحقيق هدف نزع السلاح النووى الذي من أجله تم إبرام معاهدة منع الانتشار النووى "NPT". ويأتى ذلك كله انطلاقاً من نص الفقرة قبل الأخيرة من ديباجة معاهدة منع الانتشار التى تنص على "الرغبة فى مواصلة تخفيف حدة التوتر الدولى وتعزيز الثقة فيما بين الدول لتسهيل وقف إنتاج الأسلحة النووية وإزالة جميع مخزونها منها، والتخلص من جميع ما تمتلكه من تلك الأسلحة ووسائل إيصالها". كما يؤكد ذلك ما تنص عليه المادة السادسة من تلك المعاهدة من "أن جميع الدول الأطراف فى هذه المعاهدة ملتزمة بمواصلة التفاوض بحسن نية للتوصل إلى إجراءات فعَّالة لتحقيق وقف سباق التسلح النووى فى أقرب تاريخ ونزع السلاح النووى".

ويطالب المجلس المصرى للشئون الخارجية جميع الدول التى لم توقع أو تصدق حتى الآن على معاهدة حظر الأسلحة النووية "TPNW" بأن تقوم بذلك فى أقرب فرصة ممكنة، لتحقيق هدف إخلاء العالم من السلاح النووى، من خلال الآلية التى توفرها هذه المعاهدة، ووضع حد للآثار الإنسانية الكارثية التى ينطوى عليها استخدام السلاح النووى، والذي يهدد استمرار حيازته بفناء الجنس البشرى.

الثلاثاء: 8 ديسمبر 2020

بيان بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

بناء على دعوة تلقاها، شارك المجلس المصري للشئون الخارجية في 8 ديسمبر 2020، في اجتماع افتراضي – بسبب الجائحة – دعت له الأمم المتحدة للاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة رقم B40/32 الصادر في 2 ديسمبر 1977.

وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس دعمه المطلق والكامل لقرارات الشرعية الدولية حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ 5 يونيو 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وانسحاب دولة الاحتلال الكامل من تلك الأراضي، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الي أراضيهم المغتصبة وتعويضهم وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194 لسنة 1949.

ويدين المجلس الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك أحكام ومبادئ القانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، كما يدين سياسات هدم المنازل وترويع المدنيين ومصادرة الممتلكات وغيرها من الممارسات التي تنتهك أحكام القانون الدولي الإنساني، وبصفة خاصة اتفاقية جينيف الرابعة، كما يدين المجلس ما أعلنته سلطات الاحتلال من ضم للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وبناء مستوطنات عليها. وفي هذا السياق يؤيد المجلس الجهود التي تقوم بها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني والسكان المدنيين تحت الاحتلال ودعوة الدول المانحة لتقديم المساهمات اللازمة لتمكينها من القيام بمهامها الإنسانية.

ويؤكد المجلس مجدداً على أن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الكاملة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، هي حجر الزاوية لعودة الأمن والاستقرار والرخاء لشعوب منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم يدعو المجلس المجتمع الدولي الي تحمل مسئولياته في هذا الشأن بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية بما يضمن استعادة هذه الحقوق في أسرع وقت ممكن.